

كتاب الفد
(٢)

التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن

حمود العودى

• كتاب الغد (٢) •

التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن

• حمود العودي •

الإهداء

الى طفلي الصغيرين .. عمار وذو يزن .. والى كل صغـــار بيتنا وكل البيوت الذين حملوا من محنة الوطن ما لا تطيقه حدود أعمارهم الصغيرة ..

الى كل جيـــل سبتمبر وغرسه الواعد بمستقبل اليمن التقدمي التعاوني الموحد ..

ع. العودي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمة

ليس هذا التقديم بمثابة التعريف بالكاتب أو الكتـاب كما جرت العادة ٠٠ وخاصة عندما يكون الكـاتب مغمورا ويكون صاحب التقديم من مشاهير الكتاب لكى يعطى للكتاب رواجا وللكاتب شهرة ٠٠٠ فالعكس هو الصحيح تماما ٠٠

فالكاتب ـ الاستاذ حمود العودى ـ غنى عن التعريف به وله عدة مؤلفات ٠ ومقالات وبحوث مختلفة ٠٠ وهو بجانب ذلك خريج جامعة القاهرة ٠ وهو يحضر الآن رسالة الماجستير ٠٠

وأنا لا أملك واحدة منها ولا ما قبلها ولا ما بعدها .. لم يكن ذلك ذنبى ٠ وهو بجانب ذلك قد ترك عمله كوكيل وزارة لكى يعمل ضمن كادر التدريس بجامعة صنعاء تعبيرا عن رغبته وحبـه الغير محدود لمجال الدراســـة والبحث العلمى !!

فما هو الامر الذى استهوانى لكى أقدم هذه المحاولة ؟

السبب واضح وبسيط ٠٠ فالتجربة التعاونية اليمنيـة حركة شعبية ٠٠ حركة انطلقت من أعماق الشعب اليمنى مسترشدة بخلفيته الحضارية البعيدة ٠٠ .

وعندما تطورت مفاهيمها ، وتبلورت أهدافها ، وأعطيت البعد الديمقراطى والشمولية العامة ـ سواء فى الاهداف أو فى التوسع الافقى ـ وعندما أصبحت حقيقة ماثلة فى كل قرية وجبل :

وعندما حققت ما فاق كل التوقعات فى مجالات الخدمات وعندما وقفة وقفة وطنية مسئولة أمام قضايا الوطن والمرحلة من خلال قرارات المؤتمر العام الثالث : وعندما بدأت فى انطلاقتها التاريخية تشكل لجان العزل والقرى لتخطو بالعمل التعاونى نحو التجذير والنماء والثبات ، وعنـــدما بدأت تؤسس الجمعيات التعاونية للنوعية ، وعندما ؟ وعندما الخ ٠

وبالرغم من محاولة استنهاض همم كتابنا وادبائنا لكى يسجلوا شيئا عن هذا الحدث العظيم ، وعن هذا المولود العملاق ، وبالرغم من طرح المسابقات ، ورصد الجوائز ، بالرغم من كل ذلك وفيما عدا بعض الاسهامات الايجابيـه الاخرى التى سنتكلم عنها فيما بعد ٠

فقد كان للأستاذ العودى فضل السبق بتقديم هذا الكتيب الذى كان جزءا كبيرا منه قد القى كمحاضرات فى جامعة صنعاء ٠

وسوف لن أتحدث عما تضمنته الدراسة لكى أترك ذلك للأخوة التعاونيين فى كل مكان ولكل من يهتم بتجربتنـــا التعاونية الرائدة ٠

يكفى أن الاتحاد تبنى طباعته وتوزيعه ٠٠ وانه سيطرح كوثيقة من وثائق المؤتمر الشعبى العام المرتقب

وانه سوف يكون أيضا احـــدى المراجع الوثائقيـــة التعاونية ٠

ويكفى الاستاذ العودى أنه لم يطالب مقابل ذلك شيئا ٠ افلا يستحق منا جميعا ـ نحن التعاونيون ـ الشكر والعرفان؟

عبـــد الحفيظ بهران
أمين عام اتحاد هيئات
التعاون الاهلى للتطوير

القسم الأول

الفصل الاول

مفهوم التنمية وأبعادها

مدخـــــل :

« هذه التجربة تدعونا قيادة ومثقفين وعلماء مستنيرين الى أن نكون فى مستواها فنكرس من أجل مسايرتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صوامعنا لمعايشتها واغنائها بالفكر » •

تلك هى كلمات الأخ القائد والتعاونى الاول فى بلادنا الأخ / رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير عن التجربة التعاونية فى أهم وثيقة من وثائق السلطة السياسية فى بلادنا وهى البيان السياسى الذى ألقاه الأخ القائد عشية الذكرى الرابعة عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة •

ونحن عزيزى القارىء والباحث اذ نقدم لك أول دراسة اجتماعية واقتصادية علمية عن هذه التجربة لا نقدمهـــا مجاراة ولا تعاطفا ولا مجاملة ولا تحذلقاً كما يترهم البعض «عادة» فأمانة البحث العلمى ومقاييسه التى هى جزء من حقائق الكون وقوانينه الحقيقية لا مكان فيها لأى شىء من ذلك • عوضا عن أن مجتمعنا قيادة وشعبا قد تجاوز مفهومه ووعيه وتفكيره تلك اللغة الفجة المبتذلة •

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فاننا لا نقدمها اليك رغبة فى استباق الاحداث والحديث عنها بما هو أكبر من حجمها قبل أن يسبقنا الى ذلك أحد كما يفعل البعض الاخر تطفلا أو انتهازا وتزلفا ، لان الواقع يؤكد بأن العكس هو الصحيح بالنسبة لهذه الدراسة والتجربة نفسها •

فعملاق التجربة التعاونية المنتصب فى واقعنا الاجتماعى والاقتصادى اليوم قد صار أكبر منا جميعا ومن أى حديث عنه ، وطموحنـا فقط هو أن نكون فى مستـواها فنكرس جهودنا وطاقاتنا وننزل من صوامعنا لمعـايشتها واغنـائها بالفكر كما يقول الأخ القائد . كما أن هذه الدراسة بالرغم من أنها أول كتابة متكاملة تنشر عن هذه التجربة الا أنها قد أتت متأخرة كثيرا بالنسبة لهذه التجربة الرائدة التى شقت طريقها فى حياة شعبنا الاجتماعية والاقتصادية منذ حوالى أربع سنوات ولم يكتب أو ينشر عنها أى شىء حتى الآن .

شىء آخر لا بد من ادراكه بدقة هو أن هـذه الدراسة لا يقصد بها تقديم بديهيات مسلمة وأحكام نهائية ملزمة غير قابلة للنقاش عن هذه التجربة بأى حال من الاحوال ، وذلك من الامور السابقة لأوانها وتجـاوزا كبيرا لمنطق البحث العلمى ، بل ان ما يقصد منها بالدرجة الاولى وكماهوواضح من سياقها هو وضع هذه التجربة نفسها موضع النقـاش والبحث العلمى المجرد والحكم عليها لا الحكم من أجلها .

والكلمة التىتخصنى أنا شخصيا الان فىهذا الشأن وأتحمل مسئوليتها العلمية والادبية بغير مظنة هى أن هذه التجربة اذا ما استمرت بكل أبعادها ومنطلقاتها التى بدأت منهـا وما تزال تتقدم نحو أبعاد ومنطلقات أكثر شمولية وجذرية فأنها ستكون قادرة حتما على تقديم كل امكانيات الحـل الاجتماعى السريع والعادل على طريق التنمية والتقدم الشامل فى بلادنا » .

* * *

عن التنمية اولا :

قبل الحديث عن تجربة التعاون اليمنية كعمل تنموى سنتحدث أولا عن التنمية نفسها كعلم من حيث مفهومها وابعادها الاجتماعية والاقتصادية ، ثم نبدأ فى مناقشة وتحليل تجربة العمل التعاونى فى اليمن كشكل من اشكال التنمية الحديثة ، وحتى نتمكن بذلك من تحديد موقف هذه التجربة من التنمية بشكل عام .

فقضية التنمية أصبحت اليوم من أبرز قضايا المرحلة واكثرها اهمية وحساسية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية فى العالم ، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية والمتخلفة والتى صارت تعرف ببلدان العالم الثالث بجانب العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى ، ولقد ارتبط مصطلح التنمية ببلدان العالم الثالث الى حد كبير لغة ومضمونا (١) فالتنمية بالنسبة لأى بلد اشارة الى كونه غير نام أو فى طريق النمو ، ولقد احتلت قضية التنمية هذه المكانة السريعة بما لا يتناسب كثيرا والمدى الزمنى الذى ظهرت فيه أول اشارة علمية لهذا المصطلح ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية والذى لا يتعدى عام ١٩٤٤ م / حيث صدر هذا المفهوم لأول مرة فى تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا / عن التربية الجماهيرية وفى عام ١٩٤٨ م صدر أول تعريف للتنمية / بأنها : حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلى نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالى واذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلى نفسه(٢) ، وبغض النظر عن مدى سلامة هذا التعريف.

---

(١) د/ احمد ابو زيد : تنمية الموارد البشرية فى المجتمعات المستحدثة، ملحق خاص بالاهرام الاقتصادية أول مارس ١٩٧٤ م ص ٨ .

(٢) د/ محمد نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤ م ص ٩٤ ـ ٩٥ .

من عدمه والذى برز من خلال الدوائر الاستعمارية البريطانيه فان الزمن قد تجاوز هذا المفهوم الضيق والمستضعف الى مفاهيم أكثر جدة وشمولا وقدرة على مواجهة مشاكل التخلف فى المجتمع ،، مفاهيم تقوم أساسا على ضرورة حشد كل طاقات قوى الانتاج المادية والبشرية فى المجتمع وتوجيهها فى مسار شمولى مخطط لصالح المجتمع وجماهير الشعب العاملة بالدرجة الأولى ، بعد اجراء التغييرات الجذرية لكل أشكال التناقضات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى جسم البناء الاجتماعى القديم المعوقة بطبيعتها لمهام التنمية والتقدم الى علاقات وتناقضات ايجابية من نوع جديد من شأنها القضاء على كل المعوقات السلبية واعداد البناء الاجتماعى للتحرك بمسار التنمية فى اطار المفهوم الشمولى العام ووفق مبدأ : /مزيد من العلم والعمل من أجل مزيد من الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الرفاهية والتقدم الشامل(١) فالتنمية الحديثة كما يقول الدكتور محمد عاطف غيث هى التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيدولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف(٢) ..

فالتنمية بهذا المعنى تشكل مخاضا حقيقيا داخل بلدان العالم الثالث التى وجدت نفسها مضطرة بعد الحرب العالمية الثانية لأن تتميز بذاتها النابعة من خصوصياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والحضارية المتميزة حقا ، وبدأ الذين كانوا يصرون على قسمة هذا العالم على اثنين فقط تمهيدا لقسمته على واحد لا يتراجعون عن هذه الفكرة ويعترفون بالميزات والخصوصيات الجوهرية لهذه الشعوب فحسب ، بل لقد صاروا يطبقونها على أنفسهم بالقسمة على أكثر من اثنين أو الجمع والتعايش بين أكثر

---

(١) حمود العودى الجديد فى التنمية وعلاقاتها بالتراث ١٩٧٦ م ص ٢٤

(٢) علم اجتماع التنمية ص ٤٢ مرجع سابق .

من واحد فى الشرق أو الغرب (١) وتلك ميزة من ميزات مراحل تطور الفكر العلمى والانسانى وليست عيبا على أى حال ٠

ويكفى تأكيدا لهذه الحقيقة بالنسبة لنا كشعوب نامية ومتخلفة أن المكان الذى استقمنا عليه غداة الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم ونحن نطالع حقيقة أن الدول الرأسمالية قد حققت نموها وتقدمهـــا من خلال الغزو أو السيطـــرة الاستعمارية والابتزاز الغير محدود لثروات الشعوب الفقيرة بكل الوسائل المباشرة والغيرمباشرة والمرتبطة بها حتى اليوم، وأن الدول الاشتراكية قد حققت نموها أيضا بطريقة معكوسة تقريبا أساسها الإعتماد على الذات والتخطيط الشـــامل والقسوة على النفس والعزلة المطلقة عن العالم الآخر الذى بدأت اليوم تطل عليه من مكانٍ مرتفع ملوحة بأيديها ورؤوسها الاقتصادية العملاقة بعد مضى نصف قرن من الزمن أو أقل أو أكثر قليلا ٠

يكفى ملاحظة ذلك ونحن ما نزال فى مكان الاستقامة والمراوحة نفسه وأن نتأكد من استحالة انقسامنا على اثنين أو التحاقنا فى واحد نصا وروحا ٠

لأنه لم يعـــد هنـــاك عـــالم آخر نغزوه ونمعن فى نهبه وافقـــاره من أجل أن نتقدم نحن كما تفعـــل الدول الاستعمارية والامبريالية ، واذا جاز لنا القدرة على تحرير

---

(١) يعنى أن الخصوصيات المميزة لكل مجتمع لم تؤكد نفسها داخل البلدان النامية فحسب ولكنها قد أكدت نفسها بوضوح داخل المجموعة الاشتراكية والرأسمالية نفسها الى حد التناقض السياسى فى بعض الحالات، كما حدث بين الصين والاتحاد السوفيتى وفرنسا وأمريكا ، اضافة الى محاصرة الاحزاب الشيوعية للبرلمانات الرأسمالية فى ايطاليا وفرنسا من ناحية والتعايش بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا اقتصاديا من ناحية٠ الخ٠

يعنى أن الخصوصيات المميزة لكل مجتمع قد أكدت نفسها داخل كل المجتمعات والقوميات المختلفة اضافة الى تعدد أشكال النضال من ناحية والتطبيق الاشتراكى من ناحية أخرى داخل المجموعة الاشتراكية العلمية احتكاما الى هذه الخصوصيات القومية والتاريخية والاقتصادية أيضا ٠

مواردنا وثرواتنا الاقتصادية من النهب الاستعمارى والبدء فى التخطيط الشامل وبالاعتماد على هذه الموارد الا أنه من المستحيل ممارسة القسوة والعنف من أجــل ذلك والعزلة والانطواء المميت عما يحدث فى العالم الآخر من جديد لنطل بعد خمسين عاما أو أكثر أو أقل بمعجزة جديدة كما فعلت الدول الاشتراكية ، الأمر الذى تجاوز حدود قدرتنا فعلا حتى لو أردنا ذلك فى مرحلة يحتكم فيها العالم كله لمعجزات العلم والتكنولوجيا التى أفرزت علاقات وارتباطات عالمية لا تخلو من فوائد حقيقية بل وضرورية لا غنى عنها ولا فكاك منها بالنسبة لأى مجتمــع الا باختيــاره للموت التاريخى المحقق(١) • حيث صــار أفقر فــلاح ـ كما يقول الدكتور الحسينى ـ فى أبعد قرية من قرى البلاد المتخلفة يرتبط فى ظل علاقات توسعية رأسية بأكبر الرأسماليين فى الدول الصناعية المتقدمة(٢) •

فالتنمية ـ مرة أخرى ـ تشكل مخاضا حقيقيا داخل بلدان العالم الثالث لميلاد تجربة انسانية جديدة فى مســار التقدم العلمى والتاريخى للمجتمع البشرى ستضاف اليه وليس بعيدا عنه وعن حقائقه الجدلية ، وهى تركز فى جهودها وأنشطتها فى محورين أو بعدين أساسيين وهامين : بعد اجتماعى وبعد اقتصادى ••

البعد الاجتماعى للتنمية :

واذا كان من الميسور علينا تحديد الملامح الرئيسية للبعد الاقتصادى للتنمية والمتمثل فى اعادة ترتيب أوضاع البناء الاجتماعى وعلاقاته الاقتصادية والطبقية والسياسيــة من ناحية وتوجيه كل الموارد والامكانيات فى مسار مخــطط ومنظم أساسه التركيز على المصلحة العامة والحق العــام

---

(١) حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ١٩٧٣ م ص ٩٣ •

(٢) د/ السيد الحسينى والدكتور محمد الجوهرى وآخرون :دراسات فى التنمية الاجتماعية دار المعــارف بمصر الطبعة الثانيــة ١٩٧٤ ص ١٣٢ •

كأساس جوهرى واستراتيجى فى قيادة وتوجيه الاقتصاد الوطنى نحو التنمية من ناحية وتحقيق الحرية والعدالة العامة وتكافؤ الفرص من ناحية ثانية ، فان البعد الاجتماعى الآخر وهو مانريد التركيز عليه فى هذه الدراسة ومناقشته هو القضية الاكثر حيوية وأهمية لنجاح التنمية فى بلد متخلف والوصول بها الى أهدافها الحقيقية ، فقبل أن نصنع للناس الحياة الجديدة وندعوهم اليها أو نقدمها لهم على بساط من حرير وأطباق من ذهب كما يحلم بعض المثاليين والمزايدين على الاصح ، يجب أن نجعلهم أولا يدركون ما هى الحياة الجديدة حقيقة ويحسون بحاجتهم اليها ، وليس ذلك فحسب بل ونجعلهم يتحملون المسئولية الاولى فى صنعها لأنفسهم · والوصول الى هذه النتيجة بادىء ذى بدء هو الضمان الحقيقى لا لنجاح التنمية فحسب بل والمحافظة على بقائها واستمرار تطورها أكثر فأكثر ·

فقد يكون من المهم أن أزرع شجرة لكن الأهم هو ايجاد القيمة والدافع الاجتماعى والخلقى للاحتفاظ بها والمحافظة عليها ، وقد يكون مهما أن أبنى مدرسة لكن الاهم هو من سيتعلم وماذا يعلم بداخلها ، وقد يكون من السهل أن أصدر قانونا أو تشريعا لحماية الشجرة أو تحديد المهور أو منع الرشوة أو الزامية تعليم المرأة وتسجيل المواليد والوفيات ومحاربة العادات السيئة فى سلك المجتمع كتعاطى القات واحتقار الكثير من الأعمال المنتجة وعدم ممارستها الى غير ذلك من كل ما من شأنه تغيير النفسية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تغييرا جذريا وحقيقيا وتهيئتها لانطلاقة حقيقية نحو الأفضل ، لكن الموقف الاجتماعى يظل هو المقياس الحقيقى للنجاح الحقيقى فى التنمية ·

فالقضية هنا ليست مجرد أرقام حسابية واقتصادية عندما نكون بصدد خطوات جادة من أجل التنمية تستهدف المجتمع فعلا فنطبق المعادلة الفاشلة والمضللة على مشروع مستشفى ريفى لأمراض النساء والولادة ورعاية الأمومة والطفولة مثلا فنقول أن المشروع يحتاج الى كذا من الأحجار

وكذا من أكياس الاسمنت + كذا من الأخشاب وكذا من السراير .. الخ × كذا من الحوامل والأطفال المطلوب رعايتهم = ضمان رعاية الأمومة والطفولة ورفع مستوى الصحة العامة فى المجتمع !!

فقد تستجيب كل أرقام العناصر المكونة للمشروع من حجر وحديد وأسمنت وغيره ما عدا رقم البشر الذى لا يمكن اخضاعه لمثل هذه الحسبة الساذجة بهذه البساطة خصوصا وسط جماعة قروية متخلفة تحكمها بعض المفاهيم القدرية الجامدة والتى تجعل أفرادها من النساء والرجال يبحثون عن الأطفال وصحتهم وسلامتهم بممارسة طقوس معينة عند القبور والأشجار أو الاحجار وكتاب التمائم الخرافية .. الخ . بدلا من الطبيب والمستشفى الذى قد يمثل بالنسبة لهم ظاهرة غير مرغوبة ومرفوضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ان هذا الموقف الاجتماعى السالب بالنسبة للمستشفى وعلاج الامومة والطفولة والذى يمكن أن ينسحب على أى مشروع آخر من المشاريع فى قلب المجتمع كالمدرسة وتعليم الفتاة واستخدام البذور والأسمدة ورفع حدود الأرض المجزأة وزراعتها بصورة جماعية وتعاونية وتنقية موارد المياه والخدمات الطبية ... الخ(١) ، هذا الموقف رغم خطورته ليس هو بالأمر الصعب الذى لا يمكن تذايله أو تجاوزه كما تروج لذلك بعض الاتجاهات الفكرية المعادية أصلا لتنمية المجتمعات المتخلفة حرصا على استمرار مصالحها الرجعية أو الاستعمارية الغير مشروعة داخل هذه المجتمعات .

بل أن الامر الاكبر خطورة هو أن لا يحسب حساب مثل هذه المواقف منذ البداية ، ولقد أكدت الدراسات والبحوث

---

(١) د/ سيد عويس حديث عن الثقافة ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية شارع محمد فريد القاهرة ص ٣٥ / ١٩٧٠ م .

الاجتماعية والاقتصادية لعلماء الاجتماع حقيقة هذه الثغرة الخطيرة التى طالما تحطمت عنـــدها الكثير من الجهود والامكانيات والطموحات ، ولم يؤكدوا على ضرورة ادراج مثل هذه المواقف المعيقة للتنمية فى حساب المنميين فحسب بل لقد أكدوا على ضرورة الحصول على موقف ايجابى فعال من المجتمع تجاه مشاريع التنمية يتضمن تسخير كل طاقاته وامكانياته المادية والبشرية لصالحها وتحمله المسئوليـــة الاساسيـــة فى انجازها والمحافظة عليها وعـــدم التمسك بالتحليلات الاقتصادية والرقمية المعقدة ، فلقد ثبت كما يقول رونالد روبنسون أن ما أصر عليه علماء الاجتماع طويلا من أن ما يسمى بالمجتمعات التقليدية هى مجتمعات مرنة شأنها شأن غيرها ان أتيحت لها الحوافز الاقتصاديةالكافية، وهى صلدة صماء كغيرها عندما تفتقر لذلك(١) .

ويشير ايضا الى أهمية البعد الاجتماعى فى عمليـــة التنمية والعوامل الغير اقتصادية فيها قائلا : بأنه « كلمـــا كان التحليل الاقتصادى أكثر تقدما كان أقل قدرة على تحديد دور العناصر غير الاقتصادية .. وعند اهمال هذه العوامل غير الاقتصادية ، رغم أنها استراتيجية فان تنفيذ السياسات المرسومة لرفع العوائق الاقتصـــادية تنفيذا كاملا يبقى محدودا(٢) فبعض أسباب الروح المحـــافظة المعروفة عند الفلاحين ومقاومتهم للتجديدات يمكن ارجاعها الى قيم غير اقتصادية بصورة مباشرة، منها مايتعلق بالدين مثلا أوالعرف أو الوراثة . فثمة قيما وموروثات اجتماعية متخلفة لا يمانع الناس بالتضحية فى سبيلها بالرفاه المـــادى الذى تظهره حسابات التخطيط الاقتصادى(٣) اذا لم تقتلع ويقنع الناس بالتخلى عنها وتستأصل من حياتهم فعلا ..

---

(١) رونالد روبنسون ، تنمية العالم الثالث تجربة العقد السابع من القرن العشرين ترجمة عبد الحميد الحسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ٩٧٣ م ص ١٩ تاريخ النشر الاصلى بالالمانية ١٩٧١ م .

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٥ .

(٣) أنظر ص ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، من نفس المرجع السابق .

فلنتصور هول النتائج المخيفة التى تترتب على اهمال مثل هذا البعد فى عملية التنمية فى أى مجتمع من المجتمعات كتلك المجتمعات التى تؤمن بالديانة البوذية حيث تبرز العديد من المشاكل والمعوقات الاجتماعية التى تواجه برامج مكافحة الحشرات الضارة بالزراعة ، لأن البوذية كديانة تحرم قتل كل ما هو حى مهما كان شكل الحياة فيه٠٠(١) ويذكر ح٠م البرتينى أن الزراعة فى الاقتصاد المتخلف بوجه خاص ليست نمط انتاج فحسب بل هى طراز معيشة أيضا والحفاظ على هذا الطراز من المعيشة يعتبر أكثر أهمية من زيادة الانتاج ٠٠(٢) ٠

واذا كانت الدراسات والبحوث قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك على أهمية هذا البعد وضرورة وضعه فى مقدمة الحسابات الجادة فى عملية التنمية وأن البناء الاجتماعى الذى يمثل هذا البعد ليس بالبناء المتحجر الى ما لانهاية فانه لا بد من التأكيد أيضا بأن هذا البعد نفسه لم يكن مصدرا لافراز العوامل السلبية والمعوقة للتنمية بصفة مطلقة بل أن كل بناء اجتماعى مهما كان تخلفه يتضمن فى بنائه القدرة على افراز عوامل ايجابية ومساعدة للتنمية بنفس القدر الذى يتضمن عوامل سلبية مع اختلاف فى النسبة فقط من مجتمع لآخر ، فحيث ما توجد عادات وأعراف احتقار أعمال زراعية وتجارة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والثوم وأنواع البقول والخضروات فى مجتمعنا مثلا كعامل معوق ومحبط لبرامج التنمية ، توجد قواعد عرفية وجماعية ملزمة لمواجهة الكوارث الفردية أو الجماعية وحماية المحاصيل من الجراد والسيول بطرق منظمة ٠

وحيثما توجد شريعة الثأر والقتل الفردى والجماعى

---

(١) د/سيد عويس حديث عن الثقافة ص ٣٦ مرجع سابق ٠

(٢) د/ ح٠م٠ البرتينى : التخلف والتنمية فى العالم الثالث نقله الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٩ ص ٥٨ ٠

توجـــد قواعد عرفية لتأمين الطرق والاسواق المشتركة بين المتقاتلين أنفسهم تتجاوز قوة الالزام الاجتماعى بها قوة الالتزام بالعقيدة الدينية نفسها ٠

فالثقافة والتراث الشعبى بمختلف أشكـــاله هو التعبير والانعكاس الصادق لطبيعة الواقع المـــادى والعـــلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فوجود الناس الاجتماعى هو الذى يحقق وعيهم وليس العكس(١) ٠٠

والعملية هنا لا تتوقف على المجتمع ذاته بقدر ما ترتكز فى الاساس على المخططين والمنميين وقدرتهم على استيعاب وفهم عناصر هذا البناء الاجتماعى والعمل على ازالة وتجميد الجوانب السلبية تماما ، والتمكين فى الوقت نفسه لعمليات التنمية من خلال الجوانب الايجابية وتطوير هذه الجوانب واتخاذها كمنطلقات حقيقية للتنمية من قاع المجتمع وصميم تكوينه ببساطة ويسر وتواضع وصبر ، ذلك أن قدرة المنميين على الوصول الى هذه النتيجة من شأنه أن يحقق لمهمتهم ميزات استراتيجية هامة أهمها :

١ ـ تحقيق المفهوم الشعبى للتنمية فى العمل والاستفـادة بناتج العمل ومنافعه المباشرة والغير مباشرة تنسيقا لمبدأ التنمية بالمجتمع ومن أجل المجتمع ٠
٢ ـ ضمان تجنيـد كل الطاقات والامكانيات الاقتصـادية والبشرية المتاحة فى المجتمع لصالح التنميـــة التى تستهدف مصلحة المجتمع نفسه ، لأن المجتمع لا يكون بذلك قد تخلص من السلبية واللامبالاة والرفض المباشر والغير مباشر لمشاريع التنمية فحسب بل أنه يكون بذلك قد غرس فى نفسه الشعور بمسئوليته المباشرة تجاه هذه البرامج وانها تهمه هو بالدرجة الاولى قبل غيره
٣ ـ تحقيق التكيف النفسى والاجتماعى بين المجتمع وماتحدثه برامج التنمية من تجـــديدات وتغييرات جوهرية فى

---

(١) علم اجتماع التنمية السمالوطى ص ١٩ ٠ مرجع سابق ٠

مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية للمجتمع وجعل المجتمع يساير هذه المتغيرات ويستوعبها بصورة أفضل لأنه يحس بأنها من صنعه هو وليست مفروضة عليه وانه فيها طرف ايجابى ..

٤ ـ ان برامج التنمية بذلك لا تكون قد حققت أهم أهدافها الجوهرية والاستراتيجية بالنفاذ الى صميم الواقع الاجتماعى والعمل على تغييره نحو الافضل فحسب بل أنها بذلك تكون قد وفرت لنفسها ضمان استراتيجية البقاء والاستمرار والتجدد الدائم من خلال استمرار معايشة الواقع واستقرائه والاعتماد عليه أيضا ..

٥ ـ القدرة الفائقة لبرامج ومشروعات التنمية فى هذه الحالة على أن تكون انعكاسا حقيقيا وتعبيرا صادقا عن الواقع واحتياجاته ، ومتوافقة تماما مع طبيعة ظروفه وامكانياته الحقيقية وتطلعاته الى حد لايجارى بالنسبة للمشاريع التى لا تهتم بهذا البعد لسبب أو لآخر سواء من حيث التكلفة أو العائد ..

فالقضية الجوهرية هنا لا تكمن فى البحث عن مصادر وامكانيات لتنمية الواقع وتطويره بقدر ما تكمن فى جعل الواقع يستفيد من امكانياته العملية أولا ، والدفع به الى ممارسة تطوير نفسه بنفسه ، ولا تكمن فى التفكير فى العمل من أجل الآخرين بقدر ما تكمن فى جعلهم يعملون من أجل أنفسهم ...

وقبل أن أنهى حديثى فى هذه النقطة أريد أن أشير الى أن اهمال هذا البعد لا يرجع الى محض الصدفة أو مجرد قصور فى الفهم العلمى السليم للتنمية ، بقدر ما يرجع هذا الاهمال والتجاهل فى كثير من الاحيان الى أسباب جوهرية تتصل بطبيعة البناء والتركيب الاجتماعى وعلاقاته الانتاجية السائدة حيث لا يخرج الامر عن احدى الاسباب الأتية .

١ ـ حينما يكون الغرض من التنمية هو مجرد اقامة المشاريع الاقتصادية الخاصة والمربحة تجاريا أو استثمار المواد المحلية وابتزازها الى الخارج عن طريق الشركات الاحتكارية الدولية والتسلط الاستعمارى المباشر والغير مباشر ، فمن المصلحة الجوهرية لمثل هذه الإنشطة

الاقتصادية عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي في نشاطها لأن مثل هذا الاهتمام يتناقض مع طبيعة المشاريع الفردية المستغلة الهادفة الى الربح ولو على حساب جماهير العاملين والمجتمع بأسره ، والاهتمام بهذا البعد بالنسبة لهذا النوع من الانشطة الاقتصادية من شأنه كشف الاهداف والمقاصد الغير عادلة والغير مشروعة لهذه الأنشطة امام الجماهير وبالتالي محاصرتها واحباطها .

فمثل هذه الانشطة البرجوازية والاحتكارية المرتبطة بالاستعمار لا تستبعد من حسابها هذا البعد عن عمد واصرار فحسب ولكنها تخافه كثيرا وتعمل بكل الوسائل على عدم مشاركة الجماهير والمجتمع في المشاريع التي تملكها كطرف ايجابي وفعال وتكتفي من الجماهير بالحصول على ما تحتاجه من قوة العمل المأجورة فقط ، وينتج عن ذلك مجموعة من النتائج السلبية والخطيرة أبرزها تعويق وتعطيل الحقائق والمقاييس العلمية الحاسمة في تقدم المجتمع بشل حركة المجتمع نفسه وحرمانه من المشاركة الايجابية في التنمية وصنع التقدم من ناحية ، وتوجيه المشاريع الاقتصادية المختلفة بالتالي في خط مضاد لمصلحة المجتمع والامعان في استغلاله بدلا من تقدمه ورفاهيته من ناحية ثانية .. ومن هنا تتأكد أهمية وضرورة ايجاد ترتيب وتنظيم علاقات الانتاج ومراكز القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع أولا بما يمكن ويضمن لبرامج التنمية الوصول الى كل أهدافها الحقيقية ..

٢ — أما الاحتمالات الاخرى المؤدية الى عدم الاخذ بهذا البعد وهي احتمالات ضعيفة وعارضة فهي تنبع من زيادة الحماس للتنمية واعتبار العودة الى الماضي ومداراته وتطويعه نوع من المضيعة للوقت وربما نوع من التفكير الرجعي ، واما أن يكون ذلك نابعا من سوء التخطيط وقصور وجهل بأساليب التنمية الحقيقية(١).

---

(١) الجديد في التنمية وعلاقتها بالتراث ص ٤٣ مرجع سابق .

الفصل الثانى

أسس ومنطلقات التنمية فى الجمهورية العربية اليمنية

لقد كانت تلك هى الصورة البارزة والخطوط العريضة لمفاهيم التنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية كعلم وكنهج ونظرية والتى يمكن أن نلاحظ آثارها وقرائنها العمليـــة والواقعية فى حياة أى مجتمع خصوصاً المجتمعـات النامية والمتخلفة

وقبل أن نتنـاول تجربة العمـل التعـاونى كنموذج وقرينة واقعية معاشه فى مسار التغيير والتنمية فى حيـاة شعبنا ، سنتحدث أولا عن طبيعة التنمية بمفهومها الشامل والمتكامل فى بلادنا من حيث طبيعة ظروفها ومميزاتها وأسس انطلاقها نحو التغيير والتقدم الحقيقى ، وذلك لاعتبارات أساسية وجوهرية أهمها أن تجربة العمل التعاونى هى احدى الابعاد والروافد الاساسية فى العمل التنموى ، وأن مجتمعنا قد باشر فعلا الدخول فى عملية التخطيط التنموى الشـامل وتم الانتهاء من البرنامج الانمائى الثلاثى ، وكل الأجهزة فى الدولة تستعد الآن وتعمل حثيثا من أجل اعداد وتنفيـذ أول خطة خمسية للتنمية فى البلاد ٠

وبغض النظر عمـا حققه البرنامج الانمـائى الثـلاثى من نتائج سلبا وايجابا فليس المجال هنا مجال تقييم ونقد بقدر ما هو تحـديد بعض المـلامح والآثار الجوهرية لأى عمل تنموي فى بلادنا من خلال مراجعة الواقع وامكانياته ومميزاته وخصوصياته والتى يمكن أن يشكل مثل هـذا الحديث عملية تبشير وارهاص لخطة التنمية القومية التى أصبحت على الابواب من ناحية ومقياسا لمدى سلامة وصحة هذه الخطة والتزامها بشروط الواقع وامكانياته وبالمصلحة الوطنية العليا لمجتمعنا وشعبنا فى التقدم والنمو وحريته الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى ٠

مميزات وخصوصيات أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية

ان قدرة أى بلد متقدم أو متخلف على وضع وتحديد برنامج واضح وشامل للتنمية الشاملة يتوقف بالدرجة الاولى على قدرة هذا البلد أو ذاك على فهم ومعرفة الحجم الحقيقى لامكانياته وموارده الاقتصادية والطبيعية والبشرية المستثمرة والممكن إستثمارها من ناحية ، وادراكه لمجمل الظروف والميزات والخصوصيات التى تتميز بها أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسكانية من ناحية ثانية ، لأن هذا الفهم والادراك يعتبر الاساس والقاعدة التى يمكن أن نبنى على أساسها أية خطة أو برنامج تنمية حقيقية ، ومن واقع هذه الدراسة يمكن أن تحدد الميزات والخصوصيات لمجمل أوضاع مجتمعنا الاقتصاديةوالاجتماعية فى : مجتمع زراعى فى الريف ذى مسحة اقطاعية،وبرجوازية، وكمبرادورية تنشط فى المدن كرأس حربة لنشاط الاحتكارات التجارية الدولية ، وموارد اقتصادية محدودة نسبيا وكثافة سكانية مرتفعة نسبيا ، وتكنولوجيا بشرية ومادية متخلفة جدا ، وبيئة جغرافية وطبيعية مثالية ، ومجتمع عامل وايجابى بشكل عام ، اضافة الى ظاهرة هجرة واسعة وشديدة الوضوح والتأثير فى مجمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وسنتناول هذه الميزات والخصوصيات كل منها على حدة بشىء من التفصيل ..

(ا) مجتمع زراعى متخلف فى الريف :

بالرغم من أن حركة البرجوازية الكمبرادورية اليمنية المعززة بدعم رقوة الاحتكارات التجارية الدولية قد بدأت تدق أجراسها بقوة داخل المدن والموانىء والمطارات كبديل مشوه ومصطنع يعتمد عليه فى الاقتصاد اليمنى بدلا من الاساس الزراعى الذى أخذ فى الانكماش والتقهقر المستمر الا أن الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الريف ما يزال وسيظل يعبر عن أساس المجتمع كمجتمع زراعى ذى مسحة

اقطاعية متخلفة والى أجل غير مسمى ، حيث ما تزال نسبة ٦٧ر٨٦٪ من عـــدد السكان يشتغلون فى الزراعة ونسبة ٨٠ الى ٩٠٪ من الاراضى الزراعية يتم استثمارها بواسطة الفلاحين الأجراء لصـالح المـلاك ، وأربعين أسرة فقط فى تهـــامة تملك حوالى ٥٠ الى ٧٠٪ من مجمــــل الاراضى الزراعية(١)) .

ومن طبيعة مثل هذا البنـــاء الاجتماعى له موقفه من عمليات التنمية والتحديث المعاصر وهو الوقوف فى الجانب المضاد، وهو اذا لم يمارس عملية الرفض المباشرة فانه يمارس عملية الاحباط الغير مباشرة تماما ، بحكم طبيعة هذا البناء نفسه ، وبالذات الفئات الاقطاعية والعشائرية والقبلية التى تغلب الاعتبارات الاجتماعية والشخصية فى علاقاتها ومعيشتها بدلا من الاعتبارات الاقتصادية ، وتميل دوما الى تبـــديد الدخول فى المضاربات العقارية أو تجميدها وانفاقهـا على مظاهر الترف والابهة ، فلقد عرف عن الاقطاعيين تقليديا كما يقول روبنسن ـ دأبهم على استنزاف الثروة من الفئات المنتجة وصرفها على مظاهر الابهة والسلطة وشارات الرتب والمضاربة فى الاراضى والمعيشة المترفهة (٢) ..

اضافة الى عدم احترام العمل المنتج والنزوع الى حياة التسلط الفردى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيـــا والرفض المستمر لكــــل ما من شأنه تغيير أوضاعهم الاقتصــــادية والاجتماعية وكل ما لا يتلائم مع هذه الأوضاع أو يتعارض معها ، وهى قد تبدى استعدادا واضحا لتقبل بعض المشاريع وعمليات التجديد والتنمية فى البداية على افتراض أنهـــا ستدعم مصالحها وبنائها الاجتماعى المتحجر ، وما أن تبدأ

---

(١) الجهاز المركزى للتخطيـــط صنعاء : دراسات اقتصـــــادية وتخطيطية واجتماعية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ ص ٦١ ، ١٦٣ .

(٢) رونالد روبنسن : تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد حسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ ص ٧٨ ـ ٧٩) .

مثل هذه المشاريع ، والعمليات بافراز نتائج معاكسة لما افترض منها بالنسبة لهم بحكم طبيعتها حتى تباشر هـــذه الفئات والطبقات الاقطاعية والعشـائرية والقبلية عملية أحبـــاط حقيقية لهذه المشـاريع والتجديدات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومسخها اذا لم تنجح فى تطويعها وتوظيفها لتحقيق أغراضها وتنمية وخدمة مصالحها فعــلا • وزيادة تكبيل حركة الانطلاق الحقيقية •

فالمـــدرسة قد تصـبح فـكرة مطلوبة ومرغوبة لكنه ليس من المرغوب أبدا أن يتعلم الاولاد والبنـــات على قدم المساواة فتلك من الامور التى قد تدخل فى عداد المحرمات، وهم مثـــلا لا يرفضون استخدام السيـــارات الخصوصية الفخمة والملابس والادوات المنزلية والشخصية المستوردة من أحدث طراز ، لكنهم يرفضون بل ويكفرون بحقـــائق العلم وقوانين الطبيعة والتى تعتبر الاساس الاول فى ايجاد هذه الأشياء ويعملون على ايواء كل شىء فى ظــل الميتافيزيقيا القديمة والتيولوجيا المغرقة فى التضليل •

فهذه الشرائح التى تنتشر فى بلادنا وفى كل بلاد العالم الثالث والمجتمعـــات المتخلفة بالذات والتى تتميز بنزعة اقطاعية متنورة تجيد التطفل على نتائج العلم ومنجزاته فى الحياة الخاصة ، لكنها ترفض أى فعل أو تأثير له فى تغيير الواقع أساسا ، فالواحد منهــا لا يحظر عن نفسه الحق فى الحصول على اطار من الحياة المعيشية الخاصة من طراز النصف الاخير من القرن العشرين (سيارة ـ أثاث منزل ـ ملابس ـ أدوات سينمائية منزلية ••••• الخ) حتى وسائل الحياة « الماجنة الخفية » لكنه يجب أن يتمسك بعقلية من طراز القرن السابع عشر فى سلوكه العلنى ورؤيته وفهمه للحياة(١) •

وكل هذا كما هو واضح يتناقض تماما مع مفاهيـــم السلوك البرجوازى القائم على العقلانية والعلمية وتقديس

---

(١) حمود العودى الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث ١٩٧٦ م ص ٤٢ •

واحترام العمل المنتج والميل الدائم الى الاستثمار المربح وتغليب الاعتبارات الاقتصادية فى علاقاتها ومعيشتها والميل الدائم الى التغيير بحثا عن الافضل والاكثر فائدة وربحية .. الخ وهى مفاهيم تتفق ومتطلبات التنمية ومستلزماتها مع فارق جوهرى جدا منحيث الهدف النهائى حيث يهدف النشاط البرجوازى فى النهاية الى الربح وتنمية المداخل الفردية بينما تهدف التنمية الحقيقية المخططة الى حل مشاكل التخلف الاساسية فى المجتمع ككل ..

(ب) كمبرادورية تابعة للخارج فى المدن :

كثيرا ما يطيب للباحثين وهم يتحدثون عن مشاكل المجتمعات النامية والمتخلفة أن يستبدلوا خطأ وتجاوزا هذه التسمية (كمبرادورية) بتسمية (برجوازية) ليشيروا الى نفس المدلول ، رغم الاختلاف الجوهرى بين الصيغتين ، فمفهوم البرجوازية الذى يرتبط جوهريا برجال الاعمال فى القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر فى أوربا والذى يعنى تنمية واستثمار رأس المال الوطنى فى مجال الصناعة والتجارة فى اطار الحرية الكاملة لرجل الاعمال فى إختيار مشروعاته وطريقة تنفيذها ومنافسته للغير .. الخ غير مقيد أو مرتبط بأى رباط داخلى أو خارجى سياسى كان أو اقتصادى .

هذا المفهوم التاريخى للبرجوازية الذى بالرغم مما حققه من نجاح فى مواجهة النظم الاقطاعية واقامة كل الأسس المادية للتقدم الاقتصادى والتكنولوجى العلمى الحديث إلا أنه قد استنفد مهمته التاريخية تماما بعد أن سادت الاحتكارات الرأسمالية الدولية والامبريالية وبعد التطور الهائل للتكنيك العلمى الذى أسفر عن ربط العالم كله تقريبا بنظام اقتصادى وتكنولوجى دقيق تمخض عنه افراز شريحة الوكلاء الكمبرادوريين فى البلدان المتخلفة بدلا من رجال الأعمال البرجوازيين فى أوربا فى القرن الثامن عشر ..(١) .

---

(١) حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ١٩٧٣ ص ٧٣ وما بعدها .

ومفهوم شريحة الوكلاء الكمبرادوريين لايتفق مطلقا مع المضمون والمحتوى الكلاسيكى لمفهوم البرجوازية هذا ، لان مصطلح (الكمبرادور) كما هو واضح من طبيعة التركيب اللغوى للكلمة الاجنبية يشير الى شريحة المجتمع التجارية الاكثر غنا داخل المجتمعات المتخلفة والمرتبطة جذريا بحركة الاحتكارات التجاريةالدولية، باعتبارأنها تمثل بالفعل القنوات الحية والميسرة لتزايد نشاط الاحتكارات التجارية الدولية داخل هذه المجتمعات ورزوس حرابها المتقدمة عن خـــلال المصارف المالية والوكالات التجارية وامتيازات الاستيراد والتوزيع الغير منظم ٠٠ الخ ولا تملك حق الاستقلال والقدرة على التصرف برأس مالها الخاص الا فى ضوء المســـار الشامل للاحتكارات الدولية باعتبارها جزئيات تابعة ومكملة لنشاطها وأهدافها نظير عمولات وخدمات تافهة نسبيا ٠

وهذه هى السمة الغالبة التى يتسم بها رأس المال الوطنى فى بلادنا ومعظم البلدان الفقيرة المشابهة لظروفنـــا والتى يمكن ملاحظتها بسهولة فى السنوات الاخيرة من خـــلال عشرات الوكالات والامتيازات التجارية التى تظهر كل يوم والتضخم الحاد فى الميزان التجارى ، حيث ازداد العجز فى الميزان التجـــارى فى الفترة ما بين عام ١٩٦٤ وحتى شهر ديسمبر ١٩٧٤ من ثمانية عشر مليونا وخمسة وثمانين الف ريال الى ٩٦٫١٧١٫٠٠٠ ريال وزادت قيمة الوازدات خلال نفس الفترة من ٢٢٫٩٤٤٫٠٠٠ الى ١٠٢٫٦٧٤٫٠٠٠ بينمـــا لم تزد نسبة الصـــادرات الا من ٤٫٨٥٩٫٠٠٠ الى ٦٫٥٠٣٫٠٠٠ خلال نفس الفترة (١) ، جريا وراء المزيد من تعميم توزيع السلع الاجنبية الاستهلاكية وتنويعها فى مقابل تقلص المنتجات والسلع المحلية ٠

وحالة كهذه يمكن أن يترتب عليها مجموعة من المضاعفات والعواقب الغير محمودة ومن أهمها :

---

(١) الجهاز المركزى للتخطيط صنعاء : كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٤ ص ٧٩ ٠

١ ـ حرمان رأس المال الوطنى من الاستقلال والحماية من المنافسة الغير متكافئة لرأس المال الاحتكارى الاجنبى نتيجة الانفتاح الغير منظم والغير مخطط ، مما يؤدى الى تحول نشاط رأس المال الوطنى الى نشاط تابع ومكمل لنشاط رأس المال الأجنبى المركز حول المضاربة والمزيد من الاستيراد والتوزيع وتحويل البـــلاد الى سوق أكثر نشاطا لتصريف البضائع والمنتجات الاجنبية والحيلولة دون وجود التنمية الحقيقية ، والتى تتناقض مع طبيعة نشاط رأس المال هذا ومصالحه الحقيقية ٠

٢ ـ تحويل الاقتصـــاد الوطنى برمتــه بمرور الوقت الى اقتصاد تابع للسوق الرأسمالية الدوليـــة ومرهون بأوضاعها وتقلباتها الغير مستقرة ، الامر الذى لايؤثر على حرية البلاد الاقتصادية فحسب بل ويهدد استقلالها الوطنى والسياسى ٠

٣ ـ الحيلولة دون القدرة على توجيه الاقتصــاد الوطنى نحو الاستثمار الحقيقى والتخطيط من أجل تنميـــة حقيقية ، بدلا من الدوران حول الخدمات والمضاربات المالية والعقارية والتجارية المعطلة والمعرقلة لمشاريع التنمية الحقيقية ، والعبث بمعيشة السواد الاعظم من الناس وزيادة فقرهم واتساع الفوارق بين الطبقات والفئات من جراء سوء التوزيع للثروة القومية وطرق الكسب الغير مشروع ٠٠

(جـ) سوء تنظيم واستغلال الموارد القومية :

ما من شك بأن محدودية موارد بلادنا النسبية يشـــكل احدى السمــــات والمميزات المرتبطة بواقعنا الاقتصــــادى والاجتماعى وهذه المحدودية لا تنبع مطلقا من تدنى الحجم الحقيقى لمصادر الثروة القوميـــة طبيعيـــة كانت أم بشرية وامكانية تنميتها ، بقدر ما تنبع هذه المحدودية من عـــدم استثمار هذه الموارد والاستفادة منها من ناحية ، وعـــدم استغلالها من ناحية أخرى ، مما دفع البعض بوعى أو بدونه

الى اثارة الشكوك حول عدم امكانية اليمن الاعتمـــاد على نفسها اقتصاديا ، ليس فى عملية التنميـــة فحسب بل وفى القدرة على تسيير شئونها الادارية والسياسية والاجتماعية ما لم تعتمد فى ذلك على مصادر تمويل خارجية مباشرةوغير مباشرة ٠ والمحاولات المعادية التى ما تزال تدأب من أجـل تكريس هذا الوهم الخطير بهدف خلق عقدة ومركب نقصفى حياة المجتمع حول استحالة قدرته على البقاء والتقدم بدون هبات الآخرين ومساعداتهم هذه المحاولات يمكن دحضهـــا بالحقائق الاقتصادية والتاريخية التالية :

١ ـ أن المقاييس العلمية الحقيقية لحجم الثروة القوميـــة لأى بلد وقدرته على التنمية وتجاوز حالة التخلف لا تؤخذ من رؤية أحادية الجانب ، كالنظرة الى حجم السيولة النقدية الكبيرة التى تتمتع بها بعض الدول الصغيرة بفعل ما تحصل عليه من عوائد استخراج النفط مثلا فى أوطانها بواسطة الشركات الاجنبيـة ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع غير عادى فى دخول الافراد والقوة الشرائية فى الاستهلاك العام للمنتجات المستوردة ، والظن خطأ بأن مثل هذه الحالات الشاذة تعتبر تجاوزا عمليا لظروف التخلف ٠

والحقيقة أنهذهالبلدان التىكانت ومازالت وقدتستمرالى أجل غير معروف ضمن دائرة الدول والمجتمعات المتخلفة تماما بالمقاييس العلمية للتقدم الحقيقى والذى من أهم مقوماته ارتفاع معدلات الانتاج الفردىوامتلاكالمجتمع لاقتصاد متكامل الجوانب (الطبيعية والبشرية والفنية والصناعية) يمكنه من الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى عند الضرورة وقيام الصنـــاعة الثقيلة وتوفر البيئة والمناخ المناسب الى غير ذلك من المقاييس التى يستحيل بدونها الحـــديث عن مجتمع متقدم أو حتى التفكير فى اقامة مجتمع متقدم ولا مجال للحـــديث

عنها هنا (١) ٠٠ الامر الذى لم يكن متيسرا قط لمثل هذه الدول الصغيرة المنتجة للبترول خصوصا مايتصل بالوضع الديمجرافى (السكانى والجغرافى . المشوه سياسيا والغير مجـــد طبيعيا ، اضافة الى طبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية ومدىقناعتهابالتوجه نحو تنمية حقيقية من عدمه لسبب أو لآخر ٠٠

٢ ـ أنه اذا ما نظرنا الى أوضاع وحالة الموارد الاقتصادية فى اليمن على ضوء الحقيقة السابقة لاتضح لنـــا بسهولة أن اليمن تتمتع بتكامل اقتصادى مثـالى فى مصادر ثروتها الاقتصادية المختلفة يمكنها من الشروع فى العمل من أجل تنمية حقيقية فورا بكلثقةواطمئنان على حسن النتائج ، ابتداء بطبقة التكوين التاريخى لليمن كبلـد زراعى مصدر ، مرورا بسلامة البنـاء الديمجرافى السكانى النشط والمتوفر بحجم مثـالى وصولا الى طبيعة الموقع الجغرافى الممتاز والمنـاخ والبيئة المثالية النادرة لقيام الصناعات والمحاصيل الزراعية المختلفة والمدنية الحديثة ، اضافة الى المواد الطبيعية الاخرى التى لم يكشف عنهـا ولم تستثمر بعد ، وهذه الحقائق لم تكن من الامور المستجـدة أو المدركة حديثا لكنها حقائق التاريخ أولا وقبل كل شىء والتى مكنت المجتمع اليمنى عبر التـاريخ من العيش المستقر وتخليد صفحات مشرقة ومضيئـة فى تاريخ الحضارات الانسانية بغير منازع ٠

فالمشكلة اليوم لا تكمن بالنسبة لنا فى قلة الموارد كما يفترض البعض بحسن نية أو بسوء نية بقدر ما تكمن فى عدم الاستفادة منها وسوء استغلالها ، وفى التخريب

---

(١) انظر فى ذلك د/ نبيل محمد توفيق السمالوطى علم اجتماع التنمية دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م ص ٩ ـ ٦٩ ٠

المستمر لاقتصادنا الوطنى من قبل الاحتكارات الرأسمالية الاستعمارية والامبريالية العالمية وعملائها والتشكيك فيه كما هو دأبها المستمر تجاه كل الشعوب الفقيرة والمتخلفة حرصا على مصالحها الغيرمشروعة فى هذه الشعوب ..

(د) علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة :

ان النتيجة البديهية التى يمكن أن تترتب على سيادة المجتمع الزراعى ذى الطابع الاقطاعى المتخلف وعدم استخدام موارد الثروة القومية الطبيعية والبشرية وسوء تنظيمها والاستفادة منها مع انتشار نشاط السوق التجارية فى توزيع المنتجات الاجنبية عن طريق فئة الكمبرادور التجارى المرتبط بالسوق العالمية ، هى انحطاط وتخلف علاقات الانتاج داخل المجتمع وسيرها فى طرق منحرفة ومشوهة لأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية

فبدلا من نمو خبرة رأس المال الوطنى فى مجال الاستثمار والتنمية المحلية فانه على العكس من ذلك ينمى خبرته فى مجال التعرف على السوق الرأسمالية الدولية والارتباط والتبعية لها ويزداد انقطاعه وبعده يوميا عن علاقة السوق المحلية والانتاج المحلى ، حتى لقد صارت الحساسية الكاملة لتقلبات السوق التجارية فى الداخل مرهونة عمليا بحساسية وتقلبات السوق فى الخارج .

فأزمات القمح الابيض والحبوب بشكل عام والسكر واللبن واللحوم والخضر وأخيرا البيض حتى أبسط الاشياء دائما ماتكون تعبيرا وصدى لأوضاع السوق الخارجية بدلا من السوق المحلية كما هو المفروض بالنسبة لهذه السلع على الاقل ، فالارز والقمح الابيض والبيض اذا تأخر وصوله وتفريغه فى الميناء أياما معدودة افتعل تجار الكمبرادور المضاربين أزمة خانقة فى معيشة الناس ، وتجر الدولة بكافة أجهزتها الى الاهتمام بالمشكلة ، لكن أحدا لم يحس قط بمشكلة المحاصيل الزراعية فى العام قبل الماضى من القمح والذرة وغيرها التى أثقلت بها الحقول ولم يجد الفلاحون من يساعدهم على حصدها

وتعرض بعضها للتلف ، ومع ذلك فقد حصدت وامتلأت بها مخازن الفلاحين ومدافنهم الحجرية وما تزال ونحن نتحدث عن أزمات استيراد الحبوب وكيفية تذليل الصعوبات أمامها، ولم يتحدث أحد عن تلك المحاصيل (المحاصرة) داخل القرى فى المدافن الاقطاعية وكيفية اخراجها من دائرة الاقتصاد الاقطاعى المتخلف الى دائرة السوق التجارية المحلية والاعتماد عليها كحماية لها من الانقراض والاستغناء بها عن الاستيراد . ان اختفاء أكياس القمح والارز والذرة المستوردة أو تأخرها قليلا كفيل بافتعال أزمة اقتصادية خلال ساعات ، لكن تكدس مخازن القمح الوطنى الاحمر والذرة البيضاء والصفراء والشعير وغيرها فى أسواق المدن ومدافن القرى أمر لا يثير انتباه أحد من تجار الكمبرادور كحل للمشكلة وكاجزاء استراتيجى وطنى لحماية الاقتصاد الوطنى والتخلص من التبعية للسوق العالمية .

كما أن اختفاء أو نقص معلبات الفول والفاصوليا والعدس وغيرها من المواد الغذائية المعلبة الفاسدة ذات الاثمان المرتفعة من الاكشاك والدكاكين فى المدن والقرى يمكن أن يفعل نفس الشىء لكن المحاصيل المحلية الوفيرة المكدسة من الفول والعدس والفاصوليا وغيرها من المحاصيل الغذائية الوطنية ذات الجودة العالمية والسلامة الصحية الكاملة والتكلفة المتواضعة كثيرا أمر لا يثير انتباه أحد أيضا ، لأنه لم يسعدها الحظ بأن تكون داخل العلب وتصنع فى الصين أو اليابان وغيرها وتفتح من أجلها الاعتماد بمئات الملايين من العملات النقدية الصعبة الخ؟؟ . ويقاس على ذلك كل شىء ابتداء من (الحيسى والمدل) حتى الثلاجة وأكواب الكرستال ، ومن (الحصيرة) حتى البساطات الضخمة وصالونات الاستقبال الوثيرة وغير ذلك ، كلها عملية صراع غير متكافىء بين اقتصاد وطنى يحاصر بغير نصير وسوق رأسمالية أجنبية يزداد استغلالها ونفوذها ويتأصل .

فتاريخ التجارة الدولية كما يقول البرتينى ـ هى تاريخ مبادلة اناء حديد لأناء من فخار ؛ وفى ميدانها

يخضع الاضعف لقانون الاقوى ، وفى مثل هذه الظروف تكون التجارة الخارجية لبلد متخلف عنصر عـــدم توازن وسيطرة أكثر من كونها عنصر تكامل وتنمية(١) ٠

ويضيف فى مكان آخر بأن الركض الى الرفاهيـــة وفى انهيار الاخلاقية والصوفية القومية تصبح أساليب الاستهلاك المختلفـــة المستوردة من الغرب النموج المثالى الذى ينبغى ادراكه بكل السبل ، وخلال وقت قصير ، وفى مواجهـــة المتطلبات المتزايدة لذوى الامتيازات يضطر البلد الى تسول المساعدات من الخارج والى اعلان الحداد على الاستقلال(٢) ٠

هذا شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية والانتاجيـــة المنحرفة والمشوهة التى تتميز بها أوضاع مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية ، والتى يترتب عليها بالضرورة تخلف وعجز مستمر فى امكانية استخدام العلم والتكنولوجيا المنتجـــة فى عملية الانتاج الصناعى والزراعى وتنمية الاقتصـــاد القومى كأساس استراتيجى لأى تقدم حقيقى ، وعدم القدرة على تكوين مجتمع منتج بدلا من المجتمع المستهلك والطفيلى حاليا ٠ ٠

(هـ) سجرة غير منظمة ومضرة
بالمجتمع واقتصاده القومى :

ومن المميزات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعنا ظاهرة الهجرة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية ، فاتباع سياســة الباب المفتوح فى هذه القضية قد خلق العديد من المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والتى وان لم تكن نتائجها قد بدأت فعلا فان المستقبل سوف يؤكد ماهو أكثرأهمية وخطورة لو أن الامور ظلت كما هى ، ذلك أن ظاهرة الهجرة اليمنية التى كان يحكمها فى الماضى عامل الطرد فى الداخل أكثر من

---

(١) ح٠م البرتينى : التخلف والتنمية فى العالم الثالث نقله الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ص ١٣٨ ٠

(١) تنمية العالم الثالث المرجع السابق ص١٦٨٠ ٠

عامل الجذب فى الخارج(١) بحكم طبيعة النظــام الملكى الاقطاعى المتخلف واستبداده وتسلطه وظلمه للفلاحين وتدنى مستوى العيش الضرورى وعدم وجود مصادر معيشة وفرص عمل كافية ٠

وقد تغير الحــال تمــاما بعد قيــام الثورة حيث أنه بالرغم من أن الثورة قد هيأت منذ اليوم الاول لقيامها فرصة العيش الكريم للمواطن والفلاح على أرضه فى حدود معينة وحدت من التسلط والظلم والقهر الاجتماعى بصورة ملحوظة ، مما كان من شأنه أن يحد من فعالية عامل الطرد ويقلل بالتالى من سيل الهجرة الى الخارج ، لكن الظروف الداخلية والخارجية أفرزت نتائج عكسية تماما ٠

فسياسة رفع كل الحواجز والقيود فى الداخل تجــاه الخارج بغير شروط والتى كانت مفروضة فى الماضى تجاه العالم الخارجى فى كل المجالات بما فى ذلك حركة الهجرة من ناحية وازدياد فرص العمل الاكثر جزاء واغراء بالنسبة للمواطن العادى فى مراكز الجذب الخارجية للهجرة وبالذات دول البترول المجاورة ، وتزايد حاجتها لليد العاملة اليمنية النشطة قد جعل كل تلك التحسينات والتغيرات المتواضعة التى خلقتها ظروف الثورة فى الريف والمدينة تتضاءل بسرعة أمام مغريات الانطلاق من الابواب المفتوحة للهجرة ومغريات سوق العمل الخارجى التى لا تقوى السوق المحلية مطلقــا على منافستها فى جذب واستبقاء اليد العاملة المحلية فى الداخل وفق سياسة الباب المفتوح ٠

---

(١) يقصد بعامل الطرد فى دراسات حركات الهجرة البشرية وجود أسباب داخلية قاهــرة تدفع الناس لمغــادرة اراضيهم وأوطانهم كالظلم والحروب والجفاف وغيرها ، أما عامل الجذب فهو على العكس من ذلك حيث يشير الى وجود أسباب وفرص خارجية تغرى السكان على مغادرة أوطانهم للاستفادة منها كوجود فرص عمل أفضل ٠ أنظر فى ذلك : د٠ صبحى عبد الحكيم السكان ديمغرافيا وجغرافيا ، ١٩٦١ القاهرة ٠

الامر الذى اضطر أبسط مستخدم لليد العاملة فى الريف أو المدينة فى اليمن بقدرته وقوته الاقتصادية المحدودة الى الدخول فى التنافس غير المتكافىء مع أكبر مستخـــدم فى السعودية أو الكويت أو الولايات المتحدة الامريكية أو غيرها على استخدام اليد العاملة اليمنية وامتصاصها من سوق العمل بدون أية ضوابط ، أمام كل ذلك وبسببه تتأكد وتبرز الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التالية :

١ ـ الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية التى لا تقبـل الشك فى وجود اختـــلال خطير فى التوازن الاقتصـــادى والاجتماعى فى غير صالح اليمن بكل تأكيـــد على المستوى الاقتصادى والاجتماعى على المـــدى القريب والبعيد بالنسبة لهـــذه القضية ، وهو ما أصبحت نتائجه الخطيرة واضحة للعيان وتتضاءل أمامها كل جهود الترقيع الإقتصادى والسياسى لحل المشكلة ، ليس فى استمرار الارتفـــاع المخيف للاجور الذى لا يتناسب مطلقا مع القوة الاقتصادية الحقيقية للبلد بل وبرغم ذلك فى استمرار تناقص الحجم الكافى من اليد العاملة لتنفيذ مشاريع التنمية الحاضرة والمستقبلة ، وبالتالى عرقلتها تماما ومضاعفة تكاليفها التى لا تتناسب وقدرات البلاد الاقتصادية مطلقا ، اضافة الى حالة الركود والتقهقر المستمر فى الحجم الضرورى للقوة العاملة المطلوبة .

٢ ـ هناك مشكلة اجتماعية أفرزتها هذه الظاهرة بالنسبة للانتاج الزراعى الذى لم يعد مجزيا بالنسبة للفلاح أبدا والذى أصبح الارتباط الضعيف به رباطا معنويا أكثر منه رباطا اقتصاديا بالنسبة للمهاجرين العائدين من وقت لآخر ضمن عملية مستمرة للحركة الدائرية لظاهرة الهجرة ذهابا وايابا ، فانهم عند عودتهم الى قراهم لا يعودون الى ممارسة الاعمـــال الزراعيـــة أى العمل المأجور ، نظرا لأن فكرة «المهجر» قد ارتبطت فى أذهانهم بضرورة تغيير مركزهم الاجتماعى داخـــل المجتمع ، وصاروا يمثلون بالنسبة للمزارعين المقيمين

ما يشبه فى تاريخ الانقلاب الصناعى اصحاب الياقات البيضاء بالنسبة للعمال والمستخدمين فى المدن، بالرغم من أنهم فى مهاجرهم يمارسون مختلف الاعمال المتعلقة بالخدمات والبناء وغيرها وبمعدل انتاجى مرتفع جدا ، وتقتصر مهمتهم عند العودة على لبس الملابس الزاهية وصرف ما كانوا قد جمعوه من نقود فى اقامة مبان سكنية للتفاخر وأكل القات واللحم والمبالغة فى المهور والاثاثات المنزلية والدخول فى المنازعات الشرعية مع الغير واستعمال الادوات الالكترونية كالمسجلة والكمراء .. الخ .

وحينما يوشك المبلغ على النفاذ والذى لا يستطيع أن يكفى الفرد المهاجر فى هذه الحالة أكثر من ستة أشهر فى الغالب يبدأ فى الاستعداد فورا باعداد أوراق سفره والهجرة من جديد وهكذا .

واذا ما تذكرنا بأن الشخص الثالث على الاقل فى تعداد السكان من القوى الانتاجية هو شخص فى المهجر أو سبق له أن مارس الهجرة أو تأثر بها لادركنا بعملية حسابية بسيطة الحالة المشوهة والغير طبيعية التى صار اليها البناء الاجتماعى والاقتصادى فى بلادنا من جراء هذه الحالة .

٣ ـ أن الرأى السائد والذى كثيرا ما يطرح عادة كتبرير خاطىء لمجمل هذه النتائج المترتبة على ظاهرة الهجرة اليمنية بوضعها الحالى هو القول بأن لدينا فيضا من الناس العاطلين الذين لا نستطيع ولا تستطيع ظروف البلاد الاقتصادية والمعيشية أن توفر لهم مصدر العيش الضرورى اذا ما قمنا بمنعهم عن الهجرة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان هؤلاء المهاجرين يمثلون مصدرا هاما من مصادر الدخل القومى والحصول على العملات الصعبة من خلال تحويلاتهم النشطة ، ذات الاثر الفعال فى الميزان الاقتصادى المدعم لمركز العملة الوطنية داخليا وخارجيا .

وهذا الاستنتاج السطحى السريع يمكن تفنيده وايضاح خطله بل وخطره من أكثر من زاوية ، فعملية عدم قدرة البلاد على توفير فرص العمل الكافية بما يتناسب وحجم العمالة الفعلى ربما كان صحيحا فى الماضى وهو الامر الذى لا يرجع الى عجز مصادر الثروة الاقتصادية القومية عن كفاية السكان أبدا بقـــدر ما كان يرجع الى حالة الجمود الاقطاعى لعلاقات الانتاج الراكدة تحت سيطرة الحكم الامامى رأس الاقطاع الاكبر والذى كان يعد مجرد اقامة أى مشروع اقتصادى أو الاعتراف بالطبقة العاملة وضرورة تنمية تهـــا ورفع مستواها كمصدر وأساس استراتيجى لمصادر الثروة القومية ونجاح التنمية نوعا من الكفر والجريمة التى لا تغتفر وتهديدا لكيان سلطته الاقطاعية .

ونظرا لأن الاقطاعية نظام اقتصادى واجتماعى وليست نظاما سياسيا فقط فان هذه العقلية ما تزال تسحب آثارها على الواقع الاجتماعى والاقتصادى حتى الآن فى موقفها من وضع الطبقة العاملة اليمنية واليد العاملة التى تمثل أكثر من ٦٨٪ من مجموع السكان والمشردين تحت كل سماء ، حيث أنه بالرغم من أن الاوضـــاع السياسية والاقتصادية القائمة فى عهد الثورة والجمهورية التى تؤمن الآن بأهمية لا مجرد المشروع الاقتصادى الواحد بل وضرورة التنمية الشاملة ، لكن الموقف من الطبقة العاملة اليمنية واليد العاملة اليمنية بشكل عام وحقوقها السياسية والاجتماعية وضرورة تحسين أحوالها وتنظيمهـــا فى الداخل والخـــارج ورفع مستواها الفنى والثقافى كأســـاس جوهرى واستراتيجى لنجاح التنمية فى بلد يمثل ٦٨٪ من سكانه تقريبا أياد عاملة تعيش على أجرها اليومى فى الداخل أو الخارج ، هذا الامر الهام كان وما يزال من الامور الهامشية والغير واردة ضمن الحسابات الجادة فى العمل السياسى والاقتصادى وتلك هى الثغرة التى قد تتحطم عندها الكثير من الجهود القائمة فى مجال التنمية والطموحات المرجوة فى المستقبل ..

أما من حيث الاثر الايجابى لتحويلات المهـــاجرين من العملات الصعبة الى الداخل والاعتماد عليها فى دعم المركز المالى للعملة الوطنية والاقتصاد الوطنى ، فان هـذا القول قول موهوم لاسباب كثيرة ، وفى مقدمتها أن مثل هذا المصدر فى المقاييس العلمية الاقتصادية لم يكن مصدرا طبيعيـــا وأساسيا فى الاقتصاد القومى لأى بلد ، وان نتائجه الخلفية والنهائية ذات معدل سالب على طول الخط · عملا بالحقيقة الاجتماعية والاقتصادية التى أكدتهـا مختلف الدراســات والنظريات والوقائع الاقتصادية والاجتماعية والتى تقـول بأن الهجرة دائما حركة اجتماعية واقتصادية مختلة التوازن فى صالح البلدان الجاذبة على حساب البلدان الطـاردة أى فى مصلحة البلدان التى تستقبل المهاجرين على حساب البلدان التى تصدرهم للاسباب السابقة وغيرها من الاسباب الكثيرة والغير محدودة والتى لا مجال للحديث عنها هنا(١) ·

والولايات المتحدة الامريكية عبر تاريخها وحتى الآن تقدم أبرز وأكبر دليل عملى فى تاريخ الهجرات البشرية على ذلك حتى الآن ، وذلك حينما نقوم بعمل مقارنة بسيطةوبديهية بين ما يستفيده الشعب الامريكى من استقبال الايادىالعاملة والفنية والقدرات العلمية من مختلف شعوب العالم وتوطينها وبين ما تستفيده هذه الشعوب من تصدير أبنائها وقدراتها البشرية الى أمريكا !! من جراء تحويلاتهم النقدية !!

هذا من ناحية ومن جهة أخرى فان تفكير أى دولة فى الاعتماد على تحويلات مهاجريها فى دعم اقتصادها ومركزها المالى هو من السوابق الخطيرة التى لا تعتمد على أساس اقتصادى حقيقى بالمعنى العلمى ؛ ولا يمكن الاعتماد عليها ، لأن مثل هذه التحويلات تعتبر من المصادر الهامشية تماما فى الاقتصاد القومى وشبه الطفيلية التى تتسبب فى بعض حالات التضخم النقدى وتشجيع المضاربات ، اضـافة الى

---

(١) انظر د/ صبحى عبد الحكيم : السكان ديمقرافيا وجغرافيـا القاهرة ١٩٦٦ م ·

كونها مرهونة بظروف سوق العمل الخارجي والعـــلاقات السياسية والاقتصادية الدولية الثنائية أو الجماعية الغير مستقرة ، والركون اليها من الامور التى لا تحصى مخاطرها،

وما المشاكل والمآسى المريرة والمحزنة التى تجرعها العمـال والمهاجرون اليمنيون أخيرا فى كل من اثيوبيا وفيتنام وقبلها فى مدغشقر ببعيدة عنا ، وليس بعيدا ما تحملته الدولة من أعبـاء لحـل مشـاكلهم المحزنة حيث ما يزالوا وما تزال مشاكلهم والمصير الذى انتهوا اليه يقدم الدليل والموعظة الحسنة لكل من يريد الاستمرار فى المراهنة على تجارة البشر فى بلادنا ·

وبالاضافة الى كل ما سبق فان الحالة الوحيـــدة التى يمكن من خلالها الاستفادة من نشاط المهاجرين وتحويلاتهم المالية تتمثل فى عملية امتصاصها فى مشاريع استثمارية وانتاجية حقيقية ، هذا الامر غير متوفر وغير منظـــم فى الداخل حتى الآن ، اذ أن أموال المهاجرين خصوصا بعد أن أصبحت تعانى من المصادرة والتأميم فى الخارج من ناحية والمضايقة الشديدة والحيلولة دون استثمارها وتنميتها بأى شكل من الاشكال وقصر دور المهاجرين على العمل اليومى المأجور فى بعض الاقطار من ناحية أخرى فان اتجاها نشطا فى الوقت الحاضر للعودة الى الداخل لا تقابله ترتيبـــات وخطط بمقتضاها يتم امتصاص رأس المال هذا وتوجيهه ، توجيها حسنا نحو الاستثمار والمشاريع الانتاجية الحقيقية، وعلى العكس من ذلك فانه قد بدأ كرافد قوى فى الدخول الى ميدان المضاربة بالاراضى فى المدن والارياف والعقارات والمبانى واستيراد وتوزيع السلع التجارية الاجنبية كجزء من نشاط الكبرادور المحلى والاجنبى المسيطر بلا جنود ولاشرطة من خلال السوق الاستهلاكية ·

(و) بعد اجتماعى غير مدروس :

ان وجود مجتمع زراعى متخلف فى الريف وكمبرادورية تجارية تابعة للخارج فى المدن وسوء تنظيم واستغلال موارد

الثروة القومية ووجود علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة بشكل عام وهجرة خارجية غير منظمة ليست هي كل مميزات وخصوصيات مجتمعنا اليمنى وفى الشطر الشمالى من الوطن بالذات ، لكن الشىء الآخر الذى ما يزال مفقودا أيضا ويمثل احدى السمات البارزة فى ظروف مجتمعنا وغيره من المجتمعات المتخلفة هو البعد الاجتماعى الغير مفهوم والغير مدروس ، والذى عادة ما يستبعد أو يهمل عندما توضع الحسابات الجادة فى المجال الاقتصادى والسياسى أو غيره، هذا البعد الذى يتمثل فى طبيعة التركيب الثقافى والايدولوجى للتراث الشعبى للمجتمع من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وتقسيمات اجتماعية وقبلية وطائفية لها آثارها البعيدة سلبا وايجابا فى قدرة المجتمع على مواجهة مشاكل التخلف على أرضه وتكييفه مع تقنيات العصر من عدمه ·

فنحن فى مجتمعنا لم نستوعب بعد هذا البعد الاستراتيجى الهام ونتعرف على الجانب الايجابى فيه ، والذى يمكن الاعتماد عليه والانطلاق من خلاله فى عمليات تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة فى المجتمع والانتصار لحركة التقدم والتنمية من ناحية والعمل على التخلص من جوانبه السلبية المعوقة من ناحية أخرى ، ذلك أن مثلا شعبيا أو عادة شعبية حسنة قد تصلح بكل تأكيد شعارا قوميا فى معركة النضال من أجل التنمية ومحاربة التخلف ، كما أن عرفا أو قاعدة شعبية معينة قد تصلح أيضا وبكل تأكيد لأن تكون منطلقا لتشريع قومى رائع لحماية وتنظيم مسيرة التطور والتنمية ·

والعكس بالعكس صحيح ، فان مفهوما رجعيا معينا قد يعيق كل ذلك ويحبطه تماما حينما يكون هو المتغلب ، وهو ما يلاحظ كثيرا فى واقعنا الاجتماعى الذى ما تزال تسود فيه الكثير من العلاقات والمفاهيم الرجعية العفنة والمتخلفة المعوقة للتقدم ، وذلك بدلا من التفكير فى الحلول المستعارة والجاهزة التى لا تتلائم مع خصوصيات الواقع ،

وتحقيق مثل هذا البعد هو الضمان الحقيقى، والتـــاريخى لنجاح التغيير الجذرى للواقع من صميم الواقع الاجتماعى والاقتصـــادى نحو الافضـــل وتوطينه والانطـــلاق به من صميم الواقع الاجتماعى والشعبى ، اضافة الى ضمان استنفار قوة المجتمع وكل مقومات بنائه الثقافى والفكرى المفيد والمتراكم عبر آلاف السنين الى جانب الخط التقـدمى الافضل ، والقضاء على حالة السلبية الاجتماعية والمقاومة المباشرة والغير مباشرة لعمليات التغيير(١) ٠

وقد رأينا كم هو مهم هذا البعد بالنسبة للتنمية عندما تحدثنا فى مكان سابق من هذه الدراسة عن أهمية البعـــد الاجتماعى للتنمية وستتضح أهمية هذا البعد اكثر حينما نتحدث فى مكان لاحق من هذه الدراسة عن تجربة العمـــل التعاونى فى بلادنا وكيف انطلقت من هذا البعد نفسه لتنجحت٠

* * *

---

(١) وأحيل القارىء العزيز فى هذا الموضوع الهام الى الدراسة التى نشرتها فى أوائل عام ١٩٧٦ م بعنوان (الجديد فى التنمية وعلاقتنا بالتراث ٠ دراسة عن اليمن والبلدان المتخلفة) ٠

أسس ومنطلقات العمل التنموى

لمصلحة من ننمى ؟ وكيف ننمى ؟

اذا كانت تلك هى مجمل السمات والخصوصيات البارزة لمجتمعنا اليمنى والتى يعتبر العمل على مراجعتها وتحديد موقف ايديولوجى واضح وحاسم تجاهها بمثابة التحدى الاول فى العمل من أجل تنمية حقيقية ، فان الخطوة الملازمة والمرتبطة بذلك هى تحديد المصالح الحقيقية المستقبلة التى من أجلها ووفقا لها تخطط وتنفذ برامج التنمية على كل المستويات ، وبالرغم من أن مثل هذه القضية التى من خلالها تحدد طبيعة المصلحة التى من أجلها تتم التنمية قد حسمت وصارت ضمن البديهيات الاقتصادية والاجتماعية المتعارف عليها من خلال مفهوم التنمية نفسه المرتبط أساسا بالتخطيط الشامل وصولا الى هدف محدد هو المصلحة العامة والشاملة للمجتمع وتقدمه ورفاهيته وحريته واستقلاله وفى اتجاه أفقى شامل وذلك وفق مبدأ « مزيد من العلم والعمل والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الحرية والرفاهية والتقدم الشامل ، بدلا من المبدأ الاستغلالى القديم» مزيد من العلم والعمل من أجل مزيد من الانتاج والبيع من أجل مزيد من الربح لمصلحة فئة أو طبقة مستغلة بعينها(١)

هــذا من حيث لمصلحة من ننمى ؟ أما من حيث كيف ننمى ؟ وهو الاهم فان طبيعة المصلحة الاجتماعية والطبقية التى تهدف اليها التنمية هى التى تحدد بدقة الملامح الرئيسية والجوهرية لكيفية التنمية ، اضافة الى مجمــل الظروف والامكانيات والخصوصيات التى يتميز بها المجتمع فى موارده الاقتصادية وتركيبه الاجتماعى والطبقى وعلاقاته وارتباطاته الدوليــة ووضعه الجغـرافى والديمجرافى وهى الظـروف

---

(١) الجديد فى التنمية مرجع سابق .

والخصوصيات التى سبق شرحها وتحليلها بالنسبة للمجتمع اليمنى ..

والتى تبلورت فى : وجود مجتمع زراعى ذى علاقات ومفاهيم اقطاعية فى الريف ، وشريحة تجارية كمبرادورية طفيلية فى المدن مرتبطة بالسوق التجارية الدولية ، وموارد ثروة طبيعية مثالية ومتكاملة لكنها غير منظمة وغير مستثمرة ومهملة ، ووجود علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة بشكل عام، وهجرة واسعة غير منظمة ، وبعد اجتماعى وشعبى غير مدروس، هذه الظروف والخصوصيات التى من خلالها وفى ضوئها وضوء المصلحة العامة والشاملة لجماهير الشعب اليمنى فى التقدم والنمو يمكن تحديد مجمل الملامح والخطوط العريضة لبرامج التنمية فى بلادنا وخطواتها العملية من خلال التركيز على المفهوم الجوهرى والاستراتيجي للتنمية الحديثة ،والذى يتركز حول المبدأ السابق ذكره (مزيد من العلم والعمل والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الحرية والرفاهية والتقدم الشامل ، والمؤدى فورا الى جعل مصلحة السواد الاعظم من المجتمع من فلاحين وعمال وجنود وموظفين وبرجوازية صغيرة غير مستغلة هى المحور الاساسى والجوهرى الذى يقاس من خلاله نجاح أى عمل تنموى حقيقى ، ويقف على الجانب المضاد أى عمل يتجاهل أو يتعارض مع هذه المصلحة ويتنافى بالتالى مع جوهر التنمية الحقيقية ، وذلك من خلال اتباع الاجراءات والتدابير الآتية:

١ ـ احترام الملكية العامة وتمكينها من قيادة الاقتصاد الوطنى :

وذلك من خلال العمل على تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاقطاعية والكمبرادورية والطفيلية السائدة بعلاقات جديدة تؤكد احترام الحق العام بمختلف أشكاله وتعزيز مركزه فى الاقتصاد القومى وتطويره ، بحيث تلحق به كل الانشطة الفردية الاخرى وتكيف مع توجهه وخطه العام وليس العكس كما هى عليه الحال فى الوقت الحاضر، سواء

ما هو متمثل فى القطاع العام الذى تملكه الدولة أو المختلط الذى تشارك فى ملكيته وادارته أو القطاع التعاونى الذى بدأ يشق طريقه كقطاع شعبى ١٠٠٪ وكذلك ما تملكه الدولة من الاراضى الزراعية سواء عن طريق الملكيـــة المبـاشرة كالصوافى ، أو بموجب القـانون كالبـــلديات ، أو بموجب الوصاية والاشراف كالاوقاف باعتباره من الحقوق العـــامة ذات الاغراض العامة المرتبطة جوهريا وجذريا بالملكية والمنفعة العامة ٠

اضافة الى احتفاظ الدولة والمؤسسات الشعبية بحق اتخاذ كل الاجراءات التى من شأنها توسيع وتطوير أشكال هذه الملكية العامة والحق العام بما يمكنها من قيادة الاقتصاد القومى وتوجيه مساره الصحيح بغير منازع ، والتى من شأنها القضاء على كل المعوقات التى تعترض طريق التنميـة الشاملة والوصول بها الى غاياتها المنشودة،مهما كانت طبيعة هذه العوائق أو محتواها الاقتصادى والاجتماعى والفكرى، مع التأكيد على أهمية الملكيـــات البرجوازية الغير مستغلة ودورها الحيوى الفعال فى المسار العام لعملية التنمية وكذلك المبادرات الفردية والجماعية المختلفة ٠ [١]

٣ ـ تشغيل وتنظيم الموارد القومية والاعتماد عليها :

ربما يعتقد البعض بأن التأكيد على مثل هذه القضية بالنسبة لمجتمعنـا اليمنى هو نوع من المثالية والحمـــاس العاطفى المجرد من الموضوعية فى وقت تعجز الكثير من الدول حتى المتقدمة منها عن تحقيق مثل هذه الفرضية فى عالم اليوم الذى تحكمه المصالح المتبـــادلة والمتشابكة بين الشعوب ، وخصوصا أولئك الذين تعودوا باستمرار اثارة الشكوك حول عدم قدرة مواردنا الذاتية ـ كماسبق وان ذكرت فى مكان سابق ـ لا على تلبية ماتتطلبه برامج التنمية فحسب بل وعدم كفايتها حتى لتمكين مجتمعنا من تسيير شئونه وأوضاعه

الجارية بدون الهبات والصدقات الخارجية ، فمجمل موارد بلادنا الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاستراتيجية والتى سبق تحليلها كاحدى السمات والخصوصيات البارزة لظروفنا الموضوعية تحقق تكاملا معقولا يتيح فرصة حقيقية ومؤكدة لجعل مواردنا واقتصادنا الوطنى يلعب الدور الأساسى والقيادى فى عملية التنمية اذا ما أحسن استثمارها وحمايتها من المنافسة والقهر والتبعية الخارجية .

والقضيـــة هنا ليست مجرد اعتـبداد بالنفس لا يرتكز على حقـــائق واقعية ، فواقع الشعوب والمجتمعـــات قد أكد ما هو أكثر أهميـــة من ذلك بالنسبة لهذه القضيـــة ، أكـــد أن تقـــدم الشعوب الفعلى لا يقـــاس حتى الآن بمـــدى ما يملكه هـــذا المجتمع من الثروات الطبيعية ، ولا من الارصدة النقدية بقدر ما يقاس من خلال قدرة هذا المجتمع أو ذاك على توظيف وتشغيـــل موارده مهما كانت بسيطة واستغلالها فى خدمة التقدم والتنمية ضمن خطـــة اقتصادية واطار ايدولوجى واضح، ويصعد من معدل انتاجية الفرد الحقيقية وزيادة رفاهيته . فاليـــابان من أفقر بلاد العالم فى موارده وثرواته الطبيعية وكذلك سويسرا وألمانيـا الديمقراطية اذا ما قورنت بألمانيا الغربيـــة ، والصين اذا ما قورنت بالهند ، ومع ذلك فان هذه الدول تعيش فى مقدمة الدول الصناعية والمتقدمة فى العالم .

والعكس صحيح اذا ما نظرنا الى الهند كأغنى قارات العالم فى مواردها بعد الولايات المتحدة وكذلك دول خط الاستواء فى القارة الافريقية والدول العربية المنتجة للبترول وما تتمتع به من مراكز نقدية لا تجارى فى العالم ، ومع ذلك فان كل هذه الدول وما شابهها كانت وما تزال وستظل فى عداد الدول المتخلفة والنامية فى أحسن الاحوال الى أجل غير محدد ومعروف حتى الآن .

- فما هو الاستنتاج العلمى الذى يمكن الخروج به فى

ضوء كل ذلك بالنسبة لليمن التى لا تفتقر الى الموارد المثالية للتنمية القومية بقدر ما تفتقر الى حسن استخدام هذه الموارد المعطلة والمشوهة ؟؟ أعتقد أن الامر صار واضحا ولايحتاج الى أية اضافة فى الحديث • فقط يجب ادراك أن أى مجتمع يحلم بالتنمية بدون الاعتمـــاد على نفسه بالدرجة الاولى فانه يمارس نوعا من الوهم والضياع •.

٣ ـ التركيز على الزراعة والصناعة الوطنية :

ان التأكيد على أهمية الاعتماد على الموارد الذاتيـــة وتمكينها من القدرة على التصرف واتخـاذ القرار المناسب فى عملية التنمية فى بلادنا يعنى فى الاساس حشد هـــذه الموارد وتخطيطها والتوجه بها نحو المجالات الانتاجية فى الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، بدلا من الاستيراد والتجارة والاستهلاك والمضاربات والخدمات الدولية • .

فمن خلال الحصر والتشخيص العلمى لطبيعة وخواص وامكانيات مواردنا الطبيعية والبشرية والجغرافية المتاحة يتم تحديد الاطر والنماذج المثـــالية للصناعة الوطنية المتطابقة مع طبيعة مصادر ثرواتنا الطبيعية والمواد المحلية المجزية اقتصاديا، بحيث تكون الصناعة تعبيرا وامتدادا مكملا ومطورا للثروة والمواد الخام المحلية وليس تعبيرا وامتدادا وتكميلا لمواد فى الخارج ومراحل تكميل لصناعات أجنبية ، كما هى الحال بالنسبة لبعض الصناعات التى بدأت تنتشر فى بلادنا كصناعة الاسفنج والسجائر والالمونيوم والمواد البلاستيكية من أحذية وغيرها، والبسكويت والحلويات والمشروبات الغازية وغير ذلك . مما قد ظهر فى السوق وما هو فى طريقه الى الظهور فى المستقبـل القريب من هذه الصناعات التى يهلل لهـــا الكثيرون كفاتحة عهد الصناعة الوطنية ، وهى لا تعد أكثر من مجرد توطين للمراحل النهائية لصناعات أجنبية فى الداخل

تسهيلا لعملية التوزيع واجترارا للمشاعر والعواطف القومية المحلية ، وفى التحليل الاخير الامعان فى السيطرة على الاقتصاد الوطني وجعله تحت رحمة الاحتكارات الاجنبية والدولية فى الخارج من خلال امتلاكها للمواد الخام من ناحية والمراحل التصنيعية الاولى من ناحية ثانية والمشورة والخبرة الفنية من ناحية ثالثة اضافة الى امتلاك الجزء الاكبر من رأس المال نفسه فى معظم الحالات ٠

ولقد حذرت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة من مخاطر الوقوع فى هذا المأزق وركزت على خطأ فكرة التحول من التنمية المتجهة الى الداخل الى التنمية المرتبطة والتابعة للخارج حتى فيما يتعلق بسياسة التصنيع عوضا عن سياسة الخدمات والاستهلاك ، حيث يؤكد الدكتور السيد الحسينى ذلك بقوله : بأن هناك شواهد وبيانات عديدة توضح كيف أن برامج التصنيع التى نفذتها الدول النامية خلال السنوات الاخيرة قد أدت الى مزيد من تحكم رءوس الأموال الاجنبية فى الصناعات الوطنية(١) ٠٠

والا لماذا نبدأ بتصنيع المراحل النهائية بصناعة البسكويت والحلويات بدلا من صناعة السكر التى تشكل الاساس الجوهرى لهذه الصناعة وعدم ارتباطها بالخارج ، وبدلا من القيام بالمراحل النهائية لصناعة الاسفنج فى الاثاث المنزلى الغير صحى على أى حال بدلا من استغلال فائض الانتاج المحلى من القطن وغيره من المحاصيل الزراعية فى هذه الصناعة الاكثر صحة وجودة من الاسفنج .

حيث لم تتوقف آثار هيمنة الصناعة على الاضرار بالصحة العامة وربط رأس المال الوطنى الخاص بالخارج فقط بل لقد أثرت على الصناعات التقليدية الوطنية البحتة

---

(١) د/ الجوهرى والحسينى وآخرون دراسات فى التنمية مرجع سابق ص ١٦٢ ٠

للأثاث المنزلي الاكثر جودة وصيانة للصحة العامة المعتمدة على القطن وبعض المنتجات الزراعية الاخرى كالتبن والراء، وأجبرتها على الانسحاب من السوق ، وكذلك الامر بالنسبة لصناعة الجلود كمادة خام رائجة وغير ذات قيمة تذكر بالنسبة لصناعة المواد البلستيكية من حبال وأحذية وغيرها .

فالقضية فى أساسها يجب أن لا تؤخذ من خلال المفاهيم الشكلية والسطحية التى لا تخدم الصناعة والتنمية الحقيقية بقدر ما تخدم فى النهاية الاحتكارات الاجنبية والسوق التجارية الدولية . فالصناعة يجب أن تخضع أولا لقرار سياسى مدروس بدقة لا مجرد اجتهادات شخصية وفردية ومشاعر عاطفية ، بحيث يحدد هذا القرار أى نوع من أنواع الصناعات يمكن البدء بها كسياسة لتصنيع وطنى شامل فى المستقبل يكون كما سبق وان ذكرت تعبيرا وامتدادا مكملا ومتطورا للثروة القومية والمواد الخام المحلية وليس تعبيرا وامتدادا وتكميلا لمواد خام فى الخارج ومراحل تكميل لصناعات أجنبية . .

٤ ـ انهاء سيطرة السوق الراسمالية
ـ التجارية الدولية والاستيراد غير المنتج :

ان محاولة توظيف واستثمار وتشغيل الموارد القومية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع خطة للتصنيع الوطنى ـ على ضوء ما سبق ـ فى بلد متخلف ومفتوح على مصراعيه بغير تحديد ـ كاليمن ـ ، لاتعنى شيئا ولاتستطيع تحقيق شيء ما لم يتحرر هذا البلد من سيطرة السوق الرأسمالية التجارية الاستهلاكية الدولية ، والحد من الاستيراد الغير منتج وانهاء وضع البلاد كمجرد سوق لتوزيع السلع التجارية الاجنبية .

فالمشروعات الصناعية والزراعية وغيرها من المشاريع الانتاجية المساعدة الاخرى التى يمكن أن تهيئها الظروف المناخية والاستراتيجية للبلاد، كالسياحة وحركة الملاحة البحرية

والجوية الدولية ، كل هذه الاجراءات التى يمكن أن تتمخض عنها أية برامج للتنمية الوطنية الشاملة تستلزم بالضرورة من أجل نجاحها وجود حماية قوية وحاسمة لأنشطتها وانتاجها من المنافسة الغير متكافئة لسلع السوق الرأسمالية التجارية ·

حيث لا يشكل مثل هذا الاجراء الضرورى مجرد حماية لا بد منها للانتاج الوطنى فقط لكنه يشكل من زاوية أهم عملية تحرير حقيقى للسوق الوطنية وللاقتصاد الوطنى من التبعية والارتباط المطلق بالخارج وضمانا استراتيجيا للتنمية الحقيقية ووضع حد نهائى لعملية الانقراض والتقهقر الغير محدوه للمنتجات المحلية وأساسيات الاقتصاد الوطنى.

فالسلع الاستهلاكية التجارية الضرورية من مواد غذائية وملبوسات وتجهيزات مكتبية ومنزلية وتعليمية وثقافية وغيرها والتى يشكل انتاجها المحلى الحد الادنى لقدرة أى بلد على المحافظة على استقلاله الاقتصادى يجب أن تصنع وتنتج محليا بالنسبة لنا كمرحلة أولى على طريق التحرر الاقتصادى الشامل ووضع أسس التصنيع التكنولوجى المتقدم فى كل المجالات ··

وعملية تحرير السوق المحلية وانهاء وضع البلاد كمجرد سوق لتوزيع السلع الاستهلاكية الاجنبية لا يعنى مطلقا العزلة عن العالم ونصب أوتاد القطيعة المطلقة معه كما يظن البعض ، فهذا ليس من مصلحتنا عوضا عن كون ذلك من الامور شبه المستحيلة التى لم يعد فى مقدور أى مجتمع أن يمارسها فى هذه المرحلة التاريخية المتطورة من حياة البشرية ولا من مصلحته أن يفعل ذلك حتى ولو كان فى مقدوره أن يفعل(١) ·

---

(١) الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث مرجع سابق ·

فالعملية هنا تتلخص فى ضرورة تغييرعلاقاتناوأوضاعنا الاقتصادية معالخارجكبلد متخلف واعادة ترتيبها جذريا بما يتوافق ومصالحنا الاستراتيجية فى التقدم والتنمية والقضاء على كل أشكال التخلف ، لا بما يتوافق ومصالح الاحتكارات الرأسمالية الدولية ويكرس حالة الاستغـــلال والتسلط على مقادير حياتنا الاقتصادية والسياسية وبالتالى تكريس حالة التخلف نفسه والحيلولة دون وجود تنمية حقيقية كما كانت الحال فى الماضى والحاضر .

ويأتى فى مقـــدمة الضمانات الكفيلة بتغيير هـــذه العـلاقة والوصول الى تلك النتيجـــة المطلوبة الى جانب انهـــاء وضع البـــلاد كسوق لتوزيع السلع التجـــارية الدوليـــة الاستهلاكية الغير منتجـــة والغير ضرورية كما سبق الحـــديث أهمية تشجيـع استجـــلاب وتوطين المنتجـــات العلمية والميكانيكية والتجهيزات التكنولوجيـة المتقـدمة ذات الدلالة المرتبطة جوهريا بالتصنيع والتنمية ، والتي لا يمكن توفيرها والحصول عليهـــا بسهولة بدون الحصول عليها من الدول الصناعية المتقـــدمة ، ولا يمكن الاستغناء عنها فى مرحلة البـداية الاولى على الاقل ، مع اتاحة الفرص الكافية للقروض ورؤوس الاموال الاجنبيـــة والخبرات الإجنبية لأن تعمل فى المجال الاستثمارى الصناعى وفق شروط متكافئة ، ووفقا لما تقضى به الخـــطط والبرامج القومية أصلا ، والحيلولة دون نشاط رأس المال الاجنبىفى المجال التجارى والاستهلاكى والخدمات الهامشية مهما كانت الظروف ، مع عدم الخضوع لأية ضغوط أو اشتراطات من شأنها فرض أنمـــاط معينة من الاستثمارات والنشـــاطات الاقتصادية المشبوهة والمشوهة داخل البلاد ، لانه بالرغم من أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد لا تبدى محاولات مباشرة للتأثير على سياسات الدول المتخلفة الا أنها تستطيـــع أن تجبرها على سوء استغلال المساعدات التى تحصل عليها منها عن طريق فرض أنماط معينة من الاستثمار والتوظيف

الغير منتج لهذه المساعدات كما تؤكد ذلك التحليلات المحدثة فى هذا الصدد(١) ٠

وأمام هذا الموقف سوف نكتشف بسرعة أن كثيرا من الدول الصناعية الرؤسمالية الكبرى التى تتباهى يوميا بتقديم عواطفها وقروضها وهباتها ومعوناتها التافهة ، سوف لن ترفض الدخول برؤوس أموالها الحقيقية وامكانياتها وخبراتها الفنية العالية فى دعم التنمية وتحول دون استفادتنا وحصولنا منها على التكنولوجيا المتقدمة من أجل التنمية فحسب ، بل أنها ستحجم حتى عن استمرار تقديم تلك الفضلات التافهة التى تتباهى بها ويتباهى بها الكثيرون منا خطأ وربما تواطئا وخيانة ، باعتبارها رمزا للتعاون مع هذه الدول من أجل التنمية التى لن تأتى من هذا الطريق المسدود ٠

كل ذلك سيحدث بكل تأكيد ٠ وبالرغم من اننا لم نبدأ بعد فى اختبار صدق هذه الحقيقة فى بلادنا لأننا لم نبدأ بعد بالتنمية الحقيقية الا أن مثالا بارزا قد حدث ويستطيع أن يترجم هذه الحقيقة فى واقعنا وهو ما حدث بالنسبة لما يعرف بمساعدات منظمة الكاثوليك التى كانت تقدمها أجهزتها لاشخاص وجماعات بل وقرى ومناطق بعينها بصورة ثنائية مباشرة بعيدا عن كل رقابة أو تقدير لمدى ما يمكن أن تعكسه من نتائج سلبية أو ايجابية ، حيث انه بمجرد حظر هذا التعامل الثنائى مع أفراد وجماعات بعينها وربطها بالاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير وتحت اشرافه أحجمت هذه المنظمات عن استمرار تقديم فضلاتها من القمح والمعلبات الفاسدة تماما ٠

وكل هذا وذاك انطلاقا من واستنادا الى الحقيقة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية القائلة بأن أى تغيير حقيقى من أجل

---

(١) د/ الجوهرى الحسينى وآخرون دراسات فى التنمية الاجتماعية دار معارف مصر طبعة ثالثة ١٩٧٧ ٠

التقـــدم والتنمية فى بلد متخلف أمر يتناقض مع المصـــالح الاقتصادية والاستراتيجية لكل بلد رأسمالى متقدم ، وهى لا تسمح به اذا ما طلب منها ذلك ، ولن ترضى عنه اذا ما تم رغم ارادتها ، فالامبريالية تهتم الآن بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الاموال فى تنمية هذه الدول(١) ٠٠

أما الاستثمارات الامبريالية والرأسمالية الحقيقية فانه يتم تبادلها فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها أكثر بكثير من توجهها الى البلدان المتخلفة لنفس الغرض(٢) ٠٠

وهنا يجب أن لا ننزعج أبدا اذا ما قدر لنـــا أن نقف يوما مثل هذا الموقف ، بل نستطيع أن نتأكد وقتها بأننا قد وضعنا أقدامنا على عتبة أبواب التنمية الحقيقية ، وان هذا الموقف المعادى الذى سنواجهه لن يؤثر على استراتيجيتنا فى التنمية بقدر ما سيكشف لنا عن حقيقة تاريخية هامة عن الدول الاستعمارية والامبريالية طالما جهلناها أو تجاهلهـــا البعض ممن يعرفونها ، حرصا على مصالحهم الطفيليـــة المرتبطة بهذه الدول ونشاطها الاقتصادى فى بلادهم ٠

ذلك أن العـــالم لم يعـــد حكرا على هـــذه الدول الرأسمالية الاستعمارية ولم تعد هى وحدها التى تملك حق رفع الصوت والدق على المنضدة الخشبية فى الامم المتحدة أو أى مكان آخر من الارض كى يخضع العالم بلا نقاش ؟؟

فالعالم الثالث رغم تخلفه يملك هراوة قوية يستطيـــع أن يشهرها فى وجه كل الحيوانات المفترسة والشرهة اذا ما أراد،

---

(١) انظر بييرحاله نهب العالم الثالث ترجمة ومراجعـــة الدكتور يوسف شقراء وأديب اللجمى طبعة ثانية منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧١ ص ١٠٣ ـ ١٠٥ ٠

(٢) نفس المرجع ٠

بجدية، والمعسكر الاشتراكي يقف عملاقا اقتصاديا وصناعيا هائلا فى الطرف المناقض للدول الرأسمالية الاستعمارية ويقدم نموذجا للحياة والتعاون الدولى جديرا بالاهتمام والتقدير ويقف الى جانب كل قضايا التحرر السياسى والاقتصادى للشعوب الجادة فى ذلك .

والمعسكر الاشتراكى لا يفعل ذلك عن مجرد حب واعجاب بالشعوب النامية والمتخلفة بعيدا عن المصالح الاقتصادية والسياسية التى تهمه أيضا أبدا ، بل لان لهذا المعسكر مصالح اقتصادية وسياسية ومبدئية هى أساس موقفه من هذه الشعوب ، وبعض هذه المصالح تتفق مع طبيعة مصالح هذه الشعوب ، خصوصا ما يتصل منها بمحاربة الاستعمار الرأسمالى وتقليص نفوذه ومصالحه داخل هذه الشعوب النامية ومنع استمرار ابتزاز الدول الاستعمارية لخيرات الدول الفقيرة والسيطرة عليها اقتصاديا وتعويق تقدمها ، وهو موقف من المفروض أن تستفيد منه هذه الدول الى أقصى حد فى تحقيق تحررها الاقتصادى ونحن جزء منها ، ونعرف حدود التعامل والتعاون المفيد مع كل الاطراف .

٥ ـ الاهتمام بالتعليم الفنى وتنمية الثروة البشرية :

ان الاهتمام بهذا الجانب ومواجهته مواجهة جادة وشجاعة يشكل أحد المرتكزات الجوهرية والاستراتيجية التى لا غنى عنها لنجاح التنمية واستيعاب تكنولوجيا العصر واستخدامها لصالح التقدم والنمو فى بلادنا ، فالتعليم يجب أن يتخلص فورا من مفهومه وأهدافه التقليدية والكلاسيكية والقائمة على أساس أنه نوع من الثقافة الشخصية وتعلم الآداب والاخلاقيات الارستقراطية ، واعتباره أيضا نوعا من الرفاهية الشخصية الزائدة فى حياة الفرد ، ووسيلة لاكتساب بعض الامتيازات الشخصية والادبية والارستقراطية والبيروقراطية أيضا فى المجتمع ، وبنفس القدر أيضا يجب أن يتخلص التعليم من مضامينه وطرقه العتيقة القائمة على

تلقين المعلومات النظرية وخلق سلم تعليمى معلق ومعزول عن الحياة الاجتماعية والعملية فى واقع الحياة ، تعشعش فيها المفاهيم الرومنسية والخيال الواسع والمثاليات والنصوص الجامدة ، وهذا الوضع المشين الذى يتسبب فعلا فى عزل الاجيال الناشئة عن الواقع المعاش لمدة تتراوح ما بين خمسة عشر الى عشرين عاما ، ثم يعيد اليه من يسمون بالمتعلمين أو المخريجين الذين تم تأهيلهم وتعليمهم ، مع أن ما تم على الأصح لم يكن مجرد تجهيلهم فحسب بل وغرس مركبات النقص فى عقولهم بأنهم صاروا من العارفين القادرين وحدهم على تغيير الواقع ، وهو ما تفيض به دائما أحاديثهم الطويلة ونواياهم الطيبة ، أما اذا أرادوا ذلك كيفيا وعمليا فتلك قضية تخرج عن حدود امكانياتهم وقدرتهم كثيرا ٠

فسياسة التعليم التى استسلموا لها ما يقرب من تصف حياتهم لم تعودهم على شىء من ذلك ، فهم قد تعلموا صغارا بأن النار تحرق الحطب وأن الفلاح يزرع الارض وأن الذئب حيوان مفترس والثعلب حيوان ماكر ٠٠٠ الخ وهم ربما لم يشعلوا النار يوما فى حياتهم أو تقع أعينهم على فلاح حقيقى وهو يزرع الارض عوضا عن مشاركته ، الا من خلال العالم الوهمى المصور والمكتوب على الورق ٠

هذا الوضع المغترب للتعليم فى مجتمعنا وكل المجتمعات المتخلفة تقريبا يجب أن يتغير جذريا ويربط ربطا مباشرا وعمليا ببرامج التنمية ومتطلباتها فى كل مرحلة من مراحل النمو ، ويتخلص من مفهومه وأهدافه الارستقراطية ومحتواه وطرقه التجهيلية العتيقة ، واذا ما تم هذا الربط فانه سيتضح فورا كم هو مهم أن يتحول التعليم الثانوى العام الغير مفيد والغير منتج فى الوقت الحاضر والذى سيتحول الى عبء ثقيل فى المستقبل القريب الى تعليم فنى منتج يخدم التنمية فى كل المجالات ويشكل القاعدة والعمود الفقرى لنجاحها ، وذلك بتحويل التعليم الثانوى الى معاهد مهنية متخصصة وذات أغراض

متعددة بتعدد حاجات ومتطلبات التنمية فى المجال الزراعى والصناعى والصحى والتعليمى والاقتصادى والميكانيكى وغير ذلك ، وفقا لما تقضى به احتياجات الخطة القومية ومتطلباتها، وهذا لا يجب أبدا أن يحول دون المتفوقين والقادرين على الاستمرار فى مجال البحث الاكاديمى فى الجامعة ، بل يجب أن تعطى الفرصة للدارسين والعاملين فى هذه المعاهد وفى ميدان العمل نفسه فى المزارع والمصانع والورش والاعمال الادارية وغيرها من مجالات العمل لصعود السلم التعليمى الى الجامعة فى الحدود التى تضمن رعاية وتنمية كل المواهب العلمية أينما وجدت وفى أى وقت تتوفر لديها القدرة على ذلك وفق شروط دقيقة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الاجراء من شأنه أن يخدم مستقبل البحث العلمى والتكنولوجى فى بلادنا ويحافظ على وضع الجامعة كمركز للبحوث العلمية الاكاديمية وتطويره لا مجرد مأوى لتخريج طوابير الموظفين والكتبة ٠

يضاف الى ذلك أهمية وضرورة الاهتمام بالقوى العاملة وتنميتها باعتبارها تمثل حجر الزاوية الاساسية والعنصر المثالى فى عملية التنمية فى بلادنا من حيث الوفرة والنشاط ، وذلك عن طريق الاهتمام بالطبقة العاملة وتنمية قدراتها الفنية بفتح معاهد للتدريب والتأهيل المهنى لرفع مستواها الفنى ومنحها الوضع الاعتبارى المناسب الذى تستحقه فى حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالسماح لها بممارسة حقوقها النقابية والديمقراطية التى تقضى بها قوانين الدولة ، حتى يتقدم وعيها الفكرى واحساسها بمسئوليتها الوطنية تجاه التنمية الشاملة٠

ان الاهتمام بالقوى العاملة والطاقة البشرية فى بلادنا لا يشكل العمود الفقرى لنجاح التنمية الحقيقية فحسب ولكنه يشكل من زاوية أخرى احدى المرتكزات الاستراتيجية لسيادة الدولة المركزية الحديثة فى الداخل ويعزز مركزها الدولى فى الخارج اذا علمنا بأن ما يزيد على ٦٨٪ من السكان يشكلون

أياد عاملة نشطة فى الداخل والخارج . ان الثروة البشرية بالنسبة لأى مجتمع فى الوقت الحاضر هى الرهان الرابح الذى لا يخيب فى ميدان الصراع الدولى فى الوقت الحاضر، والاساس الاول الذى لا يمكن تعويضه أو الاستغناء عنه بالنسبة لأى مجتمع فى نضاله ضد التخلف وتحقيق نصر تقدمى حاسم فى مجال التنمية ،ونحن اذا ما جمعنا بدقة حسابات هذا المورد الهام فى بلادنا فسنعرف كم نحن قادرين على صنع الكثير وتحقيق الاكثر فى سبيل التقدم والبناء وتعزيز السيادة الوطنية والوزن الدولى فى الخارج وتقليص واضعاف كل جيوب التخلف ومرتكزاته فى الداخل ، اذا ما قدر هذا الجانب الهام حق قدره سياسيا واجتماعيا وفنيا واقتصاديا ، بدلا من تركه حتى الآن على هامشكلالاهتمامات والاجراءات الجادة على كل المستويات .

٦ - ضرورة تنمية وعى جماهير الشعب وضمان مشاركتها فى برامج التنمية :

ان اعادة ترتيب الاوضاع والعلاقات الاقتصاديه والاجتماعية والسياسية فى المجتمع من أجل التنمية وحشد الموارد القومية والتخلص من سيطرة السوق الرأسمالية الدولية وتبعيتها التجارية والاهتمام بالتعليم الفنى وتنمية الموارد البشرية والتأكيد على الصناعة والزراعة فى سبيل التنمية أيضا فى مجتمع متخلف كاليمن مرتهن ومشروط بقضية أساسية أخرى ، وهى ضرورة تأكيد البعد الاجتماعى والشعبى للتنمية وانطلاقها من خلاله ، ذلك أن استنفار جماهير الشعب للمساهمة فى برامج التنمية وضمان مشاركتها الايجابية والفعالة لا يشكل الضمان الحقيقى الاول لنجاح التنمية فحسب ، بل أن هذا الامر يشكل المقياس العلمى الصحيح لمدى ارتباط التنمية بمصلحة المجتمع الحقيقية ورفاهيته وتقدمه الشامل من عدمه ، فما دامت التنمية تستهدف تغيير الواقع الاجتماعى وتسخر كل جهودها وامكانياتها من أجل رفاهية المجتمع الشاملة فانه من باب أولى أن تكون جماهير الشعب وكل فئات المجتمع صاحبة

المصلحة في التنمية هى التى تتحمل المسئوليـــة الاولى فى عملية التنمية من أجل نفسها تخطيطا واسهاما وتنفيـــذا ونستطيع أن نحدد الميزات الاستراتيجية لهذا البعد الاجتماعى فى عملية التنمية باختصار فى النقاط الآتية :

١ ـ تحقيق المضمون الشعبى والجمـاهيرى للتنميـــة فى التخطيط والمشاركة والتنفيذ والاستفادة بناتج العمـل ومنافعه المباشرة والغير مباشرة ٠

٢ ـ ضمان تجنيد كل الطاقات والامكانيات الاقتصـــــادية والبشرية المتاحة فى المجتمع لصالح التنمية التى تستهدف مصلحة المجتمع نفسه ، لأن المجتمع لم يكن بذلك قد تخلص من الاتكـال والسلبية واللامبـــالاة والرفض الاجتماعى المباشر والغير مباشر لمشاريع التنمية كما يحدث عادة فى المجتمعات القروية المتخلفة فحسب بل أنه يكون بذلك قد عمق فى نفسه الشعور بمسئوليتـه المباشرة تجاه هذه المشاريع والبرامج وانها تهمه هو بالدرجة الاولى قبل غيره ٠

٣ ـ تحقيق التكيف النفسى والاجتماعى والوجـــدانى بين المجتمع وما تحدثه برامج التنمية من تجديدات وتغييرات جوهرية فى مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية للمجتمع وجعل المجتمع يساير هذه المتغيرات ويستوعبها بصورة أفضل ٠٠ لأنه يحس بأنها من صنعه هو وليست مفروضة عليه وانه فيها طرف ايجابى ٠

٤ ـ ان ارتباط برامج التنمية بجماهير الشعب والانطـلاق من خلالها لا تكون بذلك قد حققت أهم أهدافها الجوهرية والاستراتيجية بالنفاذ الى صميم الواقع الاجتمـــاعى والعمل على تغييره فحسب بل انها بذلك تكون قد وفرت لنفسها ضمان استراتيجية البقاء والاستمرار والتجدد الدائم من خلال استمرار معايشـة الواقع واستقـرائه والاعتماد عليه أيضا ، اضافة الى ضمان عدم الانحراف

لخدمة طبقة أو فئة اجتماعية أو مصالح أجنبيةمباشرة وغير مباشرة داخل البلاد وخارجها ٠

٥ ـ توفير القدرة الفائقة لبرامج ومشروعات التنميــة فى هذه الحالة على أن تكون انعكاسا حقيقيا وتعبيرا صادقا عن الواقع واحتياجاته ومتطلباته،وتوافقة تمامامعطبيعة ظروفه وامكانياته الحقيقية وتطلعاته الى حد لايجارى بالنسبة للمشاريع التى لا تهتم بهذا البعد لاســـباب كثيرة سواء من حيث التكلفة أو العائد الاقتصـــادى والاجتماعى(١) ٠

فالقضية الجوهرية هنا لا تكمن فىالبحث عن مصـــادر وامكانيات تنمية الواقع وتطويره بقدر ما تكمن فى جعـــل الواقع يستفيد استفادة كاملة من امكانياته الفعلية المتاحــة أولا ، والدفع به الى ممارسة تطوير نفسه بنفسه ، ولا تكمن فى التفكير فى العمل من أجل الآخرين بقـــدر ما تكمن فى جعلهم يعملون من أجل أنفسهم ٠

والكلمة التى لا بد منها قبل الانتهاء من هذا القسم من الدراسة هى التساؤل الجوهرى عن موقف وموقع تجربة العمل التعاونى فى بلادنا من كل التحليلات والبديهيـــات الاقتصادية والاجتمـــاعية والسيـــاسية التى سبق تحليلها ، باعتبار هذه التجربة تمثل شكـــلا ومدخـــلا هاما من أشكال ومداخل التنمية الحديثة من ناحية ولأن هـــذه الدراسة قد قصد بها أصلا تحليل وبحث هذه التجربة نفسهـــا وابراز أطرها ومضامينها وأبعادها فعلا وصولا الى اهمية وضرورة وضعها على بساط البحث والدراسة العلمية على النطـــاق المحلى والقومى والدولى والحكم عليها على ضوء كـــل ذلك وأين تقف من كل المفاهيم التعاونية القديمة هذا ما ستوضحه لك صفحاتالقسمين الاخيرين التاليين من هذه الدراسة فى حدود ما أتيح للباحث من القدرة والامكانية ٠

---

(١)عد الى ص ١٨ ، ١٩ من هذه الدراسة للاستيضاح ٠

القسم الثاني

الفصل الثالث

التعاون كشكل من أشكال التنمية الحديثة(*)

المفاهيم والاشكال التاريخية للعمل التعاونى :

قبل الخوض فى صلب الموضوع المتعلق بتقييم وتحليل تجربة الحركة التعاونية اليمنية كنموذج ناجح للتنمية الحديثة واعلان الحرب ضد التخلف فى بلد متخلف كاليمن لا بد من التوقف قليلا وبالضرورة عند تحليل مصطلح التعبير نفسه لمفهوم : « التعاونيات أو الجمعيات التعاونية » بمفهومها التقليدى ومدى انطباقها على التجربة اليمنية وكيف ان هذه التجربة استطاعت أن تنطلق فى تطبيقاتها وممارستها من أحدث المفاهيم المعاصرة للتعاون وأكثرها تقدما ونضجا ومن حيث انتهى الآخرون فى يومنا هذا لا من حيث بدأوا منذ أكثر من مائتى عام أو يزيد فى انجلترا وفق مفاهيم ومبادىء

(★) أود لفت نظر القارىء العزيز الى أن بعض مادة هذا الفصل من الدراسة كان قد سبق نشرها فى كتاب « الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث » الذى ظهر فى أوائل عام ٧٦ ضمن هذه السلسلة من كتاب « الغد » ولكن نظرا لما تعرضت له تلك الدراسة بسبب كارثة الحريق التى شبت فى الشركة اليمنية للطباعة والنشر حيث كانت معظم النسخ تحت التشطيب الاخير فى المطبعة فتلفت عن اخرها ولم يكن قد سحب من الدراسة الا كميات محدودة ٠

وعليه فقد رؤى اعادة نشر الجزء الخاص بالتعاون ضمن هذه الدراسة المتكاملة عن التجربة التعاونية اليمنية بعد ان أجرى لها الكثير من التعديلات والاضافات وذلك حتى يأخذ هذا الجزء فرصة حقيقية للنشر نظرا لاهميته بالنسبة للتعاون من ناحية وحتى تظهر هذه الدراسة أكثر شمولا وتكاملا متضمنة كل ما سبق نشره عن العمل التعاونى فى بلادنا من ناحية أخرى ٠

« روتشيلد » العتيقة وأمثاله وما قبل « روتشيلد » أيضا(١) وسيتضح ذلك من خلال استعراضنا الموجز لاربع مراحل تاريخية هامة ارتبطت بها أربعة أشكال أو أربعة مفاهيم أساسية للتعاون اصطلاحا وموضوعا، وهي الشكل الاكثر قدما والمرتبط بالجماعات والمجتمعات البدائية المبكرة والتى ارتكزت حياتها على أسس تعاونية وجماعية كاملة بحكم طبيعة المرحلة والظروف التاريخية التى بدأ منها الانسان خطواته الاولى فى اختطاط تاريخه وحضارته على هذا الكوكب ، ثم الشكل الاكثر تقليدية والمرتبط بمرحلة تاريخية لاحقة وهى مرحلة المجتمعات الاقطاعية والذى يرتبط أساسا بمفهوم الصدقة والبر والاحسان ... الخ . والشكل الوسيط وهو يمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للشكل الاول والمرتبط بالمجتمعات الصناعية وبتقديم خدمات هامشية وجزئية لفئات معينة من افراد المجتمع ، الا أنه قد أصبح اليوم مفهوما تقليديا تماما بالقياس الى الشكل الرابع والاخير الاكثر جدة ومعاصرة والمرتبط بحل المشاكل الجذرية للمجتمع والاسهام المباشر فى عملية التنمية الشاملة .

أولا : التعاون فى حياة المجتمعات البدائية المبكرة :

لقد تميزت مرحلة ما قبل الثورة الصناعية أو مرحلة المجتمعات البدائية على الاصح بأشكال معينة من التعاون على نطاق واسع ، بل لقد بنيت حياة الجماعات والمجتمعات البدائية البسيطة منذ فجر التاريخ الانسانى على أسس تعاونية صرفة فى كل نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أساسها الجماعية والتعاون فى كل شىء تقريبا ، وانعدام النزعة الفردية أو القدرة على البقاء والعيش للفرد بدون الآخرين والتعاون معهم ، حيث لم يكن للفرد بذاته أى مدلول شخصى أو اجتماعى أو اقتصادى الا من خلال انتمائه

---

(١) اقتصاديات التعاون جابر جاد عبد الرحمن القاهرة دار المعارف ١٩٦٧ .

الحتمى الى جماعة وذوبان شخصيته فيها ، اذا ما فكر فى الانفصال عن هذه الجماعة أو التفرد بحياته الشخصية دونها فانه يتحول الى كائن لا معنى له تماما وهو ما لم يكن يحدث الا حينما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية وظهور الملكية الفردية والتى تفتت على اثر ظهورها المجتمع المشاعى التعاونى وزادت انقساماته الطبقية ٠

ولقد كانت هذه الحالة المبكرة فى تاريخ المجتمعات تعبيرا صادقا وانعكاسا حقيقيا لطبيعة الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحيطة والقاسية والتى بدأ منها الانسان خطواته الاولى فى بناء واختطاط تاريخه الحضارى على هذا الكوكب ، فكانت الجماعات البشرية المبكرة تعالج كل مشاكلها وتمارس كل شئون حياتها بالطرق الجماعية الشاملة والتعاونية البحتة ، سواء من حيث البحث عن الثمار والصيد وتوفير الاقوات الضرورية ، أو من حيث مواجهة الكوارث الطبيعية والحيوانات المفترسة والدفاع عن النفس٠

وبعد اكتشاف الزراعة ارتقى شكل العمل الجماعى التعاونى من جماعة البحث عن الثمار والتقاطها وصيد الحيوانات الى جماعية العمل الزراعى والصناعى وأعمال الرعى والصيد الاكثر تقدما ، حيث كان أفراد الجماعة أو المجتمع ينقسمون الى مجموعات منها من يزرع الارض، ومنها من يذهب للصيد أو الرعى ومنها من يصنع الادوات والملابس ويبنى البيوت ٠٠ الخ ٠

وقد يشارك كل أفراد الجماعة مجتمعين أو متفرقين فى أداء كل هذه المهام فى آن واحد أو من وقت لآخر ٠

وبالرغم من أن الملكية الجماعية فى كل شىء قد تفتتت فى مراحل تاريخية لاحقة وتحولت الى ملكيات فردية وأسرية للأرض والحيوانات وغيرها ، وهى مراحل أو مرحلة ما عرف تاريخيا بمرحلة النظام الاقطاعى ، الا أن أشكال التعاون

الجماعى من أجل المصالح والمنافع المشتركة ظلت قائمة ومستمرة حتى يومنا هذا بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التى ما زالت تعيش مرحلة ما قبل النمو وما قبل الصناعةالحديثة وذات الطابع الاقطاعى المتخلف ، حيث تتضمن عادات واعراف وتقاليد هذه المجتمعات الكثير من مظاهر التعاون والتضامن الاجتماعى تجاه الكثير من القضايا والمصالح المشتركة بين الافراد والجماعات ، والتى لا يستطيع فرد أو مجموعة أفراد مواجهتها بأنفسهم ، وهو ما يحدث عادة فى حالات الموت والزواج والولادة ومواجهة الكوارث الفردية أو الجماعية ، وكذلك حماية وصيانة المرافق والمصالح العامة المشتركة كالطرق والاشجار البرية المثمرةوموارد المياهوغيرها، وما يزال مجتمعنا اليمنى نفسه قادرا على تقديم أمثلة بارزة لذلك فى عاداته وأعرافه وتقاليده التعاونية الحسنة والتى لا مجال للحديث عنها بذاتها الآن ٠

الا أنه نتيجة تفشى الانانية الفردية وحب الاستئثار بالارض ومن عليها من قبل الافرادوالجماعاتعلىحسابأفرادوجماعات أ. رى وتفاقم الصراعات حول هذه القضية وأيلولة ذلكللبعض المنتصر فى هذه الصراعات دون البعض الآخر مما أدى الى بروز جماعات الفقراء والمعدمين والمحتاجين من ناحية ، والاغنياء والميسورين من ناحية أخرى ، وقلة النزعة نحو العمل الجماعى والاهتمام بالمصالح العامة المشتركة بين كل أفراد المجتمع ٠

وفى مواجهة هذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية ظهر مفهوم وشكل آخر من أشكال التعاون وهو ما تتضمنه مفاهيم الصدقة والبر والاحسان والمساعدة بالنسبة للافراد المحرومين فى المجتمع من ناحية ونزعة الثواب والرغبة فى الصدقة ببناء المصالح العامة من قبل بعض الافراد الاغنياء ، كبناء دور العبادة أو اصلاح موارد المياه وما يعرف بالسبل والمحاسن فى بلادنا مثلا ٠٠ الخ ٠ ووقفت لذلك الاموال والعقارات الواسعة ٠

الا أن التعاون بهذا المفهوم وكما هو واضح اضافة الى كونه قد تقلص وصار أكثر محدودية وضيقا بالنسبة لما كان عليه فى مرحلة ما قبل المجتمع الاقطاعى فان قيمه ومضمونه الاجتماعى قد تغير أيضا من معنى الجماعيةالحتميةالضرورية ذات المكانة الاولى فى حياة المجتمـع الى معنى مستضعف وممتهن وتعبير عن الانانية الفردية من خلال مفهوم الصدقة والبر والاحسان ... الخ بدلا من كونه تعبيرا عن التعاون والتضامن الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى،وذلك ما سيتضح فى الفقرة التالية التى سنتحدث فيها عن الاشكال الاكثرتقليدية للعمل التعاونى .

ثانيا : الاشكال القديمة والاكثر تقليدية لمعنى التعاون :

ويرتبط هذا الشكل بمرحلة ما قبل الثورة الصناعية أوما يعرف بالانقلاب الصناعى والمجتمع البرجوازى ، وهى المرحلة المتصلة اتصالا مباشرا بمجتمع الاقطاع والذى ماتزال نماذجه متوفرة فى كثير من البلدان النامية والمتخلفـة ، حتى الآن بما فى ذلك مجتمعنا .

ويدور مفهوم هذا الشكل من التعاون حول فكرة حـل مشاكل المعوزين والمحرومين فى المجتمع عن طريق الصدقات وأعمال البر والاحسان وتحميس واستنهاض عواطف. ومشاعر الاغنياء والميسورين للعطف على الفقراء والمحرومين بتقـديم المساعدات المادية والغذائية لهم فى الاحوال العـادية وغير العادية ، ووفقا لهذا المفهوم المتخلف نفسه لمعنى التعـاون نشاهد الكثير من الناس المعوزين والمحتاجين «وربما المحترفين للعوز » كثيرا ما يرتادون أبواب بيوت الاغنياء والميسورين فى المناسبات وغير المناسبات للحصول على الطعام أو الملابس أو النقود ، كما يفعل بعض أغنياء التجار فى شهر رمضان حينما يستقيم على باب متجره أو وكالته الضخمـة وأمامه عشرات المعوزين والمحترفين للعوز وهو يقوم بتوزيع النقود عليهم أو الملابس أو نحو ذلك .

وتتكرر نفس الصورة بشكل آخر حينما يقوم أصحاب العواطف الدينية الطيبة فى المساجد بتوزيع مبالغ من النقود للمارة من محترفى التسول بدور العبادة وعلى أبوابها بحق وبدون حق ، أو كما يفعل أغنياء الريف حينما يعدون سفرة طعام شعبى يومى فى مكان خاص من المنزل لمن يريد أن يأكله من المارة والمحتاجين « ديوان الشيخ مثلا » يضاف الى ذلك المخصصات الضائعة فى الدوائر الحكومية لهذا الشأن .

وهذا الشكل من التعاون يقوم على العفوية ولا يرتبط بأى نظام أو قواعد مكتوبة وملزمة ، وقد ثبتت مساوىء هذا المفهوم الضيق والمتخلف جدا لمعنى التعاون وتأكد فساده وتجاوزته كل المجتمعات التى تجاوزت مراحل التخلف والنمو بعد أن أكدت الدراسات الاجتماعية والنفسية بأن هذا الشكل مما عرف بالتعاون أو التراحم والتعاطف أو أى تسمية من التسميات الكثيرة التى تعبر عن محتواه ومضمونه لا يساعد على حل المشاكل الاجتماعية بقدر ما يعمل على تكريسها وتفاقمها وعلى تعميق مشاعر الذل والمهانة والسلبية فى جانب من المجتمع وهو الجانب الذى يأخذ ، والانانية والكبر وحب التظاهر فى الجانب الآخر وهو الجانب الذى يعطى

فمن حيث كون هذا الشكل الذى يظنه الناس تعاونا وتراحما ... الخ . يعمل على تكريس وتفاقم واستفحال مشاكل التخلف الاجتماعى بدلا من حلها نلاحظ أنه نتيجة عدم خضوع هذه العطاءات المختلفة لأى نظام محدود ومدروس واعتماده على مجرد العواطف الطيبة أو حب التظاهر يساعد بشكل فعال على خلق فئات اجتماعية وطوابير عديدة من محترفى التسول والمتواكلين على الغير فى معيشتهم وتعميق مشاعر السلبية واللامبالاة بالحياة والعزوف عن العمل المنتج ، الى جانب تعميق الشعور بعدم الثقة بالنفس والاحساس بالذل والمهانة والمسكنة الذى يمارسونه تجاه أنفسهم ويعلنونه تجاه الغير كشرط ضرورى ووسيلة مثلا من أجل الحصول على ما يحصلون عليه من الجانب الآخر .

أما من حيث كون هـــذا الشكل مما عرف بالتعـاون يعمل على تصعيد روح الانانيـــة والكبرياء وحب التظاهر والرغبـة فى اذلال الآخرين من قبل الجانب الآخر من المجتمع وهو الجانب الذى يعطى ، فما ذلك الا لأن الغالبية العظمى ممن ينتمون الى هذا الجانب لا يرتبـط عطاؤهم بدوافـــع انسانية بحتــة مهما ادعوا لأنفسهم ذلك أو تظاهروا به أو اعتقدوه فى قرارة أنفسهم بقدر ما يرتبط بنزعة أخرى أصيلة وغير مباشرة أساسها اشباع رغبة الانانية فى التميز عن الغير والتعالى عليهم ، خصوصا حينما يكون هـــذا الكبر والتميز بين من يعطى بشعور الانفة والتعـــالى وحب التظاهر ومن يأخذ بشعور الذلة والخنوع ، فتلك هى متعة الانانية عنـــد البشر ورغبة اذلال الغير والتعالى عليهم والتى تتحقق من خلال مثل هذا الموقف بدون شك ٠ ٠

هذه الامور ليست فروضا خيالية أو اجتهادات شخصية بقدر ما هى حقائق علمية أكدها علماء النفس والاجتماع(١) ولقد كان الدين الاسلامى الحنيف سباقا الى ادراك هـــذه الحقائق قبل أكثر من ألف وثلاث مائة عام حينما أكد حق الفقراء فى أموال الاغنياء ممثلة فى الزكاة ودفعها اليهم عن طريق بيت المال وفق نظام وتشريع معين أساسه وجوب العطاء ممن يملك وحق الاخذ لمن لا يملك وذلك حماية لفقراء الناس وأغنيائهـم على السواء من شرور العوز والمهـــانة والذل والتواكل من ناحية ، والمن والانانية والكبرياء والتظاهر على الغير من ناحية أخرى ٠

ثالثا : الاشكال الوسيطة والمتقدمة للتعاون والتى أصبحت تقليدية :

وترتبط هذه الاشكال من التعاون بمرحلة ما بعد انتشار الصناعة والنظم الاقتصادية البرجوازية والرأسمالية فى غرب أوروبا وأمريكا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

---

(١) مقدمة فى علم النفس الاجتماعى دكتور مصطفى سويف دار المعارف بمصر ٠

وأساس هذا الشكل من التعاون انه جاء كرد فعـــل مباشر لحالة التنافس الاقتصـــادى بين رجال المال والاعمال الذين سخروا كل جهودهم وامكانياتهم لعمليـــات الخلق والابداع العلمى من أجل تطوير الانتاج والبيع وصولا الى مزيد من الربح وفق مبدأ : « مزيد من العلم والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والبيع من أجل مزيد من الربح » وأى قضايا أو مشاكل اجتماعيـــة أخرى فى المجتمع لا تستجيب لمثل هذا المبدأ وتدفع به الى الامام تعتبر خارج نطـــاق مسئوليتهم ولا تعنيهم فى شىء حتى ولو كانت من صنعهم هم ومن نتائج مبادئهم نفسها وبفعل تقدم العلم والصناعة وزيادة الثروة الاقتصادية ٠

فقد رافق كل ذلك مشكلات اجتماعيـــة كثيرة من البطالة والبؤس والتشرد والفساد الخلقى وصعوبة الحصول على الخدمات الضرورية من المواد الغذائية والطبية والترفيهيـــة وغيرها ٠ لأن كل الجهود والامكانيات كانت تنـــدفع بكامل طاقتها نحو الاتجاهات التى يتوفر من خـــلالها الحصول على أعلى معدلات الربح الفردى ضاربة عرض الحائط بكل القضايا التى تتصل بخدمة المجتمع الا بما لا يتعارض وتحقيق ربح أعلى ٠

أمام هذا الموقف ومن صميمه اعتصر جماعة «روتشيلد» رائد الحركة التعاونية التقليدية هذه،فى القرن التاسع عشر اعتصروا مبادئهم التعاونية الشهيرة عام ١٨٤٤ والتىماتزال تدور حولها حتىاليوممعظموغالبيةالاشكالوالنظمالتعاونيةفى البلدان الرأسمالية والبلدان النامية والمتخلفة المرتبطة بهـا اقتصاديا ، اضافة الى كون تلك المبادىء ما تزال مع الاسف هى الدرس الاول الذى يجب أن يتعلمه كل التلاميذ ويعرفه كل التعـــاونيين قبل غيره وتبيح بترديده أصوات المدرســين فى الفصول الدراسية ومدرجات المعاهد والجامعات عنـــد الحديث عن اى معنى للتعاون ٠

وحتى نتمكن من تحديد الابعاد الجوهرية والحقيقة لهذا المفهوم التقليدى للتعاون وكيف انه قد فشل حتى الآن فى أن يلعب أى دور فعال فى حياة أى مجتمع من المجتمعات التى نادت به وتمسكت به طويلا وحتى اليوم ، وكيف أن الدور الحقيقى والجوهرى لهذا النوع من التعاون لا يتجاوز مفعوله مجرد المخدر والمسكن لآلام الفئات المحرومة فى المجتمع والتستر على آلامها ومشاكلها الحقيقية وصولا الى ما يشبه التضليل والتمويه على غالبية المجتمع وصرفه عن ادراك مشاكله الحقيقية وحلها جذريا ، وحتى نتمكن من ادراك كل ذلك لا بد وأن نلاحظ بدقة الآتى :

١ - ان هذا المفهوم وفقا لمبادىء « روتشيلد » واتباعه يقوم على أساس الاكتتاب بأسهم معينة من أجل اقامةمشروع معين أو توفير خدمة معينة لفئة معينة من الناس هى فئة المكتتبين الذين لم يستطع رأس المال الخاص ولا الدولة توفيرها وتأمينها بالشكل المطلوب ، اضافة الى استهداف الحصول على الربح سواء عن طريق الاكتتاب أو نسبة التعامل للعضو ٠

وفى هذه الحالة ينتهى الامر الى احدى نتيجتين لا ثالث لهما : اما أن يكون المكتتبون من أصحاب الاموال ذوى القدرة الاقتصادية فتمحى عنهم صفة الحاجة المباشرة لخدمة المشروع التعاونى وبالتالى صفة التعاون بمعناه الحقيقى ويتحول المشروع الى مجرد شركة مساهمة للاستثمار والربح يحمل فوق رأسه اسما دعائيا جذابا هو « الجمعية التعاونية لهذا المجال أو ذاك » ٠

واما أن يكون المكتتبون من ذوى الحاجة فعلا لخدمات المشروع ومن أصحاب الدخول المنخفضة المتضررين بهذه المشكلة أو تلك ، وفى هذه الحالة تصير نسبة الفشل أكثر من ٧٠٪ لقلة المال من ناحية وعدم القدرة على منافسةسوق المضاربة القوية المحيطة والمعادية لجوهر المفهوم التعاونى

نفسه من ناحية ثانية ، وحتى لو قدر لبعض الحالات الشاذة من هذا النوع أن تنجح فانها ستنتهى حتما « وفقا لمبدأ روتشيلد » الى نفس النتيجة الاولى ، تتطور الجمعية من مشروع بسيط لخدمة الاعضاء وسد حاجتهم تدريجيا الى شركة اقتصادية مساهمة ٠

وبذلك تتأكد حقيقة أن هذا المفهوم التقليدى للتعاون هو فى جانب منه لا يخرج عن كونه شكلا من أشكال التجارة والاستثمار الاقتصادى المهذب لرأس المال ٠

٢ ـ ان هذا المفهوم قد ظهر كما سبق وان ذكرت كرد فعل مباشر لمعالجة المشكلات التى أفرزها المجتمع الصناعى ونظام المنافسات الحرة كما يسمونها ، وقد انزعج منه رجال الاعمال والمضاربون فىأوروبا فىالبداية وقاوموه بشدة لدرجة أنهم كانوا يفرضون على التعاونيين ويشترطون عليهم بقوةالقانونأنلايقيموا مراكزخدماتهم وأنشطتهم ومنتجاتهم الا فى الشوارع الخلفية للاسواق الرئيسية والاماكن النائية(١) شأنهم شأن ما يفعله أمثالهم حاليا فى البلدان النامية والمتخلفة فى عدائهم وكرههم وتشويههم لأى عمل جماعى ٠

الا أنهم فى أوربا قد أدركوا بعد وقت قصير ووفقا للمفهوم الذى ناقشناه فى الفقرة السابقة أدركوا أن التعاون بهذا المفهوم ليس مخيفا الى هذا الحد لأن ما نجح منه سوف ينضم الى نفس الفصيل ، وما تعثر فلا خوف منه بل سيظل دائما ـ وهو ما يحدث بالفعل ـ يقدم خدماتمباشرةوغيرمباشرة لصالح نظام المضاربة الذى يرتكز عليه نظام المجتمع الرأسمالى ، وذلك عن طريق معالجة المشاكل الجزئية والهامشية فى المجتمع وتخديرها وتسكينها من وقت لآخر والحد من تفاقمها ، وذلك عن طريق ما يقدمه بالفعل من حلول وخدمات جزئية كتجميع بعض السلع

---

(١) دراسة للاخ عبد الله الواسعى غير منشورة ٠

الضرورية وتوزيعها أو البيـــع بتخفيض وهمى لبعض السلع الى جانب بعض الخدمات التعليمية والصحيـــة والتى لا يجد المتنافسون والمضاربون الوقت لتضييعه فى معالجتها لأنها غير مربحة بالنسبة لهم والتى لو تركت تتفاقم لانعكس ذلك على النظام الاقتصـــادى والاجتماعى برمته وعرضه للسقوط ٠

وبذلك تتأكد حقيقة ثانية عن هذا المفهوم التقليدىللتعاون هو أنه حتى فى حالة نجاحه فى معالجة بعض المشاكل الجزئية والهامشية فى المجتمع وتقديم بعض الحلول الوقتية لهالايفى بذلك على حل مشكلات أساسية فى المجتمع بقدر ما يعمـــل على حماية النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم فىبلدتسوده المضاربة والتنافس الغير مشروع رغم ما قد يبدو من الناحية الشكلية انه يقف منه موقف النقيض ٠

لأن هذا المفهوم للتعاون بشكله الهزيل ودوائر نشاطه الضيقة ، وفلسفته ،ورؤيته المحدودة الافق يقوم بعملية تستر على عيوب هذا النظام الرأسمالى وعدم التمكين من الكشف عن مساوئه الحقيقية وبالنتيجة الدفاع عن هذا النظام نفسه وحمايته من السقوط واظهاره بالمظهر المهذب ٠

٣ ـ ان مما يؤكد على تقليدية هذا المفهوم للتعاون وعـدم صلاحيته كوسيلة لحل المشكلات الاقتصاديةوالاجتماعية الاساسية لأى مجتمع متخلف أو متقدم باعتباره مفهوم جزئى ضيق الافق والحركة ويقف على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية دائما ، اضافة الى كونه نظاما ملحق بأنظمة التنافس والمضاربة ويحكمها اليوم نظام الاحتكارات ولا يتعدى المجتمعات الرأسمالية التى كان يحكمها فى الماضى مبدأ كونه صورة مهذبة لها هو أن هذا المفهوم الى جانب كل ذلك ورغم تقادمه فى الظهور منذ عام ١٨٤٤ لم يستطع أن يحقق استقلاله كنظـــام اجتماعى واقتصادى قائم بذاته وله تجربته الخاصة به فى أى مكان من العالم ٠

فنحن لم نر أو نسمع حتى الآن بأن مجتمعا صار يحكمه نظام تعاونى وفق مفهوم خاص به فى أى مكان من العالم ، فنحن لم نر أو نسمع حتى الآن بأن مجتمعا صار يحكمه نظام تعاونى وفق مفهوم روتشيلد وأتباعه ، رغم أن نظما اجتماعية واقتصادية أخرى قد ظهرت فى فترات لاحقة واستطاعت أن تؤكد استقلالها كنظم ونظريات اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها ، وأن تسجل تجاربها الخاصة بها وتحرز نجاحات لا بأس بها ، كنظم وتجارب المجتمعات الاشتراكية ونظام القطاع العام الذى تملكه الدولة وتوجه من خلاله الاقتصاد القومى فى كثير من البلدان والقطاع المختلط ٠٠ الخ ٠ اضافة الى المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى يعتبر العمل التعاونى بمفهومه الاكثر معاصرة العمود الفقرى للتنمية فى البلدان المتخلفة ٠

وهذا ما سيتضح جليا من خلال مناقشتنا لمفهوم التعاون الحديث فى الفقرة التالية من هذه الدراسة ٠٠

رابعا : المفهوم الاكثر جدة ومعاصرة لمعنى التعاون :

ان التعاون بمفهومه الحديث وبأسهل تعبير مبسط هو جزء لا يتجزء من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلد نام أو متخلف وتتزايد أهميته يوما بعد يوم فى برامج التنمية باعتباره الجانب الاكثر التصاقا وتفاعلا مع السواد الاعظم من فئات المجتمع والتى تستهدفها برامج التنمية بالتغيير والتحول نحو الافضل باعتبار أن ذلك هو الغاية الجوهرية لأى تنمية حقيقية فى أى مجتمع(١) ٠

فالتعاون بهذا الشكل وبهذا المفهوم لم يعد شكلا من أشكال البر والاحسان ، أو مجرد الاهتمام بحل مشكلات جزئية وهامشية فى المجتمع باعتباره مكملا أو مساعدا لهذا النظام الاقتصادى أو ذاك بطريقة مباشرة وغير مباشرة

---

(١) نبيل محمد توفيق السمالوطى : علم اجتماع التنمية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ص ٤ ٠

لكنه أصبح شكلا من أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وأشد جوانب التنمية أهمية وحيوية لارتباطه بالعنصر البشرى على أوسع نطاق والذى تستهدفه التنمية بالدرجة الاولى كفاية أساسية ·

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الخواص الجوهرية للتعاون الحدىث فى الآتى :

١ ـ الشمولية :

بمعنى أن لا تتقيد الجماعة التعاونية بحد معين فى نشاطها أو عند حل مشكلات جزئية وهامشية مما تعانيه ، بل لا بد وأن توسع اهتماماتها وأنشطتها وتنوعها بتنوع الحاجات التى تريد تحقيقها والمشكلات التى تريد معالجتها ، وعلى أن تتناول فى عملها أسلوب الحلول الجذرية للمشكلات والبعيدة المدى لا مجرد المعالجات الانية والشكلية ··

فاذا كانت الجماعة التعاونية فى منطقة معينة تعانى من العزلة لعدم توفر خطوط المواصلات فيجب أن تبادر الى شق الطريق وهو الحل الجذرى بدلا من انشاء جمعية لمساعدة الغير قادرين على السير بسبب المرض مثلا بحملهم على الاكتاف الى حيث تتوفر لهم الخدمات الطبية،واذا كانوا يحتاجون فى منطقتهم الى مشروع للمياه فيجب أن يبادروا متعاونين الى حفر الآبار الجوفية وتركيب المضخات أو مد الانابيب وبناء الخزانات بدلا من نصب الاوانى الفخارية والمعدنية الكبيرة على حواف الطرق والشوارع وملئها بالمياه الملوثة بقصد حل مشكلة العطش لمن لا يستطيع توفير الماء كما يفعل بعض الاشخاص الطيبين ·

ويقاس على ذلك كل شىء قد تواجهه الجماعة التعاونية فى بيئتها المحلية من مشكلات أو ما تريد تحقيقه من مشروعات فى مجال الصحة والتعليم والزراعة والصناعات المحلية

وغيرها دون التقيد أو الوقوف عند حل مشاكل معينة أو تقديم خدمات معينة لاشخاص معينين ٠

٢ ـ عدم الربح أو الاكتتاب الفردى :

وربما تكون هذه الخاصية من أهم الخواص الجوهرية التى تميز التعاون بمفهومه الحديث عن غيره من أشكال التعاون التقليدية ، فالجماعة التعاونية التى ترتبط بمكان واحد وبيئة مشتركة واحدة يجب الا تربطها بالعمل التعاونى دوافع الاكتتاب العضوى والحصول على الامتيازات الناجمة عن ذلك للعضو من أرباح وغيرها بقدر ما يربط أفرادها أساسا الحاجة الفعلية الى حل مشكلة معينة أو تحقيق هدف معين يخدم الجماعة ككل بحكم روابطها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية المشتركة ، الا اذا كان القصد من ذلك هو الاتجار والحصول على الربح والامتيازات لقلة أو مجموعة دون غيرها تحت شعار التعاون أحيانا ، أو بقصد مسخ الفكرة الجوهرية للعمل التعاونى والزج به فى تعقيدات تنتهى به الى الفشل أو مجرد البقاء شكلابلامضمون٠

ولهذا يجب أن تلغى من مفهوم التعاون الحديث فكرة الاكتتاب العضوى ودفع الفوائد والارباح مهما كان شكلها ويستعاض عن ذلك باتباع الآتى :

(أ) أن تتوفر الرغبة لدى غالبية الجماعة التعاونية المرتبطة بمكان أو منطقة أو مهنة معينة فى ممارسةالعملالتعاونى كأسلوب لحل مجمل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير حاجاتهم المشتركة ٠

(ب) يعتبر جميع افراد الجماعة بعد ذلك أعضاء فى التعاون تلقائيا وبدون استثناء عملا برأى الاغلبية وبحكم ارتباطاتهم وعلاقاتهم وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ٠

(ج) تجمع الاموال اللازمة لتنفيذ مشاريع وخدمات العمل

التعاونى عن طريق الاشتراك الملزم الذى تقره الاغلبية والتى تتم فى شكل ضريبة طوعية يرتضيها أفراد الجماعة التعاونية لانفسهم دون أن ينص على ذلك قانون رسمى من قبل الدولة يضاف الى ذلك ما يجب أن تقتطعه الدولة نفسها من الدخل القومى بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ لكى يستثمر فى مجال التنمية بواسطة التعاونيات باعتبار عملها يشكل جزءا أساسيا من برامج التنمية الشاملة، يضاف الى ذلك أيضا ما يقدمه التعاونيون من الهبات والتبرعات سواء كانت نقدية أو عينية فى شكل عقارات أو جهد جماعى يمكن برنامجهم من النجاح بأقل تكلفة٠

(د) تتحول كل ممتلكات التعاون الى مال عام وتعود فوائده على الجماعة فى شكل خدمات مختلفة ومنافع عامة ومشروعات اقتصادية قابلة للنمو والتطور باستمرار لصالح الجماعة ، وأى عوائد نقدية من هذه المشروعات يستفاد منها فى مجال الخدمات واعادة الاستثمار لتنمية المال العام ومشروعاته الاقتصادية نفسها ٠٠

٢ ـ المشاركة المباشرة في وضع وتنفيذ خطة التنمية :

بمعنى أن التعاون بمفهومه هذا سيصبح مفهوما شعبيا واسع النطاق وأداة تنفيذية عملاقة لبرنامج التنمية وأجهزتها الفنية ، وما دام أنه سيصبح كذلك وسيقتطع جزء أساسى من الدخل القومى المستثمر فى خطة التنمية عن طريق التعاونيين، فان التعاونيين لا بد وأن يساهموا كطرف مباشر فى وضع خطة التنمية نفسها طالما وأنهم سيتحملون جزءا رئيسيا من تنفيذها من ناحية ولأنهم بحكم أنهم يكونون أرسع قطاعات المجتمع يمثلون الهدف والغاية من خطة التنمية بكاملها من ناحية أخرى وبحكم أن غالبية المجتمع ستتحول الى جماعات تعاونية بالفعل كما هو حادث الآن فى بلادنا فانه لا بد وأن يكون لهم رأى مباشر فى تقرير خطة التنمية وتوجيه الاقتصاد القومى باعتبارهم أصحاب الشأن قبل غيرهم ٠

فدخول التعاونيين كطرف أساسى مباشرمع الدولةوالقطاع العام والمختلط عند وضع خطط وبرامج التنمية شىء أساسى لاسبـــاب كثيرة تضاف الى ما سبق لا تتعلق بالنـــواحى الاستراتيجية فقط بل تتصل بالنواحى الفنية وأهمها :

(أ) توفير التنسيق اللازم فى عملية الاستثمارات للقطاعات المختلفة كالقطاع العام والمختلط والخاص والاستثمارات والقروض الاجنبية وأجهزة خدمات الدولة بحيث يتسنى لكل قطاع معرفة مهامه المحددة فى برنامج التنميـــة بما فى ذلك التعـــاون منعا للتداخـل والارتبـــاكات والاختناقات التى تعيق نجاح التنمية ·وتهددامكانياتها ·

(ب) سيكون وجود التعاونيين كطرف قوى فى وضع خطة التنمية ذا أثر ايجابى الى أبعد الحــــدود فيما يتعلق بالضغط على دفع وتوجيه الاستثمارات الخاصةوالقروض الاجنبية فى الاتجاه الاكثر نفعا لخدمة الاقتصاد الوطنى وحمايته من التدهور ، نظرا لما تقوم به مثـــل هـذه الاستثمارات عادة حينما لاتجد التوجيه والرقابةالكافية من تخريب للاقتصاد والانتاج المحلىبحثا عنتوفيرالربح السريع والاتجاه نحو المضاربة وربط الاقتصاد الوطنى بالاسواق الدولية والاحتكارات العالمية وبالتالى حرمان البلد من استقلاله الاقتصادى · ·

(جـ) ومن ناحية أخرىفانالتعاونيين كشريك فعالفى تخطيط وتنفيذ برامجالتغيير والقضاء على التخلف يتمتعون بوعى وادراك لا يجارى من أى طرف آخرلطبيعةالمشاكل العملية والواقعية التى تعيق التنمية أو تساعدها وبما يتشبعون به منالاحساسالقوى بالمصلحة العامة ونكران الذات فانهم سيساعدون الاطراف الاخرى المشاركة فى برنامج التنمية على التخلص من أمراضهـــــا الادارية والروتينية وبالذات أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط وما يتعرض له كل منهم من النكساتوالاخطاءوالامراض المزمنة التى تؤدى بها فى كثير من الاحيان الى الفشل

أو العجز عن تنفيذ برامجها بالمقاييس المطلوبة لسبب أى لآخر كالوقوع فى مزالق الروتين وتضارب المصالح الشخصية والرشوة والاختلاسات ٠٠ الخ ٠٠

٤ ــ الصفة الشعبية والمستقلة :

بمعنى أن التعاون بالمفهوم المعاصر ـ لا بد وأن تتمتع مؤسساته تمتعا كاملا بصفة الاستقلال والتسيير الذاتى فى جميع أمورها بحيث لا تتعدى علاقة الدولة بها أكثر من مجرد الاشراف والرقابة القانونية والتنسيق بينهـا وبين الاجهزة الاخرى التى يقع على عاتقها تنفيذ خطة التنمية يضاف الى ذلك ضرورة أن تحافظ المؤسسات التعاونية على جوهرية الخطوة الاولى لتكوينها بصفتها مبادرات شعبية حرة غير مصحوبة بأى نوع من أنواع الاكراه أو حتى مجرد الدعوة الاضطرارية للمواطنين لكى يقوموا بتكوين هذه التعاونيات من قبل أى جهة فى المجتمع خارج نطاق الجماعة نفسها سواء كـانت الدولة أى غيرها ما لم تنبع هذه الدعوة أو الفكرة من وسط الجماعة وبقناعتها التامة ٠

ذلك أن الحفاظ على جوهر هذا المبدأ يوفر الضمـان الحقيقى لنجاح العمل التعاونى ويخلص أفراد الجمـاعة التعاونية من كل المشاعر السلبية واللامبالاة والتردد تجـاه العمل التعاونى ويجعلهم بدلا من كل ذلك فى موقف ايجـابى متفاعلين مع بعضهم ومع هدفهم على الدوام انطلاقا من توفر الشعور الصادق بأن هذا العمـل هو عملهم بالفعل وانهـم يمارسونه بأنفسهم دون الاتكال على الغير ويهمهم قبل غيرهم ويجعلهم بالتالى يجندوا كل جهودهم وامكانياتهم لصالح هذا العمل وانجاحه عن قناعة والدفاع عنه وحمايته بكل الوسائل لأن نجاح التنمية يتمثل بالدرجة الاولى فى خلق القدرة لدى الجماهير على صنع التقدم ومشاركتها الايجابية(١) ٠

---

(١) علم اجتماع التنمية ص. ٢١٢ مرجع سابق ٠

٥ ـ الديمقراطية المباشرة :

فالديمقراطية المباشرة الحقة هى التعبير السليم والضمان الحقيقى لشعبية العمل التعاونى وحمايته من التلكأ والجمود واللامبالاة مع ضمان حيويته وتجدده الدائم ، وان مايطرح عادة من محاذير العمل الديمقراطى والشعبى المباشر بالنسبة للعمل التعاونى أو غيره هو طرح معاد فى جوهره لجماهير الشعب ومصالحه العامة الحقيقية حفاظا وتسترا على مصالح بعض الفئات والاقليات فى المجتمع المرتكزة على حساب مصالح المجتمع نفسه مهما قدمت من مبررات أو ارتدت من ثياب ولقد أكدت تجربة العمل التعاونى فى بلادنا هذه الحقيقة وأن الديمقراطية ميزة حضارية وليست محظورا مخيفا .



الفصل الرابع

التعاونيات اليمنية كنموذج ناجح للتنمية الحديثة

الهيكل العام لاجهزة العمل التعاونى :

لقد رؤى أنه من الاهمية بمكان قبل البدىء بالحديث عن مفاهيم وأبعاد التجربة التعـــاونية فى بلادنا أن نقوم أولا بتشخيص الهيكل العام لاجهزة العمل التعـاونى ومؤسساته وكيفية تكوينها وحدود اختصاصات كل منها وعلاقاتهاببعضها البعض ، وذلك حتى يتمكن الدارسون وباندات غير يمنيين من تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن الحجم البنائى للتجربة وطبيعة العلاقات السائدة بين أقسام وجزئيات هذا البنـــاء الذى يبدأ بالجمعيات العمومية ولجان القرى مرورا بالهيئات الادارية لهيئات تطوير المناطق ومجالس التنسيق فى المحافظات وصولا الى الاتحاد العام وهيئته الادارية والامانة العـامة ورئاسة الاتحاد ، واذا ما تساءلنا عن كيفية تكون هذا السلم البنائى وعلاقاته ونظمه وحدود نشاطاته وصلاحياته فان ذلك سيتضح من خلال الآتى :

١ ـ الجمعيات العمومية والهيئات الادارية للمناطق :

وفقا لما تنص عليه القوانين والنظم التعاونيـــة تتكون الجمعية العمومية لكل ناحية بطريقة ديمقراطية انتخابيـــة وعلى ضوء التمثيل النسبى لعدد السكان حيث يمثـــل كل خمسمائة شخص فى الناحية(١) عضو واحد فى الجمعيـــة العمومية يقومون بانتخـــابه بصورة ديمقراطية مبـــاشرة

---

(١) الناحية تمثل الدائرة الحكومية الاولى فى التقسيـــم الادارى للدولة ولا يسمح بتكوين هيئة تعاون تقل عن حجم هذه الدائرة .

وبالاقتراع السرى تحت اشراف الجهات المختصة فى الدولة (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل) والاتحاد العاملهيئات التعاون ، ومن بين أعضاء الجمعية العمومية يتمانتخابالهيئة الادارية لتعاون الناحية المكونة من سبعة أشخاص والذين يتوزعون المهام فيما بينهم بالنسبة للرئيس والامين العام والمسئول المالى والمتابعة والاشراف العام ٠٠ الخ بالتفاهم الودى فيما بينهم وبما يخدم العمل ، واذا لم يتأتى ذلك وديا توزع الاعمال تصاعديا أو تنازليا وفقا لعدد الاصوات التى حصلوا عليها من الجمعية العمومية ، وتتلخص مهام الهيئات الادارية التى تنتخب لمدة ثلاث سنوات فى الآتى :

١ ـ تحصيلنصفالواجبات منالزكاة(١) وربعدخل البلدية وغير ذلك من موارد الهيئة من الدخل المركزى والهيئات والتبرعات والمساعدات وايداعها فى حساب خاص لتعاون المنطقة باشرافها ٠٠

٢ ـ وضع الخطط الخاصة بالمشاريع التعاونية فى دائرة عملها وعرضها على الجمعية العمومية لاقرارها قبل البدء بعملية التنفيذ تحت اشراف الهيئة ومسئوليتها مع تبليغ الاتحاد العام بنسخة من الخطة للعلم والمتابعة وتقديم المساعدات الممكنة مركزيا ٠

٦ ـ استمرار الاشراف والمتابعة والصيانة للمشاريع التى تم انجازها بصفة مستمرة والتنسيق مع الهيئات فى المناطق المجاورة بالنسبة للخدمات والمرافق المشتركة كالطرقات وغيرها ٠

٤ ـ اقتراح وممارسة مختلف الانشطة الثقافية والفنية والشبابية التى من شأنها اثارة الوعى الاجتماعى

---

(١) الزكاة تحصل وفقا لمبادىء الشريعة الاسلامية وهى الشكل الضريبى الوحيد عن محاصيل الارض وعوائدها بالنسبة للدولة ٠

التعاونى وتعميق مفاهيمه فى القرى والمدن الواقعة فى نطاق عمل الهيئة ·

٥ ـ عمل الحسابات الختامية فى نهاية كل عام وعرضها على الجمعية العمومية لاقرارها وتقديمها للاتحاد العام لمراجعتها واقرارها أيضا وفقا للنظم المحاسبية السليمة ··

أما اختصاصات الجمعية العمومية فتتلخص فى : انتخابات الهيئة الادارية واقرار خطة عملها ومراجعة حسابها الختامى واقراره قبل تقديمه للاتحاد ، وحضور الاجتماعات الدورية التى تدعو اليها الهيئة الادارية أو الطارئة سواء كانت الدعوة من قبل الهيئة أو نسبة الاغلبية من الاعضاء، اضافة الى حق الجمعية العمومية فى سحب الثقة من الهيئة الادارية أو أحد أعضائها وانهاء مهمتها فى أى وقت اذا اقتضى الامر ، عملا برأى الاغلبية القصوى وبالتنسيق والتشاور مع الاجهزة المركزية للتعاون والوزارة المختصة ··

ومما تجدر الاشارة اليه أنه يجوز لاكثر من ناحية أن تتحد فى هيئة تعاونية موحدة ، كما أن تكوين أى هيئة لا ينبثق عن توجيه رسمى أو دعوة ملزمة من الدولة بقدر ما أن الاساس فى ذلك هو مبادرة الجماهير أنفسهم فى كل منطقة لتكوين الهيئات والتقدم للاتحاد والجهة المختصة فى الدولة بطلب الاشراف على الانتخابات والالتحاق بعضوية الاتحاد والحصول على تصريح العمل(١) ··

٢ ـ لجان القرى للتعاون والتنمية :

بالرغم من أن هذه اللجان تمثل البعد والتجذير الحقيقى للعمل التعاونى فى الريف الا أن المبادرات الشعبية فى تكوينها لم تبدأ الا فى فترة لاحقة ، ولم يمض على بداية هذه الظاهرة

---

(١) انظر النظام الاساسى الموحد لهيئات التعاون الاهلى للتطوير (الاتحاد العام) ·

أكثر من عام ولم تنتشر بعد فى كل المناطق التىيغطيها العمل التعاونى ، وقد كانت هذه المبادرة نتيجة عدم قدرة الهيئات على متابعة واستيعاب كل المبادرات الجماهيرية فى المنطقة الواحدة نتيجة قلة أعضائها من جهة وعـدم تفرغهم من جهة أخرى اضافة الى قصور بعض الهيئات فى أعمالها المطلوبة٠

وتتلخص فكرة هذه اللجان فى انتخاب خمسة أشخاص فى داخل كل دائرة انتخابية على الاكثر ، بمعنى أن الدائرة الانتخابية التى تضم خمسمائة شخص ويمثلهـــا عضو فى الجمعية العمومية من حقها أن تكون لجنة تعاونية دائمـــة خصوصا عندما يكون مجموع أفراد الدائرةالانتخابيةيعيشون فى قرية واحدة أو محلات متجاورة ، ويحق لكل قرية لا يقل سكانها عن مائتين وخمسين نفسا أن تكون لجنة تعاونية فى نطاقها ولا يحق فيما دون ذلك ، ويتم انتخـــاب هذه اللجان باشراف الهيئة التعاونية للمنطقة وتتمثل المهام التعاونية لهذه اللجان الدائمة فى عدة قضايا هامة أبرزها ما يأتى :

(أ) الاشراف على تنفيذ كل المشاريع التعاونية الواقعة فى نطاق عمل كل منها وتنظيم العمل الجماعى فى هذه المشاريع وتوزيعه بين المواطنين ، اضافة الى صيانة المشـــاريع والاشراف على حسن استخدامها بعـــد انجازها ٠

(ب) جمع المساهمات والاشتراكات الشهرية والسنوية التى يقرها كل أعضاء الدائرة الانتخابية والذين يشكلون الجمعية العمومية للجنة لصالح الخدمات والمشاريع التعاونية فى نطاق عمل اللجنة ، وايداعها فى صندوق تعاون القرية وانفاقها للاغراض المحددة لها ، واللجنة ملزمة بابلاغ الهيئة فى المنطقة بما جمعته من أموال وما تنوى عمله من مشاريع وتخضع كل مشاريعها وحساباتها ووثائقها لتفتيش ورقابة واشراف الهيئة بالمنطقة ، ولا يحق للهيئة سحب هـــذه الاموال فى حساباتها المركزية ، أو ترحيلها لحســـاب مشاريع أخرى خارج نطاق عمل اللجنة ٠

(جـ) الاشراف على تطبيق وتنفيذ كل التوجيهات والارشادات الصادرة من هيئة تطوير المنطقةوموافاتهابكل المعلومات والتقارير الخاصة بسير العمل التعاونى ونشـــاطات اللجنة المختلفة ٠

(د) الاشراف المباشر على عملية وضع قوائم ضرائب الزكاة وضمان وضعها بذمة سليمة من قبـــل كل مواطن والاحتفاظ بصورة من هذه القائمة بعد توقيعهـــا من الامين ومدير الناحية ومشاركة رئيس اللجنة فى التوقيع عليها كجزء من الرقابة الشعبية على ســـلامة توريد الزكاة وحصة التعاون منها ٠٠

(هـ) العمل على محاربة الامية ونشر الوعى التعـــاونى ومحاربة العادات السيئة المضرة بمصلحة المجتمـــع وتشجيع العادات الحسنة والاهتمام بزراعة الاشجار وتشجيعها فى الاماكن العامة ومداخل البيوت والعناية بصحة البيئة ومنع كل سلوك فردى أو جماعى يؤدى الى تلويثها ٠

(و) العمل على حل الخلافات بين المواطنين بالطرق الودية وفى القضـايا والمخالفات الموجبـــة لتوقيع عقوبات أو غرامات تحدد كلها بغرامات مالية نقدية لصندوق تعاون القرية لمصلحة العمل التعاونى(١) ٠٠

ولقد جاءت مبادرات الجماهير لتكوين هذه اللجـــان نتيجة عدم قدرة الهيئات فى المناطق خصوصا مع عدم تفرغ أعضائها كلية على متابعة كل المهام المطلوبة منها فى القرى والمنـــاطق الريفية ، وعجزها عن استيعاب كل مبـادرات الجماهير فى مجال العمل التعاونى ، والجـــدير بالذكر أنه

---

(١) انظر مشروع نظام لجان القرى للتعاون والتنمية (الاتحـاد العام) ٠

رغم حداثة بعض اللجان الا أنها قد صارت تتمتع بنشاط واسع ومركز مالى أفضل من بعض الهيئات ، وثبت نجاح هذه اللجان وقدرتها على الوصول بالعمل التعاونى الى قاع المجتمع واستمرار حيويته وتفاعله اليومى فى حيـــــاة كل مواطن .

٣ ـ مجالس تنسيق المحافظات :

تتكون مجالس تنسيق التعاونيات فى المحافظـــات من رؤساء جميع الهيئات الواقعة فى نطاق المحافظة ، وينتخب المجلس من بين أعضائه أمينا عاما ومساعدا للامين العام ، اضافة الى أشخاص فنيين من مهندسين وقانونيين وغيرهم يتم التعاقد معهم والاستفادة من خدماتهم عند الحاجة فى شكل لجان استشارية وفنية ، ومهمة هذه المجالس مهمة ادارية واشرافية وفنية وتنظيمية بحتة بحيث تقوم هذه المجالس بمثابة الفروع الادارية والفنية للاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير ، وتتمثل مهامهـــا وحـــدود صـــلاحيتها فى الآتى :

١ ـ الاشراف على سير أعمال الهيئاتفى اللواءومساعدتها فنيا على وضع خططها وأنظمتها وحساباتها الماليـــة وتقديم كل ما تحتاجه من الخبراتوالاستشاراتالفنية، ومتابعة متطلباتها وأعمالها تجاه الاجهزة الحكومية والمؤسسات الاخرى والتنسيق بين مشاريعها المشتركة وحل المشاكل والخلافات التى قد تنشأ فيمـــا بين الهيئات ضمن الاطار التعاونى ومتابعة تطبيق وتنفيذ النظم والقوانين والتعليمات الخاصة بالعمل التعاونى فى كل هيئة ..

٢ ـ يقوم المجلس بمراجعـــة الخطط والحسابات الختامية للهيئات وابداء أى ملاحظات حولها قبـل ارسالهـــا للاتحاد عن طريقه ، وتسجل ملاحظاته للاتحاد ..

٣ ـ يقوم المجلس بتنفيذ كل ما يسند اليه من أعمال ومهام أو توجيهات من قبل الاتحاد العام كالمساعدة فى توزيع المساعدات والدخل المركزى على الهيئات وتنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الشمولى والمركزى اضافة الى تنظيم البرامج الخاصة برفع الوعى التعاونى عن طريق المواسم الثقافية والندوات والمحاضرات والنشرات والصحف الصادرة من الاتحاد أو بعض الهيئات أو المجلس نفسه ..

٤ ـ عمل التقارير الشاملة والدورية للاتحاد العام عن سير أعمال الهيئات وعن وضع العمل التعاونى فى المحافظة بشكل عام ، وابداء كل المقترحات والمشاريع التى من شأنها تطوير العمل التعاونى وتوسيعه وتعميقه وحل مشاكله فى المحافظة ..

وتحصل المجالس على دخولها لتسيير أعمالها عن طريق اعتماد مالى محدد يصرف مركزيا عن طريق الاتحاد العام وتحت اشرافه ووفقا للأبواب المحددة للمصروفات الجارية المقرة فى النظام المحاسبى للاتحاد والتعاون بشكل عام ، ويمارس المجلس أعماله أو اجتماعاته الدورية المنتظمة كل شهرين على الاقل ويصدر توصياته وقراراته وفقا للاسس الديمقراطية .. (١) .

٤ ـ الاتحاد العام لهيئات التعاون :

الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير هو أعلى سلطة ديمقراطية منتخبة للعمل التعاونى بعد المؤتمر العام، ويمكن أن نستخلص فكرة تكوينه ومجمل مهامه وأنشطته فى نص المادة الثانية من مشروع قانون انشاء الاتحاد العام

---

(١) راجع النظام الاساسى لمجالس التنسيق الصادر عن الاتحاد العام .

والتى جاء فيها : ينشأ اتحاد عام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير لغرض صهر مختلف الهيئات التعاونية فى بوتقة واحدة لتحقيق الدفع بها الى مجالات أوسع لتشمل مشروعات التنمية والخدمات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والزراعية والصحية وغيرها من مختلف مجالات الخدمات العامة ولمساعدة تلك الهيئات على وضع البرامج والخطط لتحقيق أهدافها كاملة والتنسيق فيما بينها من جهة وبين مختلف الاجهزة الحكومية من جهة أخرى ومساعدتها على النهوض بأعبائها واستكمال ذاتيتها الادارية وكذلك البحث عن ايجاد المساعدات والخبرات وتقديم المشورات والعمل على حل مشاكلها التعاونية وتذليل الصعوبات والعقبات التى تقف فى طريق أعمالها التعاونية ولغرض حمايتها والرقابة عليها والاشادة بمنجزاتها على المستوى الداخلى والخارجى ، والاتحاد العام مؤسسة شعبية مركزية يمثل الهيئات التعاونية الاعضاء فى مختلف أنحاء الجمهورية ويتمتع بشخصية اعتبارية وله ذمة مالية مستقلة ومقره الرئيسى مدينة صنعاء(١) .

ويتكون الاتحاد العام من الجمعية العمومية للاتحاد المكونة من ممثلى جميع هيئات التعاون الاهلى للتطوير المسجلة فى عضوية الاتحاد والمصرح لها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بواقع ثلاثة أعضاء لكل هيئة ناحية من بينهم الرئيس والامين العام للهيئة ، والجمعية العمومية هذه هى أعلى سلطة تعاونية شعبية على الاطلاق ، حيث تنتخب من بين أعضائها احد عشر عضوا للهيئة الادارية للاتحاد بالاقتراع السرى العام ولمدة ثلاث سنوات يضاف اليهم أمناء مجالس التنسيق للمحافظات العشر ليصبح العدد الكلى للهيئة الادارية واحدا وعشرين عضوا يقومون فى أول اجتماع لهم بانتخاب رئيس الاتحاد والامين العام والامين العام المساعد

(١) مشروع نظام الاتحاد العام (الاتحاد العام بصنعاء) .

بالاقتراع السرى المباشر، ويتوزع بقية الاعضاء ممن لا يشغلون أمانة مجالس التنسيق على لجان الاتحاد المختلفة كاللجنة الثقافية ولجنة التعاونيات واللجنة المالية ولجنة العلاقات الخارجية وأى لجان يقتضى الامر تشكيلها ، ويشترط تفرغ الامين العام والامين العام المساعد اجباريا وبقية الاعضاء اختياريا لشغل المهام الادارية المباشرة تحت الاشراف الادارى المباشر للامين العام والرئيس الى جانب أعمالهم واختصاصاتهم المخولة لهم ديمقراطيا فى رئاسة اللجان والهيئة الادارية للاتحاد ..

وتتلخص المهام الاساسية المباشرة للاتحاد فى الآتى :

(ا) تلقى المعونات والمساعدات الخارجية والحكومية وتحصيل العوائد المركزية المقررة من الجمارك بواقع ٥ر٢٪ وغيرها من الضرائب والعوائد المركزية المقررة لصالح العمل التعاونى بموجب القانون ، والعمل على توزيعها بين الهيئات على أساس نسبة معينة بالتساوى ونسب أخرى حسب الحاجة والضرورة والاولوية ، اضافة الى تمويل المشاريع والانشطة المركزية للعمل التعاونى بمساعدة مجالس التنسيق، اضافة الى تحصيل اشتراكات العضوية من الهيئات بواقع ألفين ريال فى السنة تقريبا .

(ب) تتم كل الاتصالات الخارجية والمشاركة فى المؤتمرات التعاونية العربية والدولية وايفاد المبعوثين وتلقى أى معونات أو مساعدات أو قروض عن طريق الاتحاد العام وبنظره واشرافه .

(حـ)مشاركة الوزارة المختصة فى الاشراف على كل أشكال الانتخابات الديمقراطية للمؤسسات التعاونية ابتداء بالجمعية العمومية للناحية والهيئة الادارية للمنطقة وحتى مجالس التنسيق ، وكذلك اتخاذ اجراءات الحل

أو التجميد وتوقيع أى نوع من أنواع العقوبات لأى هيئة تخل بنظم وقواعد العمل التعاونى أو تسىء الى مبادئه وأهدافه الجوهرية وتنحرف بها ٠٠

(د) الاتحاد العـــام هو الذى يقرر سلامة الوضع المـالى والمحاسبى للهيئات من خلال الفحص النهائى له ومدى سلامة أوجه الصرف طبقا للخطة المقدمة سلفا . والذى يتولى المتابعة لاوضاع الهيئات وحل مشاكلها ، وله كامل الصلاحيات فى الرقابة والتفتيش فى أى وقت، وهو الذى يحق له تطبيق العقوبات والجزاءات الاولية ضد أى هيئة ترتكب ما يوجب ذلك ابتداء من الانذار والغرامة المالية والحرمان من المعونات والدخل المركزى وحرمانها من التصويت فى الجمعية العمومية وتجميد أو انهاء العضوية فى الاتحاد ، والتشاور مع الوزارة المختصة فى حالات وجوب الحل أو التجميد لكل أنشطة الهيئة وحساباتها فى البنك ٠

٥ ـ المؤتمرات العامة :

تنقسم المؤتمرات التعاونية الى نوعين المؤتمر العام الذى ينعقد كل ثلاثة سنوات والذى يتم من خلاله انتخاب الهيئة الادارية للاتحاد ومجالس التنسيق حيث يكون قد تم الاعداد والتنفيذ لموسم انتخابى عام لاعادة انتخاب الهيئات الادارية فى جميع المناطق وكذلك الجمعيات العمومية قبل المؤتمر ، والى جانب هذه المهمة الاساسية التى يقوم بها المؤتمر العام فانه أيضا يتلقى التقارير والدراسات التى تعـــدها الامانة العامة للاتحاد لعرضها فى المؤتمر والتى تتضمن التحليلات التفصيلية لكل مجالات العمل التعاونى طوال ثلاث سنوات سلبا وايجابا اضافة الى مقترحات وتصورات للمستقبـــل حيث تتم دراستهـــا بواسطة لجـــان تنبثق عن المؤتمر وأية قرارات يصدرها المؤتمر على ضوء ذلك أو بشأن أى قضية أخرى تجد أو تقترح من المؤتمرين يعتبر تنفيذها ملزما على كل التعاونيين ومؤسساتهم وفى مقدمتها الاتحاد العام ٠٠

أما المؤتمرات السنوية فهى تقتصر علىمناقشةالحسابات الختامية للسنة المالية للاتحاد والهيئات والتعرف على أية مشاكل أو معوقات لاعمال الهيئات واقتراح الحلول المناسبة لها مع تبادل الآراء والخبرات بين التعاونيين والافادة منها وتقييم عمل كل هيئة فى كل عام وعمل الهيئات ككل ومتابعة تنفيذ خططها ، وهذا لا يمنع من وضع الدراسات الشاملة من قبل الاتحاد حول هذه القضايا أو أى قضايا ومقترحات جديدة لصالح العمل التعاونى والتى من حق المؤتمر أن يبت فيها أو يرجئها الى المؤتمر العام اذا لم يتمكن من البت لسبب أو لآخر .

تلك صورة مبسطة ومختصرة عن الهيكل التعـــاونى ومؤسساته الشعبية وعلاقاتها ببعضها والتى كان لا بد منها حتى يتبين الباحث والدارس طبيعة التركيب البنائى لتجربة العمل التعاونى ومدى ما وصل اليه فى اليمن من أبعـــاد اجتماعية واقتصادية وشعبية خصوصا اذا ما تذكرنا أنه قد أصبح هناك أكثر من مائة وخمسة وأربعين هيئة تطوير تغطى أكثر من ٩٥٪ من منـــاطق الجمهورية أرضا وسكانا تعمل ليل نهار وبكل ما لديها من امكانيات تحت شعار الحرب ضد التخلف وسيتبين الدارس طبيعة وحجم هـذه التجربة ودورها الرائد فى حياة شعبنا أكثر فأكثر من خلال الاجزاء التالية فى هذه الدراسة والتى سنتحدث فيهـــا عن مفاهيم ومنطلقات هذه التجربة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..

* * *

الفصل الخامس

مفاهيم ومنطلقات العمل التعاونى فى اليمن

لقد ألمحت فى مكان سابق من هذا البحث الى أن العالم الثالث وهو يعيش اليوم ظروف التخلف والنمو فى أحسن الاحوال يحاول أن يبحث لنفسه عن مخرج سريع وحل أسرع لحالة التخلف هذه ، قد يتميز حتما الى هذا الحد أو ذاك عن الحلول التى اتبعت فى كل من المجتمع الرأسمالى والاشتراكى أيضا ، ويطمح من خلال هذا الحل المتجدد أن يصنع تجربة انسانيـة أكثر تقدما ونضجا والتصاقا بخدمة الانسان وحريته ومنع الظلم عنه ، صحيح ان مثل هذه التجربة ما تزال حلما يتراءى من وقت لآخر وسط الهموم والمشاكل الغير محدودة التى تعانى منها بلدان العالم الثالث حتى الآن لكن ما ستتوصل اليه فى النهاية لا بد وأن يكون شيئا جديدا واضافة جديدة ومتميزة فى تاريخ التقدم الانسانى نابعة من الخصوصيات الاجتماعية والحضارية والقومية لهذه الشعوب والامم وامتدادا أفضل لتجارب السابقين فى الشرق والغرب على السواء ضمن مسار التطور الجدلى والتاريخى والتقدم العلمى الشامل ٠

ولست بمبالغ ولا متواضع اذا قلت بأن مجتمعنا اليمنى فى عموم الساحة اليمنية وهو يمثل نموذجا حيا وبارزا للشعوب النامية والمتخلفة يعيش اليوم بالفعل شكلا ما من أشكال المخاض المبشر بل والمؤكد بقدوم ميلاد أشجع تجربة تقدمية فى العالم الثالث تقريبا حتى الآن فى جنوب الوطن ، ويتجسد ذلك فيما يعيشه مجتمعنا اليوم من أشكال مختلفة للطموحات والجهود الشعبية والجماعية فى سبيل الحرب ضد التخلف من خلال المؤسسات الشعبية والجماهيرية فى عموم الساحة اليمنية والتى تعتبر مؤسسات هيئات التعاون الاهلى للتطوير

فى الشطر الشمالى من الوطن بداية حقيقية وتجسيد عملى لذلك • هـــذه المؤسسات التى انبثقت من صميـــم الواقع الاجتمــاعى وطبيعة همومه ومشــاكله بمبادرات شعبيـــة وجماهيرية دون أية كلفة أو تعقيـــدات نظرية من أى نوع ، وأكسبت نفسها بسرعة مميزات اقتصادية واجتماعية وشعبية خاصة بها ، مميزات وصفات غاية فى الجدة والتطور لم تكن تتفق وروح مناهج التنمية الحديثة فحسب بل انها تضيف اليها الكثير من الاضافات والتجديدات الحقيقية والتى ستؤكدها الدراسات العلمية فى المستقبل ، ونستطيـــع أن نلاحظ ذلك من خلال الآتى :

التعاونيات اليمنية تطبيق حقيقى لمنهج التنمية والتحديث المعاصر :

ان التعاونيات اليمنية رغم حـــداثتها وتجربتها الفتية قد استطاعت وبكل تاكيـــد أن تبلور الكثير من الجوانب الهامة والاساسية لمضمونها الاقتصادى والاجتماعى باعتبارها تطبيقيا حقيقيا لأحدث مناهج التنمية والتحديث المعاصر ، ومن أبرز هذه الجوانب أن هذه التجربة قد استطاعت أن تهيىء لنفسها الظرف السياسى المناسب وتنتزع منه القرار السياسى المناسب لصالحها الى حد كبير هذا من ناحية(١) اضافة الى كونها قد نهجت من ناحية أخرى نهجا مبسطـا فى الممارسة والتنفيذ ولم تتورط فى وضع الخطط والدراسات المعقـــدة المبنية عادة على فروض نظرية غير مختزلة من الواقع والتى كثيرا ما تظل بسبب ذلك حبرا على ورق ، ومن ناحية ثالثة فان هذه التجربة قد استطاعت أن توفر لنفسها شرطا من أهم الشروط الضرورية لأى خطة أو تجربة اجتماعية تناضل ضد التخلف وهو اعتمادها الاساسى على المجتمع وانطلاقها من صميمه وضمنت لنفسها بذلك أقوى عوامل البقاء والنجــاح والاستمرار وتمثلها للواقع والاعتماد عليه اضافة الى أنهــا

---

(١) رونالد روبنسن تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد حسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ ص ٤٧ •

قد تميزت بأهم الصفات التى من المفترض أن تتميز بها أحدث المفاهيم التعاونية والتى سبق الحديث عنها فى فصل سابق من هذه الدراسة ، ونظرا لما لهذه الجوانب التى تبلورتحتى الآن فى تجربة شعبنا من الاهمية فسنتناول كل منها على حدة بشىء من التحليل ٠

(ا) دور القرار السياسى وأهميته فى انجاح حركة التعاون اليمنية :

أقصد بالقرار السياسى هنا اقتناع السلطة وتبنيها لموقف أو اتجاه معين سياسيا كان أم اقتصاديا أم اجتماعيا ودعمه بكل الوسائل ، فالقرار السياسى بهذا المعنى يعتبر من أهم العوامل المؤثرة فى صالح أو ضد حركة التنمية فى أى بلد متخلف كما سبق وان ذكرت فى مكان سابق من هذا البحث لدرجة أن بعض الباحثين المتخصصين فى هذا الشأن قدأكدوا بأن التنمية لكى تتم فى بلد متخلف هى مرهونة الى أبعد الحدود بتوفر ظرف اجتماعى وسياسى مناسب ، واتخاذالقرار السياسى المناسب فى ظل هذا الظرف يكون بمثابة اشارة البدء الحقيقية لعملية التنمية الحقيقية(١) ٠

والتجربة التعاونية فى بلادنا باعتبارها ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة لم يكن لينقصها شىء من ذلك ،فالظرف الاجتماعى المناسب قد هيئته الظروف التاريخية لهذا البلد عبر مئات السنين والموقع الجغرافى وطبيعة التربة والمناخ والكثافة السكانية ونوع العلاقات الطبقية بين فئات المجتمع القائمة على الظلم والتمييز العنصرى والسلالى من ناحية والطائفى والمذهبى والقبلى والعشائرى من نواح أخرى كل هذه الاشكال والظواهر الاجتماعية وغيرها والتى كانت تكون فى مجموعها فى الماضى وحتى عام ١٩٦٢ م بالذات الظرف الاجتماعى الغير مناسب لتنفيذ أى شكل من أشكال التنمية ٠

---

(١) حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ١٩٧٣ ص ٦٣ ٠

ما لم يتغير هذا الظرف بالفعل كشرط أساسى لنجاح أى تنمية، وهنا وفى هذا المأزق الحرج الذى ظل شعبنا يعانى منه زمنا طويلا جاءت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ التى لم تعمل على توفير الظرف الاجتماعى المناسب باستئصال وتقليص كل تلك العوائق والظواهر الاجتماعية فحسب بل انها قد وفرت أيضا الظرف السياسى المناسب لبدء عملية التنمية كنتيجة منطقية وحتمية لتغيير الظرف الاجتماعى نفسه ٠

غير أن مجمل الظروف القاسية التى تعرض لها شعبنا بعد الثورة والمعارك المستميتة للقوى الرجعية والامبريالية فى محاولة اغتيال ودفن هذا الظرف الاجتماعى والسياسى المناسب للبدء بعملية تنمية شاملة والذى هيأته ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قد أثرت على هذا الظرف ٠

ورغم أنها قد فشلت بالفعل وبعد عناء طويل فى أن تغتال هذا الظرف بالقوة أو تسرقه بالمكر، الا أنها قد نجحت بالفعل فى عرقلة وتأخير اشارة البدء الحقيقية لعملية التنمية الشاملة ، وهو ما أقصد بالقرار السياسى الذى بموجبه تنتشل كل الجهود والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية من المتاهات الجانبية وتركز فى اتجاه واحد هو اتجاه البناء والتنمية وفق رؤية نظرية محددة وبرنامج عملى أكثر دقة وتحديدا أساسه الحرب ضد كل مظاهر الاتكال والتخلف الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق الحرية والمساواة والعيش الكريم لكل الشعب ٠٠

ومع ذلك فانى أستطيع أن أقول باطمئنان وأمل كبير تعززه الثقة بأن المرحلة التى يعيشها مجتمعنا اليوم فى شمال الوطن هى مرحلة المخاض المبشر بميلاد هذا القرار الذى سيضع شعبنا بكل امكانياته فى المكان الصحيح على طريق التنمية الصحيحة فى كل المجالات ، بل اننى لا أشك مطلقا بأن ما تنساله الحركة التعاونية اليمنية وهى من أبرز مظاهر التنمية وأشدها حيوية من اهتمام بالغ من قبل الدولة وتسهيلات اقتصادية واجتماعية

لم يسبق لها مثيل فى أى بلد تقريبا لهو اعلان حقيقى لاشارة البدء الحقيقية فى التنمية والحرب ضد التخلف فى بلادنا ،

واذا كنا اليوم فى هذا البلد نرفض الاستغلال والتسلط الفردى والمصادرة والقسر والعنف حتى ولو كان باسم التقدم ومن أجله فان شعبنا قد جسد ورفع عاليا شعار المبادرات الشعبية والجماهيرية فى التنمية والتقدم والحرب الشاملة ضد التخلف مجسدا ذلك فى أعظم صورة من خلال انشاء هيئات التعاون الاهلى للتطوير فى عموم البلاد ٠

ولقد دعمت وباركت الدولة والقيادة الجديدة هذه المبادرات الى أبعد مدى انطلاقا من ادراكها لحقيقة تاريخية هامة هى أن العمل من أجل الشعب والشعب معفى من العمل وربما محروم منه هو نوع من المثالية التى لا مكان لها فى الواقع أحيانا وهو نوع من المزايدة السياسية أحيانا كثيرة ، لكن العمل للشعب ومع الشعب ووضعه أمام مسئوليته المباشرة لهو المبدأ الامثل والاكثر صدقا وموضوعية فى العمل من أجل التحول نحو الافضل ٠

ولقد كانت الخطوة الجبارة التى أقدمت عليها الدولة فى تحويل نصف دخلها من زكاة الاطيان وربع دخل البلدية الى مال عام يملكه الشعب ويستثمره بطريقته الخاصة فى مشاريع التنمية من خلال التعاونيات تطبيقا صادقا وأمينا لهذه الحقيقة ، وكانت استجابة الجماهير وترحيبها بهذه الخطوة بل ومبادراتها فى فرض الضرائب الطوعية والهبات الجماعية المنتظمة لنفس الهدف برهانا قاطعا على صدق ذلك الحقيقة أيضا ٠٠

وعلى شعبنا أن يعزز مبادراته فى كل المجالات ويعبر عن حقوقه ومصالحه الجماعية ويعمل من أجلها والتى يجب أن تكون فوق كل المصالح والانانيات الفردية ، كما يجب عليه أيضا أن يحمى ويدافع عن هذه المبادرات ويعمل على تطويرها ، لأنه لا يكفى أبدا أن يتعلم الشعب صنع المبادرات والاعلان

عنها بقدر ما يجب عليه أن يتعلم أيضا كيف يحمى هـــذه المبادرات ويصل بها الى غايتها وما ترمى اليه ٠

ذلك فيما يتعلق بملائمة الظرف السياسى والاجتمـــاعى والتاريخى الذى تهيأ حتى الآن وأتاح بذلك الاعلان عن اشارة البدء للتنمية الحقيقية من خلال العمل التعـــاونى الشعبى والذى كان ولا بد من توفره استجـــابة لمنطق التاريخ وطبيعة المرحلة ٠

(ب) عدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة :

أما الخاصية الثانية التى يتميز بها العمل التعاونى فى بلادنا واكتسب من خلالها وبفضلها أحدث مناهج ومفاهيم التنمية الحديثة فهى عدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة ، فلقد كانت عملية الاخذ بالمبادرات فى العمل والتخطيط المبسط وعدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة من أبرز المميزات الجوهرية التى أخذت بها التعاونيات اليمنية والتى بفضلها توفر لها شرط من أهم الشروط المطلوبة والضرورية لأى برنامج تنمية حديثة ٠

وهنا قد يتساءل الكثيرون أين مصير العلم ونظريات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى وهل أصبحت غير ذات قيمة؟ والرد على مثل هذا التساؤل قد صار محسوما بالعلم نفسه لا بالاجتهاد ووجهات النظر الشخصية حيث ثبت علميا بأن الجهود المركزة لوضع الخطط المعقدة للتنمية على الورق بالنسبة لبلد متخلف بناء على فروض ونتـــائج وضعت واستخلصت فى بلد آخر متقدم فى معظم الاحوال هى الى جانب كونها عملية مجازفة تنتهى بالفشل المحقق ، فانها تشكل ما يشبه القيد أو العازل السميك الذى يحول دون معايشة الواقع واكتشاف امكانياته الذاتية والبيئية وعناصر السلب والايجاب فيه بالنسبـــــة للتنمية (١) ٠

---

(١) علم اجتماع التنمية ص ٢٤٧ مرجع سابق ٠

عوضا عن كون مثل هذه الخطط والبرامج التى توضع للبلدان المتخلفة من قبل ما يعرف بالخبراء الموفدين من الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية المرتبطة بها هى فى جوهرها مجرد نصائح ومشورات غير صادقة وغير أمينة تماما فى معظم الاحيان ، القصد منها بالدرجة الاولى تعقيد مشكلات هذه المجتمعات وحماية مصالح الدول الاستعمارية والشركات الاحتكارية الدولية داخل هذه المجتمعات بما فى ذلك عمليات القروض والاستثمارات والمعونات والهبات، وبالذات حينما يتم كل ذلك بين أطراف غير متكافئة فى الحوار والتنفيذ وهو ما يحدث بالفعل دائما فى علاقات الدول القوية بالدول الضعيفة أو المتخلفة الا فيما ندر(١) ٠

لهذا السبب كانت الحركة التعاونية اليمنية ناجحة وموفقة الى أبعد الحدود حينما تجنبت مثل هذه المآزق سواء ما يتعلق منها بالتخطيط المعقد ومشورات الخبرات الاجنبية أو الارتباط بنشاط الاستثمارات والقروض الخارجية وانطلقت بدلا من كل ذلك من نقطة غاية فى الموضوعية والصحة وهى البحث عن امكانيات الواقع المختلفة مادية كانت أو بشرية واستنفارها لخوض الحرب ضد التخلف ٠

ومن خلال الحركة والممارسة والمعاناة المستمرة أيضا ٠ سوف تستخرج أروع الفروض وأفضل النتائج التى تساعد على توسيع دائرة التخطيط الحقيقى أكثر فأكثر ابتداء من التعاونية الواحدة فى الناحية وحتى عموم الجمهورية التخطيط الذى سيتبلور من خلال الواقع ومن صميم مشاكله وظروفه لا التخطيط المشبوه والمصطنع داخل الغرف المغلقة والمراد فرضه على الواقع الذي، لا يعرفه بقصد تسبيل حركة الواقع وتقييده والسيطرة عليه بطريقة غير مباشرة ٠٠

ولنفرض أن الحركة التعاونية اليمنية وضعت كمشروع

---

(١) بيير جاله : نهب العالم الثالث ترجمة ومراجعة الدكتور يوسف شقراء واديب اللجمى الطبعة الثانية ١٩٧١ منشورات وزارة الثقافة دمشق ص ١٠١ ــ ١٢١ ٠

اقتصادى لكى يتحمل عبئا محددا من خطة التنمية وطرح هذا المشروع للدراسة والبحث بدلا من المبادرة والعمل فان النتيجة لن تخرج عن احدى الفروض الآتية :

١ – صعوبة وربما استحالة تصور فكرة المشروع بشموليته وحجمه القائم ، واذا وجد فرضا من يتصوره بالفعل ويكتبه على الورق فانه لن يجد من يسمعه ويتفهمه بقدر ما سيجد من يصفه بالخيال والمثالية وربما بالجنون ..

٢ – وعلى افتراض أن المشروع قبل وطرح قيد البحث والدراسة فانه قد يقضى السنين الطويلة وربما العمر كله بين الورق والمداولات النظرية الجوفاء والتى لن ترقى ثقتها بالمشروع مهما كانت صادقة ومخلصة فى تنفيذه الى نسبة ١٠٪ مما أصبح عليه الآن من الثقة بنفسه، اضافة الى كون الخبراء والمشيرين والمستشارين وما أكثرهم لن يشيروا بشىء فى صالح مثل هذا الموضوع اما جهلا أو مكرا اعتمادا على حقيقة سبق ذكرها

٣ – والارجح أن ينتهى الامر الى تحويل المشروع الى مؤسسة أو وكالة لاستيراد المياه أو الملح أو الشاى أو لاجهزة السينما المنزلية وأحدث الازياء والموضات الانيقة وأحمر الشفاه.. الخ. ذات المعارض الانيقة المزودة بالاضواء الزاهية على الشوارع الرئيسية لمدننا الرئيسية !! وتلك مع الاسف هى التنمية والتقدم فى نظر البعض ، وهات يا عمولات غير محدودة مقابل امتيازات غير مشروطة وغير مشروعة وتلك هى وسيلة دفع وتحسين دخل الفرد وخدمة الاقتصاد الوطنى وحمايته من التدهور على المدى القريب والبعيد فى نظر البعض الآخر .

لهذه الاحتمالات الحقيقية مجتمعة كان تجنب الحركة التعاونية لتعقيدات التخطيط النظرى المسرف والوقوع فى

حبائل الاوراق الزاهية والملفات الانيقة والجلسات المستديرة على الكراسى الوثيرة واحتفاظها بعنصر المبادرة الجماعيـــة والنابعة من طبيعة الحاجة والمشكلة وظروف الزمان والمكان من أهم عوامل نجاحها وتقدمها الملحوظ ، والذى يجب أن تحافظ عليه على الدوام باعتباره من أبرز وأهم مقومات التنميـــة الحديثة وتطبيقا لاحدث مناهجها التى تؤكد على ضرورة تجميع الخطة الشاملة وصياغتها من خلال الوقائع العملية لبرامج التنمية ونماذجها الجزئية المبسطة وتكييفها مع الواقع ·

(د) توافر المضمون الشعبى والمشاركة الايجابية من المجتمع :

ربما تكون هذه الميزة الجوهرية التى تتميز بها الحركة التعاونية اليمنية من أهم المميزات وأكثرها أهمية بالنسبة لأى برنامج تنموى معاصر ، اذ يعتبر تحقيق مثل هذه الميزة وتوفيرها بالنسبة لأية خطـــة تنمية فى أى بلد متخلف من أقوى ضمانات النجاح والاستمرار والذى لا يجاريه أى ضمان آخر خصوصا حينما تكون خطة التنمية ذات مضمون شعبى وشمولى وتستهدف خدمة المجتمع بالدرجة الاولى(١)

ان قدرة أى برنامج تنمية على استنفار المجتمع للمشاركة فيه بصورة ايجابية لهو من الامور النادرة والتى لاتتحقق بسهولة، والتى قد لاترغب فى تحقيقها كثير من المشروعات والبرامج الاقتصادية المرتبطة بطراز معين من التنمية بل قد تخافها وتعمل على تجنبها بكل الوسائل وبالذات ما يتعلق منهـــا ببرامج ومشروعات رجال الاعمـــال والمضاربين الدوليين والمحليين الذين لا تستهدف برامجهم خدمة المجتمع ومصالحه بقدر ماتستهدف تنمية أرباحهم بأية وسيلة وفى أقصر وقت(٢)

ان نقطة الارتكـــاز التى تمكن أى برنامـــج للتنمية من الحصول على ثقة المجتمع ومشاركته الايجابية فيه هى كون

---

(١) تنمية العالم الثالث رونالد روبنسون ١٩٧٣ ·

(٢) عد الى ص ١٨ ، ١٩ من هذه الدراسة للاستيضاح ·

هذا البرنامج تعبيرا صادقا وأمينا عن المصلحة الجماعية والنفع العام للمجتمع كله بالدرجة الاولى ٠٠ لهذا السبب نلاحظ المفارقات العجيبة بين برنامج تنموى يتخذ من الشعب والمجتمع المرتكز الاول والاساسي لنشاطه وضمان نجاحه وهو كما قلت سابقا ضمان قوى لا يخيب أبدا ولا يجاريه أى ضمان آخر ٠ بينما نجد برنامجا تنمويا آخر لا يهتم بهذا الجانب اطلاقا بل يخافه ويتحاشاه بكل الوسائل رغم أهميته القصوى لنجاح أى مشروع للتنمية ، هذه المفارقات اذن لايحكمها مبدأ استخدام الوسيلة الافضل لتحقيق التنمية والتقدم وزيادة الانتاج بقدر ما يحكمها نوع المصلحة التى سينتهى اليها برنامج التنمية والذى وضعت من أجله ، هل هى تنمية [illegible] أم من أجل قلة من أفراده تعمل على تنمية مصالحها بالدرجة الاولى ٠٠

ولما كانت الحركة التعاونية اليمنية قد انطلقت من مفهوم شعبى جماعى ومن واقع المجتمع وصميم همومه ومشاكله ومعاناته فان الشعب قد التف حولها بسرعة وانتصبت هى بالاستناد والاعتماد عليه كالعملاق وبنفس السرعة ، واستطاعت الحركة التعاونية اليمنية بذلك أن توفر لنفسها أقوى ضمانات النجاح والاستمرار والذى لا تستطيع أن توفره رؤوس الاموال مهما كانت ضخامتها ولا خبرة الادارة والتكنولوجيا مهما بلغت دقتها ، لأن الانسان كان وما يزال وسيظل هو العامل الحاسم والاقوى على تغيير مجريات الامور وتحديد مسارها فى أى اتجاه ٠

ولقد جاء هذا المخرج الامثل الذى أتت به التجربة التعاونية فى بلادنا من أجل التغلب على مظاهر التخلف المستفحلة جاء كنتيجة طبيعية وافراز حقيقى لواقع الظرف الاقتصادى والاجتماعى والتاريخى الذى يعيشه مجتمعنا اليوم ولم يكن صدفه أو عبثا ، فشعبنا قد أرهقته أعباء التخلف وأرقته هموم المشكلات والاحداث الدامية التى فرضت عليه اضافة الى ارتفاع حجم الكثافة السكانية بالنسبة للموارد

الفعلية وضاقت به سبل البحث عن المخرج المناســـب ، فلا الرحيل الى المنافى ولا القروض والديون والمعونات القومية والدولية رغم الشروط المهينة ولا صرخات الاستنجاد بوكالات الغوث ولا الانفتاح الغير مشروط استطاع أن يقدم حــلاً حقيقيا للمشكلة بقدر ما أسهم فى تعقيدها بالطرق المبـاشرة وغير المباشرة ، هنا وجدت الدولة نفسها مضطرة وغير مختارة الى الاعتراف بالحقيقة والادلاء بها الى الشعب وليس الى أى من الاطراف السابقة كل منها على حدة كما جرت العادة فى الماضى ٠

لقد اعترفت الدولة بحقيقة العجز عن تنفيـــذ الوعود الخيالية التى انتفخت بها الاوداج سنوات طويلة بعد عام ١٩٦٢ والقدرة على التصدى لحل مشكلة التخلف حلا جذريا وأن على الشعب أن يدخل كطرف أساسى فى البحث عن مخرج ويفتش عما لديه من امكانية الحل وبدأت السلطة حقيقة ترمى بعبء المشكلة هذه المرة بين يدى الشعب مختارة وغير مختارة وبوعى منها أو بدونه وبالطرق المباشرة وغير المبـــاشرة ، وتجره الى موقع المسئولية عن نفسه وعن مشاكله رضى أم كره، فكان هذا الموقف الذى ما يزال قائما حتى الان بصورة أكثر وضوحا وحده هو فى تقديرى أروع وأشجع موقف يمكن أن تقفه سلطة سياسية فى مثل ظروف بلدنا وأوضاعه المعقدة الحالية وأكثرها توفيقا ونجاحا على طريق الحل السليم ٠

ولقد كانت وما تزال استجابة الشعب وجماهيره الوطنية الواعية اكثر روعة ومهابة فى الجرأة والمثابرة الى اعلان الحرب ضد التخلف تعززها الثقة بالنفس والاعتماد على الذات أولا وقبل كل شىء مهما كانت الصعاب ، وكان ميلاد الحركة التعاونية الشعبية العملاقة أعظم تجسيد لكل تلك المعاناة ورد فعـــل مناسب وطبيعى لكل تلك الظروف والملابســـات التى سبق ذكرها وما كادت تصل اليـــه من التردى الخطر والتقوقع المهين ، وبدأ الشعب من خلال ممارسته لهذه التجربة الوليدة يكتشف قدراته وامكانياته الحقيقية التى أهملها كثيراً

وكادت الظروف القاسية والمشوهة أن تفقده الثقة بنفسه وبما يملكه من الامكانيات الهائلة لبناء التقدم على أرضه معتمدا على نفسه أولا وقبل كل شيء(١) وأصبحت بذلك الحركة التعاونية اليمنية بمضمونها الشعبي والجماعي الشامل هي احدى المخارج المثالي للتنمية الحقيقية في بلادنا والاقدر على اجتياز مسافة التخلف من أقرب الطرق وبأقل التكاليف

(هـ) الانطلاق من صميم الواقع اليمني وخصوصياته :

ومن المميزات الجوهرية والاستراتيجية التي تميزت بها هذه التجربة هو الانطلاق من صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي اليمني وعلى ضوء خصوصياته الحضارية والتاريخية ، حيث استطاعت هذه التجربة أن تتمثل كل ذلك بنجاح كبير دون أن تفرط بأي أساس من أساسيات التنمية والتحديث المعاصر ، وبديهيات العلم والتطور التاريخي الشامل ·

بل لقد استطاعت بفضل هذا التمثل الذكي والناجح لظروف الواقع وخصوصياته أن تمرر الى صميمه ووجدانه ما هو أهم وأكثر من مجرد الوعي وعقلنه الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الريفي ، حيث حسدت بسهولة ويسر حب العمل الجماعي والمصلحة الجمعية وضرورة الدفاع عنها ومناهضة كل الاتجاهات المعاكسة مهما كان شكلها أو طبيعتها الاجتماعية او السياسية دون أن تضطر في سبيل ذلك الى التورط في صراعات حادة حتى الآن ·

---

(١) عد الى ص ٤٢/٢٦ من هذه الدراسة للاستيضاح ·

أهمية أن تستوفى الحركة التعاونية اليمنية شروط تكوينها وتغطى مجالات اختصاصها

واذا كانت تجربتنا التعاونية قد توفرت لها من الشروط والاسس الضرورية التى مكنتها من تحقيق نجـــاحات غير متوقعة كما سبق وان ذكرت فى الفقرات السابقةسواءمايتصل منها بتوفر الظرف السياسى الملائم أو ما يتعلق بعدم التورط فى وضع التخطيطات المعقدة والتحليلات النظرية المسرفة اضافة الى توفر المضمون الشعبىفى المشاركة وتحمل المسئولية المباشرة ، لها كان كل ذلك قد حدث وبفضله توفرت عمليا ومن خلال الممارسة افضل الضمانات واقواها لنجاح هـذه التجربة واستمرارها فانه ازاء كل ذلك لا بد وأن نتساءل : هل تلك هى كل المميزات والشروط المطلوبة لتجربتنا الصاعدة ولم تعد هناك أية ميزة ايجابية يمكن أن تكتسبها هذه التجربة أو أية شرط ضرورى يتوقف عليها اكتمال جوانب هذه التجربة وتحقيق مقاييس نجاح أفضل ؟؟

ان الرد على مثل هذا التساؤل لا بد وأن يكون بالنفى انطلاقا من حقيقة أن الكمـــال مفهوم مثالى لا مكان له فى الواقع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان شروطا ومميزات أخرى واضحة جدا فى المفهوم التعاونى الحديث لها أهميتها لم تكتسبها بعد هذه التجربة ، وعلى ضرورة اكتسابها لهذه الشروط والمميزات تتوقف أهم النجاحات الاستراتيجية لهـذه التجربة فى بلادنا ، ومن ذلك ضرورة المشاركة فى وضـــع وتوجيه خطة التنمية الشاملة فى البلاد من ناحية والانتقال بأنشطتها واهتماماتها الى كل المجالات المتعلقة بخدمة المجتمع المحلى التعاونى من صناعة وزراعة وثقافة وغيرها ، وتتبين أهمية مثل هذا الاجراء المطلوب للحركة التعاونية اليمنية من خلال الآتى :

(ا) اهمية مشاركة التعاونيين فى وضع خطة التنمية وتوجيهها :

ان مثل هذا الامر الى جانب كونه شرطا جوهريا ومفهوما أساسيا من مفاهيم التعاون الحديث كما سبق وان ذكرت فى مكان سابق من هذا الفصل فانه ضرورى جدا بالنسبة للتجربة التعاونية اليمنية فى الوقت الحاضر ، فاذا علمنا بأن التعاونيين صاروا يحصلون على ما يقرب من نصف الدخل القومى ممثلا فى نصف زكاة الاطيان وربع دخل البلدية وجزء كبير من المعونات فانه لا يمكن أن نتصور وضع خطة للتنمية أو برنامج تنموى كما حدث بالنسبة للبرنامج الثلاثى الذى أشرف عليه الجهاز المركزى للتخطيط دون أن يكون للتعاونيين رأى فيه ودون أن يكون لهم مهمة واضحة فى تنفيذه ،

وتوفر مثل هذا الشرط الملح للحركة التعاونية من شأنه أن يوفر التكامل والتنسيق الضرورى بين التعاونيين وبين الاجهزة الاخرى المشاركة في وضع وتنفيذ خطة التنمية سواء ما يتعلق منها بالقطاع العام أو المختلط أو القطاع الخاص

اضافة الى أجهزة الخدمات الاخرى فى الدولة كالتربيه والتعليم والصحة والشئون البلدية والاجتماعية كما أن هذا الشرط يمنع الاختناقات والتداخل والازدواج واتكال طرف معين على الاطراف الاخرى حينما تتشابه معه فى الاهتمامات كما هو حادث الآن حيث صار التعاون يقوم بمهام وأعباء فى التنمية قد لا تكون بالضرورة من صلب اهتمامه مثل رصف شوارع المدن الرئيسية وتشجيرها وبناء المدارس والمستوصفات بدون تحديد لأى نوع من المدارس يمكن أن يقيمها التعاون وفى أى المناطق وأى نوع يجب أن تقيمه التربية والتعليم ..
الخ .

هذا اضافة الى أن مشاركة التعاونيين فى وضع وتوجيه خطط وبرامج التنمية سيكون له أثره الفعال فى حماية

الاقتصاد الوطنى وتدعيمه وحماية الانتاج المحلى والسوق المحلية من المنافسة الغير متكافئة الآن مع المستوردات الخارجية ويؤثر بالتالى على توجيه رؤوس الاموال المحلية والاستثمارات والقروض الاجنبية الى المجال الانتاجى بدلا من مجالات الخدمات والمضاربات التجارية التى تسببت فى تحطيم الاقتصاد الوطنى والانتاج المحلى واضطراب الاسعار وخلق التبعية الاقتصادية المطلقة للاسواق الدولية(١) ٠

وسيكون التعاونيون حتما اكثر جرأة وقدرة من القطاع العام والمختلط وأجهزة الدولة نفسها على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحماية الانتاج المحلى وتنميته والقضاء على المضاربات الغير مشروعة والتى ان لم يتقدم التعاونيون لمواجهتها من خلال المشاركة فى وضع وتوجيه وتنفيذ خطة التنمية فانهم سيكونون وحدهم احدى هذه الضحايا ولن يقووا على حماية أنفسهم وتجربتهم من السقوط بالمقارعة من خارج الحلبة ٠

(ب) المجالات التى يجب أن تغطيها الحركة التعاونية :

واذا كانت الحركة التعاونية اليمنية ما تزال بحاجة الى استيفاء بعض الشروط الهامة فى تكوينها كما سبق وان ذكرت فهى ما تزال أكثر حاجة الى معرفة مجالات اهتمامها فى خدمة المجتمع وتقدمه ٠

فمن المعروف أن التعاونيين قد ركزوا كل جهودهم حتى الآن فى مجالات محدودة أو فى مجال محدد على الاصح هو مجال خدمات شق الطرق وبناء المدارس والمستوصفات ومشروعات المياه ، ومع ما تتمتع به مثل هذه الخدمات من الاهمية الكبرى والارتباط الوثيق بجوهر العمل التعاونى وما استطاع التعاونيون أن يحققوه من نجاح ملحوظ فى توفير مثل هذه الخدمات لمناطقهم الا انها ليست كل شىء فى العمل التعاونى الحديث ٠

---

(١) ص ٣٩ ، ٤٦ من هذه الدراسة ٠

فالعمل التعاونى بمفهومه الحديث ليس مقيدا بمجال محدد أو تقديم خدمات بعينها ولكن اهتماماته وأنشطته يجب أن تتسع وتتنوع باتساع وتنوع حاجات المجتمع المحلى نفسها وما يرنو اليه من عمليات التغيير والنمو فى كل المجالات سواء ما كان مرتبطا منها بالخدمات أو الصناعات و ... أو الزراعة واستصلاح الاراضى أو الثقافة والتعليم بما فى ذلك ممارسة الادارة والحكم المحلى نفسه على أساس من الفهم التعاونى والديمقراطى الشعبى المباشر ٠

ومن خـــلال هذا المفهوم للعمل التعاونى يتضح كم هو ضرورى وهام أن يســـارع الاخوة التعاونيون اليمنيون الى تغطية كل المجالات الاساسية لعملهم فى خدمة المجتمع المحلى التعاونى ٠

والحركة التعاونية اليمنية بما قد وصلت اليه من الاتساع ووضوح الرؤية والوعى الشعبى وتوفر رؤوس الاموال المعقولة لم يعد هناك أى مبرر للتباطؤ أو التردد فى الدخول بامكانياتها وجهودها مجال الصنــاعات الوطنية والمشاريع الزراعيــة والخدمات الثقافية والاسهام فى تنظيم وادارة الحكم المحلى على أسس ديمقراطية الى جانب اهتمامها بمجـال منشآت الصحة والتعليم والمياه والمواصلات ٠

ذلك أن دخول الحركة التعاونية اليمنية هـــذه المجالات وبالذات مجال الصناعة والزراعة لهو الاساس الاستراتيجى الاول لبقاء وديمومة هذه التجربة الرائدة وازدهارها أكثر فأكثر ، لأنها بذلك سوف تتحول من مجرد جهاز خدمات يقف على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويستهلك نفسه باستمرار بلا عائد ، سوف تتحول الى جهاز قادر على تنمية نفسه بنفسه وقادر على الامساك والتحكم بجـــذور القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها جملة وتفصيلا وفق المفهوم التعاونى الشامل ، وعلى ضرورة مبادرة الاخوة التعاونيين لأداء مهامهم هذه التى لم يتقدموا نحوها بعــــد يتوقف توفر

الضمـــان الاستراتيجي الاول لبقاء هـــذه التجربة وديمومة ازدهارها وتقدمها والعكس بالعكس صحيح ··

(ج) توفير بعد نظري وفكري واضح :

ان أهمية أن تتبلور كل المواقف والتجارب والمبادرات الشعبية التي كشفت عنها هذه التجربة والتي يعايشها الناس يوميا ، في اطار نظري وفكري واضح لهو من الاهمية بمكان بالنسبة لهذه التجربة ترقى أهمية الحرص على ضرورة توفيره الى أهمية الحرص على بقاء هذه التجربة نفسها ، لأن توفير مثـــل هذا البعد يشكل احدى الضمانات الحقيقية لبقائهـا واستمرار تقدمها وحمايتها من الضياع والتقوقع والسطحية، ومجرد الركون الى الحماس والعواطف الفياضة من ناحية والاوامر والقرارات واصدار النظم واللوائح وعقد المؤتمرات ورفع الشعارات من ناحية أخرى ، والتي لا تستطيع وحدها أن تصنع تجربة أو تقوى حتى على مجرد الحفاظ عليها لمدة أطول مهما كانت صادقة وجادة ما لم تكن تعبيرا وترجمة لموقف اجتماعي وسياسي وفكري واضح ومدروس يكون هو المرجع والمنطلق والمقياس الذي تقاس من خلاله كل التصرفات والمسالك والاعمال والمواقف التي تتمثل هذه التجربة وتؤمن بها وتعيش لها ، وكذلك كل ما يقف على الجانب الآخر ·

يضاف الى ذلك أن توفير مثل هذا البعد هو الكفيـــل وحده بخلق وعي وطني تعاوني ناضج ومسئول قادر على تحقيق كل طموحات التجربة والحفاظ عليها وتعميق مفاهيمها ومبادئها في وجدان جماهير الشعب اليمني من عمال وفلاحي الريف أصحاب المصلحة الحقيقية في هذه التجربة ، وهو القادر أيضا على اثارة الجدل الفكري لجمـــاهير الشعب اليمني والذي ستفرزه هذه التجربة المنبثقة من صميم الواقع وطبيعة خصوصيـاته ومميزاته الاقتصادية والاجتمـــاعية والحضارية من خلال التجربة والمعايشة اليومية المستمرة ، هذا الجدل الذي سيحدد كل ملامح وابعاد التجربة ويغنيها

بالفكر ويحددمساراتها واطرها النظرية والعملية بوضوح ، انطلاقا من الحقيقة التاريخية والعلمية التى تؤكد بأنه لاعمل بغير فكر ولا فكر بلا عمل ·

وأهمية توفير بعد فكرى ونظرى واضح لتجربة العمل التعاونى فى بلادنا ليس شرا ولا خطرا عليها وعلى مسار النمو والتقدم الحقيقى الشامل فى مجتمعنا كما تعود البعض الصراخ واثارة الذعر ورفع اشارات الخطـــر الموهوم أمام كل فكر يراد به عمل أو عمل ينجم عنه فكر من أجل الانتقال من واقع التخلف والركود الى مسار التقـــدم والنمو نحو الافضل ، ليس خوفا منهم أو كرها للاعمال والافكار الجديدة لذاتها وأيا كان نوعها ، وانما خوفا منهم وحرصا منهـــم على أعمالهم هم وأفكارهم المعبرة عن مصالحهـم الموروثة المرتبطة بالواقع المتخلف والمجسدة لكيانه ·

وهكذا فانه من الاهمية بمكان أن نتذكر دوما الحقيقـة التاريخية الهامة التى تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن كل عمل أو سلوك أو تصرف فرديا كان أو جماعيا لا بد وأن يصدر عن فكرة أو مبدأ يعكس هذا العمل ويعبر عنه ، بغض النظر عن نوع هذه الاعمال والافكار واختلافها وتناقضها ، وتبقى المشكلة الجوهرية هى فى نوع الاعمال التى نمارسها والافكار التى تعكس هذه الاعمال وتعبر عنها ، سواء كانت هذه الاعمال والتصرفات من نوع ما فعله جنكيزخان وهولاكو أو من نوع ما فعله السيد المسيح ، وحتى نوع الاعمال ليست من الامور التى تحكمها الصدفة والمزاج ، فنوع المصلحـــة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد أو الجمـــاعة أو الطبقة هى التى تحدد نوع العمل الذى يخدم هذه المصلحة ويعكس بالتالى فكرها ومبادئها المعبرة عنها ·

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان التاريخ الانسانى لم ينقل الينا حدثا واحدا من أحداثه البارزة دون أن تكون وراءه فكرة وتنظيما ومبدأ فكريا واضحا يتناسب فى نضجه

وأهميته مع أهمية الحدث نفسه ، فهل نستطيع أن نجهل هذه الحقيقة او نشذ عنها كما يريد البعض أن يوهم الآخرين لامن أجل تكذيب هذه الحقيقة أو دحضها لأنها أكبر منهم ومن أن يشككو فيها وانما من اجل أن تبقى مصالحهم وأفكارهم هم وفى مواجهة الآخرين ٠

فأهمية بلورة تجربة العمل التعاونى فى بلادنا فى اطار نظرى وفكرى تمهيدا لايجاد ميثاق شعبى للعمل التعاونى لهو من الامور الملحة لتأمين استمرار هذه التجربة وبقائها نفسه ٠

العوائق الخطيرة والمشاكل المقيدة للحركة التعاونية اليمنية

أقصد بالعوائق الخطرة للحركة التعاونية اليمنية ذلك النوع من المصاعب والعوائق التى من شانها تهديد الوجود الفعلى لهذه التجربة نفسها بالطرق المباشرة وغير المباشرة والتى يجب أن يناضل التعاونيون ضــدها بكل الوســائل ويتخلصوا منهــا بأى ثمن ، أما المشاكل المفيــدة للحركة التعاونية فانها من نوع آخر تماما فهى المشــاكل والهموم والاخطاء والمتاعب الناجمة عن ممارسة التجربة نفسهــا وبفضلها أيضا يتعلم التعاونيون بالممــارسة أروع وأنضج دروس الخبرة والتجربة الناجحة فى مجال التقــدم والبناء

ولاهمية وضرورة التفريق بين هذين النوعين من العوائق الخطرة والمشاكل المفيدة بالنسبة للحركة التعاونية اليمنية وتوضيحها للتعاونيين سأتناول كل منهما بشىء من التفصيل الموجز على النحو التالى :

اهم العوائق الخطرة :

وحتى نتمكن من تحــديد العوائق للتجربة التعاونيــة فى بلادنا بشــكل أكثر دقة ســأورد نموذجين بارزين من التجارب التى تتشابه الى هذا الحد أو ذاك مع هذه التجربة

التعاونية من صميم واقعنا الاجتماعى وتتصلان اتصـــالا مباشرا بحياة السواد الاعظم من أبناء الشعب وكيف أن تعثر هذين النموذجين وانهيارهما أمام العوائق والمصاعب الخطرة لم يؤد الى فشلهما حتى الآن فقط بل ان ذلك قد جعل منهما عبئا ثقيلا على المجتمع ومصدرا خطرا لمشاكل النـــاس ومتاعبهم التى لا حدود لها ..

أما النموذج الاول فهو نظام القضاء والتشريع فى بلادنا والذى تمرغت هيبته وقدسيته فى الوحل وصار رجال العدل والقضاء فى بلادنا أشبه بقارىء الكف والضاربين على الودع يفنون لكل بما يهوى وبقدر ما يدفع ، اما من لا يستطيـــع المنافسة فى الشقاق والدفع فسحقا له وبئس المصير . هكذا تحول القضاء فى بلادنا من سلطة عليا مقدسة لحماية حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية الى سلعـــة مبتذلة يشتريها كل من يستطيع الدفع ، والى بؤرة متعفنـــة لنشر المشاكل والاحقاد بين المواطنين .

ويأتى فى مقدمة الاسباب والمزالق التى اوصلت القضاء فى بلادنا الى هــــذا الحـــد من التدهور التثبيت والجمود الطويل لهياكله الادارية ونظمه ومفاهيمه من ناحية والذى نجم عنه من الناحية الاخرى بالنسبة للقائمين عليه وبحكم التقـــادم فقدان الشعور باحترامهم الضرورى لانفسهم اولا وقبل كل شىء وافتقاد الحس المطلوب بهيبة القضاء وقدسيته، اضافة الى جمود الفهم لمعنى القضاء نفســــه ونمو الخبرة والمهارة بدلا من ذلك فى أساليب النصب والاحتيال وابتزاز الاموال وزرع المشاكل بين الناس .

ذلك نموذج حقيقى قائم حتى الآن فى بلادنا ولا يستطيع أن ينكره أحد لأن أحدا لا يجهله ، وسر الحديث عنه هنا أنه من الامور التى ترتبط ارتباطا مباشرا بحياة السواد الاعظم من الشعب ليل نهار .

أما النموذج الثانى أو التجربة الثانية وهى تجربة أكثر

جدة فهى تجربة الحكم المحلى الذى اعتبره البعض انجازامن انجازات الثورة المجيدة ، ولقد كان من المفروض أن تكون هذه التجربة كذلك دفعة جديدة فى تنظيم الادارة والسلطة على أسس أكثر ديمقراطية وبعيدا عن التسلط المركزى والروتين الخبيث ،. لكن هذه التجربة ما لبثت لسبب أولآخر ان تحولت الى مفهوم عكسى تماما وصارت حتى الآن تمثل الوجه الآخر والاكثر سوءا لفساد القضاء فى بلادنا .

وصارت العدل والمحلية فى العاصمة والعامل والحاكم فى القضاء والناحية صورا مكررة لبعضها ومتفقة نصا وروحا فى النتائج وان اختلفت قليلا فى الوسائل والمسميات، خصوصا اذا ما تذكرنا أن هناك أكثر من أربعة أضعاف عدد النواحى والقضوات من الموظفين الحاصلين على درجة وظيفة عامل يتناوبون العمل فيما بينهم حسب الافضلية تنتشر الامية بين أكثر من ٧٠٪ منهم والهمجية والجهل والعصبية والعشائرية بين أكثر من ٩٠٪ منهم والرشوة والفساد والابتزاز بنسبة ١٠٠٪ .

ذلك أن تجربة الحكم المحلى فى بلادنا رغم أهميتها القصوى وكونها نقطة التماس الحقيقة بين الدولة والشعب قد تحولت وظائفها الى مجرد هبات ومكافآت شخصية ينعم بها البعض ممن كانوا يقفون على قمة السلطة على أصدقائهم وزبائنهم الواقفين عند أسفلها ليمارسوا السلطة المباشرة على الشعب بالامية والهمجية والتعصب العائلى والقبلى ويمارسوا ألوانا من الفساد والرشوة والبطش والابتزاز لحقوق وأموال المواطنين والدولة معا بشكل يعجز التعبير عن وصفه .

هاتان الصورتان البارزتان للحالة القائمة للقضاء والادارة المحلية فى بلادنا والتى سقطت الاولى ضحية الجمود والركود المميت الذى أدى الى التبلد الذهنى والفساد الخلقى والشخصى وضاعت الثانية وسط المجاملات والتسلط

الفردى والمطامح الشخصية والتعصبات القبلية والعائليــة والجشع الغير محدود والتى حولت معظم النواحى والقضـوات وأهلها وما يملكون الى مجرد هبات ومكافآت لطوابير الجهل والامية والنهب تعيث فيها الفساد ، هاتان الصورتان يجب أن يضعهما الاخوة التعاونيون نصب أعينهم على الدوام لأن تجربتهم بحكم طبيعتها معرضة لمثل هذه المهاوى السحيقة والمميتة ما لم تحم نفسها وتقاوم بعنف واستماتة كل المظاهر والعوائق والصعاب التى قد تؤدى بتجربتهم الى نفس المصير ما لم تقلع جذورها أولا بأول وذلك لاسباب كثيرة أهمها :

ان التجربة التعاونية هى أكثر التصاقا وارتباطا بحياة المواطن العادى وأقرب الى تلمس همومه ومشاكله اليومية والاشراف المباشر عليها شأنها فى ذلك شأن القضاء والادارة المحلية وعلى ذلك فانها أى التجربة التعاونية لا بد وأن تكون معرضـــة لنفس المزالق والعثرات والامراض والعـــوائق والمشكلات التى وقع فيها نظام الادارة المحلية والقضـــاء الشرعي ما لم تحم نفسها من هذه المزالق والعوائق الخطرة، وعلى ذلك فانه لا بد وأن تحمى التجربة التعاونية نفسها من المخاطر الآتية وتقاومها بشدة وأهمها :

١ ـــ تفشى روح الجمود والركودواللامبالاةوعدم الاحساس بالمسئولية وانتشار الروح السلبية بوجه عام سواء كان ذلك بين المواطنين أو الجمعيـــات العمومية أو الهيئات الادارية للتعاونيات ٠ ٠

٢ ـــ الرشوة والاختلاسات والمجـاملات والتصرف الغير مشروع فى ادارة وأموال وممتلكات التعاون مع سكوت المواطنين عن ذلك والاكتفاء بالنقد والاحتجـــاجات الجانبية ٠

٣ ـ التسلط الفردى لشخص معين أو أشخــــاص معينين تحت أى اعتبار من الاعتبارات الشخصية أو العائلية

أو الرسمية والسياسية ، وتجاوز الاسلوب الديمقراطى الجماعى الحر فى اختيار الادارة وممارسة المهام المختلفة للعمل التعاونى ٠

٤ ـ تدخل السلطات الرسمية فى العمل التعاونى بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، سواء عن طريق ممارسة السلطة الفعلية أو الضغط واستغلال السلطة فى محاولة التسلط على العمل التعاونى وفرض الوصاية عليه ٠

٥ ـ ربط العمل التعاونى وتقييده بأشكال الروتين الادارى والتقسيمات الاجتماعية للمناطق خصوصا ما يتعلق منها ببعض الاعراف والارتباطات التى تقضى أحيانا بتقسيم المناطق على أسس قد تتعارض والتقسيم الادارى والجغرافى المناسب للعمل التعاونى وتخصيص قلة أو فئة اجتماعية معينة بامتيازات لا تتوفر لغيرها أو العكس حينما تحرم فئة أو جماعة معينة من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تطبيقا لهذه القاعدة العرفية أو تلك ٠

تلك هى الصورة وتلك هى أهم المعالم والمزالق الخطرة التى يجب على التعاونيين أن يحموا أنفسهم وتجربتهم منها ويقاوموها بشدة حماية للتجربة من السقوط وحتى لا تتحول بعد حين الى مأساة جديدة وأداة للمجاملات وكسب الامتيازات الشخصية ونهب وابتزاز أموال الشعب والدولة معا وتبديدها باسم التعاون ٠٠

المشاكل المفيدة للتجربة التعاونية :

اذا كانت تلك هى المشكلات الخطرة والمزالق المميتة التى يجب العمل ضدها بكل قوة،فان مشكلات الحركة التعاونية اليمنية ليست كلها من ذلك النوع السالب والخطر ٠ فهناك مشكلات ومتاعب عادية وطبيعية ناجمة عن ممارسة العمل التعاونى نفسه ومرتبطة بأنشطته وبرامجه التنفيذية وتشكل سمة من

سماته العادية ، وهى المشكلات المرتبطة بتعثر بعض المشروعات لقلة فى التمويل أو خطأ التخطيط وتنفيذ بعض المشروعات بطريقة خاطئة بفعل سوء التخطيط والتقديرات المسبقة أوتحت ضغوط شخصية أو اجتماعية معينة دون مراعاة دقيقة للصالح العام بصورة محايدة ، كبناء بعض المدارس فى أماكن غير ملائمة لخدمة أكبر عدد ممكن من تلاميذ المنطقة التعاونية ، وشق بعض الطرق الفرعية من أماكن ليس بالضرورة ان تمر منها لسبب أو لآخر ، اضافة الى المشكلات المتعلقة بتعثر الجهود أحيانا فى انتخاب هيئة ادارية بصورة ديمقراطية ونظامية دقيقة وسوء الاختيار الذى يحدث أحيانا فى اختيار أعضاء الهيئة الادارية أو عدم ضبط الحسابات المالية بوثائق دقيقة منذ البداية وتضارب الاختصاصات بين أعضاء الهيئة الادارية وعدم انتظام عملهم ٠٠ الخ ٠

فكل هذه المشاكل وما شابهها تعتبر من الامور البديهية التى ترافق أى تجربة ناشئة بهذه الصفة وهذا الحجم الذى تعيشه الحركة التعاونية فى بلادنا ، لكونها مشاكل ومتاعب وأخطاء ناجمة عن ممارسة العمل التعاونى نفسه ، وهى مشكلات وأخطاء يجب أن لا تضيق بها صدور التعاونيين أو تقودهم الى اليأس من النجاح والشك فى قدراتهم على تجاوزها ، فهى تعتبر المصدر الخصب لاكتساب التجربة والخبرة العملية فى ممارسة العمل الناجح مستقبلا والتى لا يمكن اكتسابها من أى مصدر آخر ٠

والشىء المهم بالنسبة لمثل هذه المشاكل والاخطاء فى العمل التعاونى هو أن يشخص التعاونيون الجوانب السلبية والايجابية لعملهم والتى يكتشفونها أثناء الممارسة ومن خلالها بكل دقة ويبادروا فورا الى تثبيت وتجذير الجوانب الايجابية وتطويرها أكثر فأكثر وازاحة الاخطاء أولا بأول وعدم السماح بتكرارها ، فالخطورة لا تكمن فى كوننا نخطىء خلال عملنا بقدر ما تكمن فى أن يتكرر هذا الخطأ بعد اكتشافه ويصير قاعدة أو سجية فى العمل التعاونى ٠

خلاصة عامة :

الخلاصة أن تجربتنا التعاونية لم تأتى تجاوزا لمفهوم التعاون فى البلدان المتخلفة حيث تسود مفاهيم للصدقة والبر والاحسان والثواب والمساعدة الى غير ذلك من مفاهيم التعاون المرتبطة بالمجتمعات الاقطاعية فحسب بل لقد جاءت تجاوزا للمفهوم التقليدى للتعاون فى البلدان الصناعية المتقدمة ، ذلك المفهوم الذى بدأته جماعة روتشيل فى بريطانيا ١٨٤٤ ومبادئها التى ظلت أساسا للفكر التعاونى التقليدى حتى اليوم ، وهذا الفكر بأبعاده النظرية وأشكاله التطبيقية الذى لا يعدو كونه نظاما مكملا لسوق المضاربة الرأسمالية وأداة لتغطية مساوئها الحادة والمضرة بمعيشة فئات المجتمع المختلفة ولا يتعدى فى أحسن الاحوال مفهوم الاستثمار والتجارة الجماعية المهذبة من حيث كونه يقوم على أساس الاكتتاب والربح والتمتع بامتيازات معينة للاعضاء دون غيرهم ... الخ .

فتجربتنا التعاونيــة قد أتت تجاوزا لكل هــذه المفاهيم الى مفهوم أكثر شمولا وجذرية فى تنميـــة المجتمع وتغيير علاقاته الاجتماعية والثقافية والانتاجية وتعبيرا عن أحدث المفاهيم التعاونية الحقة المرتبطة بالتنمية ومناهجها الوطنية والتقدمية الحديثة والتى من أهمها : الشمولية فى مواجهة مشاكل التخلف فى المجتمع وعدم التقييد فى النشاط عند حدود معينة أو الاقتصار على حل مشكلات جزئية وهامشية فى حياة المجتمع اضافة الى عدم الربح أو الاكتتاب الفردى حيث يعتبر جميع أفراد الجماعة التعاونية الذين تربطهم بيئة جغرافية واجتماعية مشتركة أعضاء فى دائرة تعاونهم تلقائيا وبدون استثناء عملا برأى الاغلبية وبحكم ارتباطاتهم وعلاقاتهم وحاجاتهم الاقتصادية المشتركة

والمتشابهة ولا معنى لتوزيع الارباح حيث يتحول المال المدفوع بالاشتراكات أو الضرائب الطوعية أو ما تقدمه الدولة الى مال عام تجبى فوائده فى شكل خدمات مختلفة ومنافع عامة ومشروعات اقتصـــادية قابلة للنمو بدلا من مكـرة الارباح التافهة ، يضاف الى ذلك الصفة الشعبية والديمقراطيـــــة المباشرة والاستقلال التام ، والاعتماد على المبادرات الشعبية الجماعية فى العمل وعدم الميل الى التقيـــد والاسراف فى التخطيط للمشاريع والمشاركة مع الدولة فى وضع الخـطط والبرامج القومية للتنمية وتحمل جزء من تنفيذها ٠٠

تلك هى أهم الملامح العامة لتجربة العمل التعاونى فى بلادنا التى صارت تغطى أكثر من ٩٠٪ من جميـــع مناطق الجمهورية من خلال تكوين ما يزيد على مائة وأربعين هيئة تعاون تطوير لا يقل حجم دائرة كل منها عن دائرة المركز الحكومى فى الناحية ٠



القسم الثالث

الفصل السادس

الابعاد الاجتماعية لتجربة العمل التعاونى

فيما سبق ناقشنا مفهوم التنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تعرضنـــا بصورة موجزة لأهم الملامح والخصوصيات المرتبطة بتجربة العمل التعـاونى فى بلادنا كشكل من أشكال التنمية الحديثة ، ويبقى لنا الحـديث عن الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتجربة العمـل التعاونى فى اليمن والى أى مدى تستطيع هذه التجربة ان تؤكد نفسها كمفهوم وممارسة شعبية وجماهيرية لعملية التنمية فى بلد متخلف كاليمن ، ونابعة من صميم الواقع وطبيعة ظروفه وخصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية من ناحية، ومنسجمة فى الوقت نفسه بل ومرتبطة بأحدث مفاهيم التنمية الحديثة وأكثرها التزاما بمصلحة الجماهير والسواد الاعظم من الشعب من ناحية أخرى ٠

وذلك من خلال تحليل هذه الابعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصـــادية والسيـاسية كل منهـا على حدة وسنقصر الحديث فى هذا الفصـل على تحليل الابعـاد الاجتمـاعية لتجربة العمل التعاونى ، ثم نناقش فى الفصــل السادس والاخير الابعاد **الاقتصادية والسياسية** لهذه التجربة (١) ٠

فاذا كان الهدف الاساسى والجوهرى لأى تنمية حديثة فى أى مجتمع متخلف هو المجتمع وجماهيره الفقيرة والمستغلة عن طريق تحريرها من الظلم والاستغلال من ناحيـة ورفع مستواها المعيشى والفكرى وتوجيه كل الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية الكبرى للتنمية

---

(١) عد الى ص ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ وما بعدها وص ٥٤ وما بعدها للمقارنة والاستنتاج ٠

فى صنع التقدم الشامل فان مقياس نجاح التنمية كما يذكر الدكتور محمد توفيق السمالوطى يتمثل بالدرجة الاولى فى خلق القدرة لدى الجماهير على صنع التقــدم ومشاركتها الايجابية(١) ·· لأنه حتى حينما تكون الدولة راغبـة فى الاصلاح والتجديد ويكون قادتها عارفين بنتائج أفعالهــم وكيف يسيرون على الطريق المؤدى الى تحقيقها فان التنظيم الاجتماعى والقيم الثقافية والعلاقات الموروثة فى المجتمــع الريفى قد يسلبان برامج التحديث والتنمية فعاليتها اذا لم تحل هذه القضية أولا(٢) ··

فالى أى مدى يمكن الحكم على تجربة العمل التعاونى فى اليمن بأنها قد استطاعت أن تنمى القدرة لدى الجماهير على صنع التقدم الحقيقى فى حياتهم وقضت على مواقف الاحباط الاجتماعى التى قد تحدث ازاء مشاريع التنميـــة واستعاضت عنها بتنمية المواقف الايجابية؟ والتى من أهمها:

١ ـ الموقف الايجابى الفعال للمجتمع تجاه العمل التعاونى:

مما لا شك فيه أن هذه التجربة قد استطاعت أن تستنفر كل قطاعات المجتمع الى جانبها استنفارا شعبيا حقيقيــا الى أبعد الحدود بعيدا عن الضغط أو التوجيه الرسمى ، وليس ذلك فحسب بل لقد استطاعت هذه التجربة أن تصعد مكانتها ومركزها فى حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى درجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العمــل التعــاونى كله ، يرقى بها الى مصاف التجارب الديمقراطية الثورية فى تاريخ النضال البشرى ضـــد القهر والتخلف والجمــود ، ولقد كانت وقائع المؤتمر الثــالث لهيئات التعاون الاهلى للتطوير فى مدينة تعز عام ١٩٧٥ الذى ضم حوالى (٣٥١) عضــوا يمثلون أكثر من (١١٧) هيئـة منتخبــة بالطرق الديمقراطيــة المبــاشرة هو الدليــل

(١) علم اجتماع التنمية مرجع سابق ص ٢١٢ ·
(٢) دراسات فى التنمية مرجع سابق ص ٣٤١ ·

القاطع على صدق هذه الحقائق والمضامين التى اكتسبتها التجربة التعاونية اليمنية على الصعيد الشعبي والرسمي ،

خصوصا اذا ما تذكرنا أن أكثر من ثمانيـة وزراء عاملين وغير عاملين وبعض نواب رئيس الوزراء وعددامن المحافظين قد استعدوا لمغادرة أعمالهم ومناصبهم ونزلوا المؤتمر كى يتنافسوا حقيقة على عضوية الهيئة الادارية للاتحاد العـام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير وعلى منصب الامين العـام للاتحاد والامين العام المساعد ورئاسة الاتحاد نفسه بمافيهم رئيس الدولة المقدم ابراهيم محمد الحمدى والتعاونى الاول فى اليمن .

ومما يكمل الصورة ويؤكد بعـدهها الاجتمـاعى والشعبى والديمقـراطى الحق أن أيا من هؤلاء الوزراء أو المحافظين لم يفز بعضوية الهيئة الادارية للاتحاد بما فيهم نائب لرئيس الوزراء ، وأفرز المؤتمر صورة جـديدة لحقيقة الواقـع الاجتمـاعى والشعبى الذى انبثقت منه هـذه التجربة وترتبط به ارتباطا عضويا ، وفاز الرئيس الحمدى بعضـوية الهيئة الادارية للاتحـاد ثم رئاسة الاتحـاد لا لأنه رئيس الدولة الذى يملك سلطـة القوة أبدا بل لانه حقيقـة رجل هـذه التجربة الاول الذى عاش وراء كـل خطواتها الاولى قبـل أن يكون رئيس دولة كما يعرف ذلك كل تعاونى بل كل يمنى ، ومعه مجموعة من الشباب الواعى والمخلص .

ولقد دلل شعبنا بانتخابه الحر لاعضـاء الهيئـات الادارية للتعاونيات التى انتخبت بدورها الهيئـة الادارية للاتحاد من خلال المؤتمر المشار اليه ورأسه وأمانة الاتحاد لا على ملكيته وارتباطه العميق بهذه التجربة فحسب بلوعلى قدرته وأصالته الحضارية فى ممارسة الديمقراطية الحقـة والناجحة لصالح التقدم والتنمية ، مؤكدا بذلك أيضا فساد وخطأ كل الحسابات التى كثيرا ما رفعت على أساسها اشارات الاستفهام الملونة حول هذا الشخص أو ذاك !!

وتزداد هـــذه الصورة وضوحا وأهمية اذا ما تذكرنا الاسباب التى أدت الى اخفاق العمل التعاونى فى كثير من البلدان النامية نتيجة المواقف السلبية واللا ايجابيـــة من المجتمع تجاه أشكال العمل التعاونى داخل هذه البلدان . مثل مصر والهند ، ففى مصر يذكر الدكتور السمالوطى بان المؤسسة التعاونية الزراعية قامت بدراسه ميدانيه استهدفت الاجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بمدى نجـاح الحركة التعاونية فى الريف المصرى فى تحقيق أهدافهـــا الاقتصادية والفكرية ، واستطاعت الدراســـة الكشف عن الكثير من أوجه السلبيات التى أفقدت الحركة طابعها الشعبى وأدت الى انفصال الفلاحين عن التعاونيات لسيطرة الاتجاهات البيروقراطية(١) ..

وفى الهنـــد يؤكد « روبى » فى دراسة لبعض القرى الهندية أنه بالرغم من نمو ظاهرة المشاركة الشعبية والعمل الطوعى الا أن هذه الظواهر لا تصدر عن تمثل حقيقى من قبل الجماهير لقيم التنمية ، ولكنها تصـــدر عن الخوف من السلطة ، والرغبة فى المطابقة مع رغبات أبنـــاء الطوائف العليا وموظفى القرية ووجد أن برامج التنمية قد فشلت فى خلق الثقة بالنفس والشعور بالمسئولية ..(٢) .

كذلك قام معهد الرأى العام فى الهنـــد سنة ١٩٦٣ م بدراسة للكشف عن اتجاهات القرويين نحو التعاون والعمل التعاونى كشفت عن أن حوالى ثلثى أفراد العينة المدروســة تعتبر المؤسسات التعاونية مؤسسات احسان تابعـة لبعض الافراد وعن أن المدركين لمفهوم التعاون أو العمل التعاونى من أفراد العينة لا يتجاوز ١٠٪ فقط (٣) .

---

(١) علم اجتماع التنمية ص ٣٤٨ مرجع سابق + انظر أيضـــا م ، محمود [illegible] : أثر التعاون فى عمليات النهوض بالقرية المؤتمر الاول للادارة المحلية الكتاب الثانى ص ٢١٧ ـ ٢٣٦ ، سنة ١٩٦٩ م ..

(٢) علم اجتماع التنمية ص ٣٣٢ مرجع سابق ..

(٣) علم اجتماع التنمية ص ٣٣٢ مرجع سابق ..

فما هو المدى الذى يميز موقف وايجابية مجتمعنا تجاه تجربته التعاونية من هذه المجتمعات ؟ أن الفرق الهائل الذى صار من السهل ملاحظته بين الحالتين لا يرتبط بخصوصيات الانسان العقلية والفيزيقية واختلافها من اليمن الى مصر والهند أبدا ، بقدر ما يرتبط أساسا بخصوصيات التجربة وجديتها فى ايجاد تحولات جذرية فى البناء الاجتماعى وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بمصلحة المجتمع الاستراتيجية ، وكونه هو الذى يصنعها بنفسه لنفسه لامجرد كونها شعارا أو احسانا أو صدقة يمن عليه بها وتمتهن مشاعره وأحاسيسه من خلالها (١) ٠

٢ ـ التعاون نقل اهتمامات حياة الجماهير من الجوانب السلبية الى الجوانب الايجابية .

أن من أبرز الصفات والميزات الخاصة بمجتمعنا اليمنى ودلالاته الحضارية عبر تاريخه القريب والبعيد والمعاصر هو ما يفيض به وجدان أفراده من الحيوية والنشاط والاهتمامات الغير محدودة والتى تتجاوز كثيرا حدود الذات وعدم الاستسلام للجمود ورتابة الحياة المملة الجامدة ، وقدرتهم على التمرد والانتقال السريع من نمط معين من أنماط الحياة الى نمط آخر بسهولة ،وصعوبة الاستسلام للضروريات والقبول بالامر الواقع ، ونحن لا نريد أن نذهب بعيدا فى تحليل هذه القضية التى لا تتصل مباشرة بصميم هذا البحث(٢) ٠

فقط أريد أن أشير الى صور ووقائع معاشه لهذه الخاصية الاجتماعية لمجتمعنا وكيف انعكست أخيرا على التجربة التعاونية اليمنية والاتجاه نحو التنمية بشكل عام ٠٠

---

(١) عد الى ص ٦٣ وما بعدها وص ٦٥ وما بعدها للمقارنة ٠

(٢) أنظر فى ذلك كتاب المنظور العلى للثقافة دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى ص ١٢٥ وما بعدها ، حمود العودى ، دار الهنا للطباعة والنشر الطبعة الاولى ١٩٧٣ م ٠

ففى الماضى وتحت ظل حكم الامامة الملكية المتخلفة عمدت السلطة الاقطاعية الى امتصاص هذه الطاقة الحيوية فى المجتمع وتوجيهها توجيها منحرفا لا بما يضمن تجنبها وتفاديها لأى نتائج سياسية واجتماعية قد تترتب على نزعة التمرد والرفض وحب التغيير الاصيلة فى المجتمع فقط ، بل بما جعل من هذه النزعة والطاقة الاجتماعية النشطة فى المجتمع أداة حرب ضد المجتمع نفسه ووسيلة تكريس محنته وتخلفه وتمزقه ٠

وذلك عن طريق الزج بالناس فى مشاكل المنازعات الشخصية والاجتماعية المؤبدة والتى استطاعت أن تستنفذ كل جهد الناس وطاقتهم المادية والفكرية فى الاحقاد والصراعات والمنازعات الدموية فيما بينهم ردحا طويلا من الزمن ، والتى ما تزال آثارها باقية حتى الآن ٠

وقد لا أبالغ اذا قلت بأن المهمة الرئيسية الاولى لسياسة القضاء والادارة المحلية فى الماضى كانت تتركز عن وعى حول بذر المشاكل والمنازعات والاحقاد الدفينة بين الناس وابتزاز أموالهم بدلا من حل هذه المشاكل والمحافظة على حقوق الناس تطبيقا لمبدأ (فرق تسد) وتلك مأساة تجرع شعبنا مرارتها عشرات السنين وما زال يجنى بقاياها حتى اليوم ٠٠

وبعد قيام الثورة تغيرت الصورة بسرعة وظهرت ميادين جديدة لاستنزاف هذه الحيوية والطاقة الاجتماعية الهائلة وهى ميادين الحرب والقتال التى طغت مطالبها واحتياجاتها ومغانمها أيضا على حياة الناس ومنطقهم ، من البحث عن الاسلحة والزلاجات والغنائم ومعاشات الحرب والاعتمادات والحملات والقتل والقتال ٠٠٠ الخ ٠

وكان الحصول على هذه الاشياء أو بعضها هو مقياس النجاح والتقدم فى حياة الناس الى حد لم يستطيعوا معه أن يتصوروا أن للحياة والتقدم مقاييس أخرى غير ذلك فى بعض

الفترات تحت شعار الحرب دفاعا عن الثورة والجمهورية 'ولا ثم تحت مبررات أخرى مفتعلة لمحاربة الشيوعية وانتشار حالة الحرب الدائمة أو على الاصح (تجارة الحرب المربحة تجار الحرب) وتلك محنة دفنت حقا أو تكاد ولن تعود ··

وفى المرحلة الحالية وبالتحديد بعد حركة الثالث عشر من يونيو التصحيحيـــة التى أعادت الثورة الى مجـــراها التاريخى الصحيح ، تحولت كل اهتمامات الناس وأنشطتهم عن الصورة السابقة الى ميدان الاهتمام بالحياة والابنـــاء والتعمير بسرعة غير عادية وانهـارت مقاييس تلك الصورة القاتمة ، وأزيحت من حياة الناس وتفكيرهم بسرعة أقوى مما بدأت بها ، ما عدا أصحاب المصالح فى تلك المحنـــة وتجارها الكبار الذين مآ يزال بعضهم يحلم عبثـــا باعادة الصورة والسير وهما وغباء ضد حركة التاريخ ·

ولقد كانت تجربة العمل التعاونى التى عمت كل مناطق اليمن بسرعة غير عادية هى الاداة والتجسيد الحى لهـــذا التحول الاجتماعى الرائع باهتمامات الناس بالمعول بدلا من البندقية وبالقلم بدلا من الطلقة وبالحصول على المدرســـة والمستشفى والطريق والميـــاه النقية وغير ذلك من مشاريع التحديث والتنمية بدلا من الحصول على الحملاتوالاعتمادات والاسلحة والاتاوات وشارات الحرب ··· الخ ·

لقد كان الناس فى الماضى القريب لايقتصراهتمامهم على مايحصلون عليه من الدولة منوسائل الحرب والدمار بل لقد كانوا يسخرون كل امكانياتهم الذاتية فى التنافس الشـــديد للحصول عليها واقتنائها بأغلى الاثمان لتفجير ثارات بعضهم ضد بعض بطريقة أو بأخرى، لكن الصورة الآن قد تغيرتكثيرا الى حد لا يصدق فى بعض المناطق حيث صار ارتداء السلاح الشخصى العادى فى الاوقات العادية من الامور الغير لائقة والتى يحس فاعلها بالخجل واثارة انتباه الآخرين حوله ،

وهذا هو ماحدث بالفعل داخل المدن الرئيسية التى كانتفى

وضع أشبه بقلاع الحرب المستعرة تماما ، وهو أيضا ما بدأ يحدث فعلا فى كثير من المناطق الريفية ، ذلك أن الناس قد بدأوا يشغلون أنفسهم ويشغلون الدولة باهتمامات ايجابية أخرى فى خـــدمة التطور والتنمية وفى البحث عن الطريق والمدرسة والمستشفى وشراء الآلات الزراعية وبنـاء القرى الجديدة ومدها بالمياه ومشاريع الكهرباء ... الخ

ولقد كانت التجربة الشعبية للعمـل التعاونى كما سبق وأن ذكرت هى التعبير والتجسيد الحقيقى والعملى لهـذا التحول الايجابى فى حياة الناس واستمراره ، وهى الاطار الطبيعى السليم لاستنفار وتحريك طاقة شعبنا الحيةوالخلاقة وتوجيهـا فى مسار البنـاء والتقدم الحقيقى وبنـاء مجتمع جديد ، صحيح أن كل شىء لم يصل بعد الى غايته وأن الكثير من المعوقات فى هذا الصدد ما تزال تفعل فعلها، لكن خطوة حقيقية قد تمت على طريق التحول الطويل الذى لا يخلو من العوائق والمتاعب فى هذا المجال وغيره ..

وما نود تأكيده هنا هو أن مثل هذه التحولات لم تكن من قبل الصدفة أو معجزات الدهر التى عادة ما يحلم (الطيبون) بحدوثها من وقت لآخر أبدا ، فلقد كان من الممكن جدا أن تتوه حياة هذا الشعب فى القتل والقتال والخراب والدمار والبطش والتمزق القبلى والطائفى والاقليمى مائة عامجديدة كما تاه فى مشاكل الاحقاد والمنازعات والثـأرات الفردية والجماعية فى الماضى ، لكنه التحول السياسى المبشر الذى حدث بعد الثالث عشر من يونيو وعكس أثره الطيب فى أكثر من اتجاه وأبرزها تجربة العمل التعاونى الرائدة التىمنحت جمـاهير شعبنا فرصة حقيقية لتغيير أنفسهم نحو الافضل وأثبتت أحقيتهـا كبـديل اجتمـاعى وتاريخى موجب فى حياة الناس واهتماماتهم بدلا عن كل تلكالصـور البـالية والمشينة التى سادت الحياة الاجتماعية فى مجتمعنـا فى الماضى القريب والبعيد .

وهنا تتأكد الحقيقة العلمية عن أهمية البعد السياسى فى التحولات الاجتماعية(١) وتسقط الفكرة الاستعمارية الخبيثة والمغرضة والمغلفة بالتحليلات العلمية الفاسـدة حول أن التخلف صفة بيولوجية ملازمةلطبيعة المتخلفينوأنهلاجدوى من محاولة تخليصهم منه ، كمايروج لذلك بعض الانثربولوجيين الامريكيين وغيرهم من المصريين من خلال (الفكرة القائلة بأن مقاومة التغيير فى الشعوب المتخلفة انما ينبع من ايمان تلك الشعوب والجماعات بأن الفقر هو قدرها ونصيبها من الحياة وليس ثمة مفر من هذا القدر)(٢) ٠٠

فلقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والعلميـة أن النزعة التقليدية فى البلدان النامية لم تكن هى العائق الذى حال دون التنمية بقدر ما هو نظام السوق الرأسمالية ذاته الذى فرض على هذه المناطق ، سواء كانت هذه السوق هى سوق السلاح والحرب أو سوق التجارة والاستهلاك(٣) ٠٠

ويؤكـد الدكتور محمـد محمود الجـوهرى بأنه : ما أن تأخـذ الظروف السياسية والاقتصادية فى التغيير الجاد من أجل التنمية حتى يبدأ المجتمع بالتخلى عن بعض عناصر التراث السلبى التى لم تعد قادرة على الاتساق مع الظروف المتغيرة الجديدة ، فصـلاحية عنـاصر التراث واستخدامها فى الحياة الواقعية مرتهن بأشكـال الوجود الاجتماعى بالدرجة الاولى(٤) ٠٠ ويذكر عدد من الباحثين

---

(١) أنظر تنمية العالم الثالث رونالد روبنسون ترجمة عبد الحميد الحسينى منشورات وزارة الثقـافة دمشق ١٩٧٣ ص ٤٦ ـ ٤٧ تاريخ النشر الاصلى ١٩٧١ ٠

(٢) تنمية الموارد البشرية فى المجتمعات المستحدثة ملحق خاص بالاهرام الاقتصادى أول مارس ١٩٧٤ م مقال للدكتور أحمد ابو زيد ص ٨٥ ٠

(٣) دراسات فى التنمية الاجتماعية د/ سيد الحسينى وآخرون دار المعارف مصر طبعة ثانية ١٩٧٤ م ص ٨٩ ٠ ٠ مرجع سابق

(٤) التراث الشعبى بين الفلكلور وعلم الاجتماع مقال الدكتور محمد

السوفييت بأنه محل الصدامات والتناقضات المميزةللمشاعية أو القبلية تحل صدامات وتناقضات المجتمع الطبقى ، وبدلا من النزاعات والخصومات بين القبائل تتزايد أهمية النضال من أجل التحرر الوطنى الذى يتحول فى كثير من الاحيان الى نضال من أجل التحرر الاجتماعى(١) ..

٣ ـ تحريك الجوانب الايجابية فى بناء المجتمع الحضارى والحد من الجوانب السلبية :

ان تجربة العمل التعاونى فى بلادنا لم تتوقف مهمتها ونجاحها الآن عند القدرة على استنفار كل قدرات وامكانيات جماهير الشعب من ملايين الفلاحين فى القرى لدعم هذه التجربة وتعميق ثقتهم وايمانهم المتزايد بأهميتها فى تطوير حياتهم واحتلال هذه التجربة الشعبية لاعلى المكانات المرموقة فى حياة شعبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما لم تتوقف أيضا عند نجاحها الملموس والواضح فى تحويل اهتمامات الناس وتفكيرهم من قضايا سلبية معوقه الىقضايا ايجابية وفعالة فى التغيير والتنمية كما سبق وأن حللت أيضا،

بل ان هذه التجربة قد استطاعت أن تحقق نجاحا ملحوظا فى اتجاه بعد اجتماعى ثالث من أبعاد التنمية البحتة وهو قدرتها على اكتشاف وبلورة الجوانب الحضارية الايجابية فى سلوك الناس وتقاليدهم وتحريكها لصالح خدمة أهداف التجربة فى التغيير والتنمية ، كما عملت فى الوقت ذاته على الحد من الجوانب السلبية والمعوقة للتنمية أيضا ..

=

محمود الجوهرى فى مجلة عالم الفكر الكويتية المجلد الثالث العدد الاول ١٩٧٢ م ص ١٣٠ .

(١) التركيب الطبقى للبلدان النامية تاليف عدد من العلماءالسوفييت ترجمة د/ داود حيدر ومصطفى الدباس الطبعة الثانية مشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٤ م ص ٤٧٩ .

وذلك انطلاقا من البديهية العلمية البارزة فى الدراسات والبحوث الاجتماعية لعلم الاجتماع القائلة بأن الخطط والافكار النظرية مهما كانت صادقة ومنسقة منطقيا لا بد وأن تصبح عرضة للفشل ما لم تثبت قدرتها على النفاذ الى عمق المجتمع واستيحاء كنهه الاجتماعى والتاريخى والحضارى من أجل التنمية والتقدم (١) ٠

فعادات الناس فى مجتمعنا وتقاليدهم واعرافهم الحسنة المتصفة بالميل الوجدانى العميق الى حب العمل الجماعى وقدسيته الاجتماعية الملزمة فى مواجهة الكوارث الطبيعية التى عادة ما تهدد حياتهم الزراعية كالسيول والجراد وغير ذلك ، وفى التضامن الاجتماعى فى حالات الزواج والموت والولادة أو حدوث الكوارث الشخصية ، حتى فى حالات الحرب وما تقتضيه المصلحة العامة فى ظلها من تأمين الطرق والاسواق وضرورة تمكين الناس من قضاء حوائجهم وكذلك ما يتعاونون عليه من ضرورة حماية مصالحهم ومنافعهم الاقتصادية والاجتماعية العامة والمشتركة وتطويرها ، كالطرق والمراعى ومنابع المياه وأماكن ايواء المسافرين من تجار وغيرهم فى الاماكن المهجورة والبعيدة عن القرى السكنية ليأووا الليهاليلا ويحتمون بها مع حيواناتهم وأمتعتهم نهارا عند هطول الامطار وشدة الحر وحماية الاشجار النافعة وتبادل المنافع الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم ، كل ذلك يتم وفق تنظيم اجتماعى دقيق وملزم (٢) ٠

كل هذه المقومات الاجتماعية الايجابية فى بناء المجتمع وتراثه والتى يعرفها المواطن اليمنى العادى ويعيشها فى حياته الى هذا الحد أو ذاك والتى لا مجال للحديث عنها لذاتها فى هذا المكان ، والتى كانت وما تزال للاسف الشديد مجهولة بالنسبة لكل العارفين أو مدعى المعرفة فى بلادنا من سياسيين

---

(١) حمود العودى الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث الطبعة الاولى ١٩٧٦ م ص ٤٥ ـ ٥٢ ٠

(٢) عد الى ص ١٦ ، ص ٦٠ وما بعدها للاستيضاح والاستنتاج ٠

أو مثقفين أو غيرهم ، وبعيدة عن كل الحسابات الجادة لاعمال السلطة السياسية والتشريعية .

مما أدى الى تكريس حالة من القطيعة وسوء الفهم لطبيعة الواقع الاجتماعى ومشكلاته وتعثر كل الجهود فى حلها من ناحية ، والى اخفاق كل التشريعات والقوانين حتى الآن فى التطبيق العملى لانها غريبة أصلا عن الواقع الاجتماعى وغير معبرة عن طبيعة مشاكله وخصوصياته سلبية كانت أم ايجابية ، بل كثيرا ما يمعن البعض بحسن نية أو بسوء نية فى القول بأن العودة الى مداراة الماضى والتراث نوع من الرجعية وضياع الوقت .

(فالتقاليد كما يؤكد الدكتور محمد على محمد - ينبغى ألا تحول دون تقدم المجتمع وانما هى أداة يمكن استخدامها لتحقيق مزيد من التقدم دون مخاطر الوقوع فى صراع ثقافى أو تناقض حضارى أو مقاومة من جانب نسق الاعتقاد ، والمطلوب هو تحديث المجتمع العربى لا صبغه بالصبغة الغربية) (١)

ولقد كانت تجربة العمل التعاونى بحق هى الناقوس الأول الذى لم يدق على أبواب هذا الواقع الاجتماعى فحسب بل لقد انطلق منه فى الاساس ، مستنهضا كل ما فى خواص هذا الواقع من المقومات الايجابية الحسنة للمجتمع فى عاداته وتقاليده واعرافه وكل مقوماته الحضارية العريقة وبث روح الحياة فيها من جديد متخذة من ذلك أساسا جوهريا من أساسيات واستراتيجيات هذه التجربة فى التغيير والتنمية .

لقد صار من المألوف جدا فى معظم المناطق أن تسمع دقات الطبول واطلاق العيارات النارية داخل القرية ايذانا بالتوقف عن كل الاعمال الخاصة داخل القرية مهما كانت والبدء بيوم العمل الجماعى فى شق طريق أو مد مشروع

---

(١) دراسات فى التنمية ص ٣٧٥ مرجع سابق .

للمياه أو بناء مدرسة أوزرع الاشجــار ٠ ٠ الخ ٠ وقد كانت لا تدق فى المــاضى الا لثارات الحــروب القبليــة والعصبيــة ودفع فروقات واتاوات اضافيــة للامام وكبار الاقطاعيين من المشائخ وغيرهم ٠

ودق الطبول عرف أصيل فى حياة مجتمعنا لا تدق الا عند حدوث الامور الهامة الخطيرة التى تستوجب استعداد كل فرد فى الجماعة للمشاركة فى هذه الامور خيرا كانت أم شرا ويضاف الى ذلك بث روح الحياة من جديد فى العادات والاعراف الحسنة والتى كانت قد تعرضت للاهتزاز والضعف والمتعلقة بمنع وتحريم قطع الاشجار البرية المشاعة ذات الفوائد الاقتصادية النافعة سواء ما كان متعلق منها بالمثمرة أو الاخشاب أو ما تصنع منها أدوات الحراثة ٠٠٠ الخ ٠

وكذلك حماية صغار الحيوانات من الذبح وبالذات الاناث منهــا الذى بدأ ينتشر فى بعض المنــاطق تشجيعا لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ، يضاف الى ذلك الاستعدادات الكافيــة لتقديم المساهمــات المــادية والعقــارية التى تقتضيها المصلحــة العامة كالساحات والطرق والمنــازل أحيانا بدون مقابل حتى حينما تكون ملكية شخص ساته فانه يفخر بتقديم ذلك للمصلحة العامة فى اطار العمل الدعاونى الذى صار يستوعب كل هذه المبادرات الشعبية الخلاقة ويمثل الوعاء الحقيقى لها والتعبير الصادق عنها ٠٠

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد من تشجيع وتنمية العادات الحسنة فى المجتمع وتطويعها لخدمة التنمية بل لقد عملت هذه التجربة على الحد من تاثير العادات السيئة والمعوقة للتنمية وتحويل بعضها من الطابع السلبى الى الطابع الايجابى ، لقد كان من المعروف عادة أن أى فتاة تتزوج فى القرية فان أهلها ملزمين بدفع مبلغ معين من المال للشيخ باسم (عشاء)وذبيحة بقر أو عدد من الاغنام كعشاء لاهل القرية حيث تحولت هذه العادة من طابعها الاستغلالى والتسلط من قبل الشيخ بدفع ذلك

المبلغ لمصلحة تعاون القرية (لجنة القرية للتعاون والتنمية التى بدأت تنتشر فى كثير من المناطق ، كما تنازل اهل القرية عن حقهم من الذبائح واختصار ذلك الى مبلغ رمزى يدفع لصالح التعاون يتراوح بين مائة ريال الى خمسمائة ريال حسب ما يتفق عليه أهل القرية ٠

بل لقد تطور الامر الى ما هو أكثر من ذلك حيث أصبحت كل الادويات والجزاءات المالية الناجمة عن حدوث الخلافات الشخصية فى القرية والتى كانت تسير الى جيب الشيخ والمنتفعين من مثيرى المشاكل فى القرية أو المنطقة ليرتزقوا منها صارت هذه المشاكل تحسم عن طريق لجنة القرية للتعاون والتنمية وتورد هذه المبالغ لصندوق التعاون فى القرية ٠

صحيح أن مثل هذه البوادر ما تزال محدودة ومقتصرة على مناطق محدودة أيضا ولم تصل بعد هذه المبادرات والتحولات الى مركز الصدارة والسيطرة الكاملة على مجريات الامور داخل القرية وخارجها ، لأن القوى المعادية للتقدم والنمو بطبيعتها وذات المصلحة فى إستمرار التخلف من قوى الاقطاع والرجعية والمتطفلين على معيشة الفلاحين ما يزالون قادرين على القيام بدورهم التخريبى والانتهازى المعرقل والمعوق لهذه التجربة ، وفى محاربة التجديد والتحديث والتغيير الحقيقى فى حياة الناس لا تعللا بالحفاظ على الاصالة والفضيلة أحيانا ومحاربة البدع والمفاسد والافكار المستوردة أحيانا أخرى كما يروجون عادة ، بل حفاظا على مصالحهم الاقتصادية والطبقية المرتبطة بالتخلف والماضى وكل الجوانب السلبية والمعوقة فيه ٠

فالتمسك بالتراث كما يقول الدكتور محمد محمود الجوهرى ـ عند الطبقات الارستقراطية والاقطاعية لايرجع الى احترام التراث بقدر ما يرجع الى حرص واع على الحفاظ على الذات والابقاء على ما تتمتع به من امتيازات

ومصادر قوة)(١) ٠٠ لكن التجربة التعاونية فى بلادناتعيش حقيقة مرحلة البداية والمخاض ويجب على كل التعاونيين والوطنيين أن يدعموا هذه المبادرات ويمكنوا لها أكثر فأكثر ، لانها تمثل المدخل الحقيقىلتغييرالوافعالاجتماعى نحو الافضل ، وهى المقياس الحقيقى لنجاح تجربة العمل التعاونى على المدى البعيد وتأكيد هويتها كتجربة شعبية رائدة فى تغيير المجتمع ٠٠

ما الذى يمكن أن يستنتجه العلم والبحث الاجتماعى من مثل هذه الملامح والظواهر الاجتماعية المتعلقة بتجربة العمل التعاونى وما يمكن أن تلعبه من دور ايجابى حاسم فى عملية التنمية والتغيير الجذرى لواقع المجتمع اليمنى، بل وما الذى يمكن أن نستنتجه من حكم علىطبيعةالبعدوالتراثالاجتماعى فى أى مجتمع متخلف فى مدى سلبيته أو ايجابيته ؟ وموقفه الحقيقى من التجديد والتحديث ؟؟

أمام هذا الموقف لا نملك الا أن نقرر الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية القائلة بأنه بغض النظر عن دقة خطة التنمية من الناحية الاقتصادية فان نجاحها فى الحصول على التأييد والمشاركة الشعبيين يعتمد بالضرورة على المواقف والقيم والمؤسسات الاجتماعية الايجابية(٢) ٠

وأن المواقف المعارضة والرافضةلتغييرالواقعالاجتماعى القائم باسم التراث هذا الموقف كما يقول الدكتور أحمد أبو زيد (تفرضه مصلحة المدافعين المادية والاجتماعية المتميزة أكثر مما تفرضه قيم وأخلاقيات التراث نفسه)(٣)٠

---

(١) دراسات فى التنمية ص ٢٤٥ مرجع سابق ٠

(٢) دراسات فى التنمية الاجتماعية د/ السيد الحسينى ومحمد الجوهرى واخرون دار المعارف الطبعة الاولى ١٩٧٣ م ص٩٥مرجعسابق٠

(١) دراسات فى علم الفلكلور ــ أحمد أبو زيد واخرين ٠

٤ ـ توطيد مفاهيم التنمية الحديثة وتكنيكاتها العلمية والفنية في صميم الواقع الاجتماعي :

ليس المقصود بالحديث عن أهمية البعد الاجتماعي بالنسبة للتنمية وضرورة الحصول على ثقة ومشاركة المجتمع فى برامج التنمية من أى نوع وأهمية أن تنبع هذه البرامج من صميم الواقع الاجتماعي وطبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية مرتكزة على الجوانب الايجابية في سلوكه وتفكيره لا يعنى ذلك أبدا الدعوة الى القيام بعملية تكييف المفاهيم العلمية للتنمية وتكنيكتها التقنية والفنية والتى هى تكنيات وبديهيات وحقائق العلوم الانسانيـــة والاقتصادية ومنجزات العلم والتكنولوجيا المعاصرة برمتها مع طبيعة الواقع القائم والمتخلف في بلد متخلف كاليمن مثلا ، ولكن العكس هو الصحيح فالهدف الجوهرى والاساسى من كل هذه العملية هو الوصول الى عملية تكييف الواقع المتخلف مع مفاهيم التقدم والتنمية وحقائق العلم ومنجزات التكنولوجيـــا ، والبحث عن كل الجوانب الايجابية فى المجتمع والمداخل الموصلة الى هــذه النتيجة الاستراتيجية فى عملية التقدم والتنمية (نتيجـــة الوصول الى تكييف المجتمع مع مفاهيم ومتطلبات التقـــدم والتنمية) وتوطينها فى صميمه وزيادة اخصابها وتطويرها بما يمكن اكتشافه فى واقع المجتمع من مقومات ومفاهيـــم وأسس حضارية ايجابية تيسر الوصول الى تلك النتيجـــة المطلوبة من ناحية وتضيف جديدا نافعا الى مفاهيم التقـــدم والنمو المعروفة فى تاريخ النضال البشرى المعاصر ضد القهر والتخلف والظلم فى الطبيعة والمجتمع ..

والفرق بين هذين المفهومين فرق جوهرى للغــاية بين دعوى رجعية ميتافيزيقية جاهلة ، ولها من يدعو لهـــا فى عصرنا وربما فى مجتمعنا نفسه ، أساسها الدعوة الى العودة الى الماضى أو الوقوف عند هذا الواقع القائم باعتباره المأوى الالزامى الذى لا يجب أن يتـــم أى شيء الا فى ظله ووفق مفاهيمه ، ورفض كل ما يتعارض معه، وهذا يعنى فى التحليل

الاخير رفض التغيير والتقدم نفسه ، ودعوى علمية موضوعية تقدمية تؤكد على أهمية ـ الربط السليم بين الماضى والحاضر وجعل كل الاسس والجوانب المشرقة فى الماضى والحاضر روافد ومنطلقات هامة نحو المستقبل تفاديا لفكرة فرض عمليات التغيير والتحديث القسرى على الواقع وهى الفكرة التى يدعوا اليها بعض المتطرفين حماسا ضد التراث من أجل التنمية(١) .

والتى قد لا تؤدى الى الفشل المحقق لهـذه العمليات فحسب بل قد تؤدى الى حالة من العزلة والقطيعة بين الماضى والحاضر .. وتكريس حالة من الصراع والتناقض الحضارى والثقافى فى وجدان المجتمع وتمزيق بنائه التاريخى والنفس (فالتقاليد كما يقول الدكتور محمد على محمـد ينبغى أن لا تحول دون تقدم المجتمع وانما هى أداة يمكن استخدامها لتحقيق مزيد من التقدم دون مخاطر الوقوع فى صراع ثقافى أو تناقض حضارى أو مقاومة من جانب نسق الاعتقاد(٢) ..

فالى أى مدى يمكن أن نعتبر تجربة العمل التعاونى فى بلادنا قادرة على تحقيق هذا البعد الاجتماعى انها فى قدرتها على تكييف واستيعاب البديهيات الاساسية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية فى التنمية من ناحية وتكنيكاتهما التكنولوجية والفنية المتقدمة من ناحية ثانية ؟ وبصورة أوضح الى أى مدى تستطيع التجربة التعاونية جعل المواطن يستخدم السيارة بدلا من الدابة والآلة الزراعية بدلا من المحراث القـديم استخداما اقتصاديا ، وأن ترتقى بوعى الفلاحين وتقنعهم بضرورة ازالة حدود الارض فيما بين ملكياتهم الزراعيـة المفتتة جدا ويزرعونها زراعة جماعية على أسس علميـة واقتصادية حديثة وأن يستبدلوا محاصيلهم التقليدية التى اعتادوا على زراعتها منذ زمن طويل بمحاصيل اقتصادية أخرى أكثر فائدة وربحا .

---

(١) الجديد ص ٣٧ ـ ٤٤ مرجع سابق .
(٨) دراسات فى التنمية ص ٣٧٥ مرجع سابق .

الى غير ذلك من البديهيات الاساسية للتنمية الناجحة كالوعى والقناعة بضرورة تعليم المرأة والرجل على حد سواء ومحو الامية وتسجيل حالات الولادة والوفيات ، والاهتمام بصحة البيئة وحماية الثروة النباتية والحيوانية وتنميتها على أسس حديثة ، واحترام وصيانة الحق العام والممتلكات والمصالح العامة ومقاومة التخريب والفساد الادارى والاجتماعى المضر والمعوق للتقدم والتنمية ، وكل أشكال الظلم والاستغلال والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة وتوطيد حياة النظام والقانون والالتزام به .

ان الرد على مثل هذه التساؤلات الجوهرية عن مهام التجربة التعاونية فى التغيير والتنمية بالسلب أو بالايجاب المطلق يعتبر من الامور المتعجلة والسابقة لاوانها من الناحية الموضوعية ، لكن الحد الذى نستطيع تأكيده والاطمئنان الى القول به هو أن كل الخواص والمنطلقات والتوجيهات التى بدأت بها هذه التجربة وتعمل من أجلها حتى الآن تستطيع فى المستقبل بكل تأكيد أن تمكن هذه التجربة من القيام بهذه المهام الاستراتيجية فى عملية التغيير والتنمية بنجاح لاشك فيه اذا ما باشرت القيام بهذه المهام وفق اطار نظرى محدود وواضح وبرنامج عملى مدروس لصالح غالبية الجماهير(١) .

ان الامر لا يتوقف عند مجرد قدرة هذه التجربة على القيام بهذه المهام فحسب بل ان هذه التجربة بكل مضامينها الشعبية والديمقراطية الحقة هى المدخل الوحيد الذى يمكن من خلاله تحقيق هذه المهام بنجاح فى صميم الواقع الاجتماعى فى أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف ، لأن مثل هذه المهام لا يمكن أن تتحقق بسهولة ان لم يكن من المستحيل تحقيقها فعلا عن طريق التشريعات والقرارات والاوامر الرسمية للسلطة السياسية ، ولا عن طريق الجهود الخاصة والنشاط الفردى أو مجرد الوعظ والنصح والارشاد والترغيب فى أعمال

---

(١) علم اجتماع التنمية ص ٢٠٠ مرجع سابق .

الخير والتخويف من أعمال الشر ٠٠٠ الخ ٠ مما يعتقده بعض الطيبين بحسن نيـة أو بغيرها قادرا على اصلاح ما فسد وتحقيق ما نصبوا اليه ، وهكذا لا تصبح قضيه تنمية المجتمع ـ كما يقول الدكتور السمالوطى ـ قضيـة تبرير قيمى فحسب ولكنها قضية تغيير جذرى لاساسيات البنـاء الاجتماعى للمجتمع المتخلف) (١) ٠

كما يذكر الدكتور الحسينى بأنه (لا مجال للتشاؤم حول قدرة المجتمعات المتخلفة على تحقيق نجاح فى برامج التصنيع خلال فترة قصيرة من الزمن)(٢) ٠٠

ويضيف الدكتور محمد محمود الجوهرى (بان تأثير وجود تراث مخالف ـ غريب عن المنطقة المحلية يمكن أن يكون له هذا الاثر وهو التعجيل بالزوال أو التعـديل الجـذرى (لما هو قديم) كما يمكن أن يكون له تأثير معاكس تماما ، ألا وهو حفز التراث القديم فى المنطقة على العناد والتشبث والاصرار على البقاء) (٣) ٠٠

والمراد بالتراث المخالف هنا أية مفاهيم أو ادوات جديدة تفد الى المجتمع كى يتقبلها والمراد بالتعجيـل وبالزوال أو التعديل الجذرى لما هو قديم زوال الجوانب السلبية البحتة فى عناصر التراث التى لا تتفق مطلقا مع المفاهيم الجديدة وتعديل الجوانب القابلة للاستمرار بحيث تتعايش مع التغيرات الجديدة وتمكن لها ، وحدوث التأثير العكسى فى هذه العملية الذى يشير اليه النص يتوقف بالدرجة الاولى على نوع المعالجة وطبيعة المداخل التى تتخذها وسائل التجديد والتحديث فى المجتمع فى تعاملها مع التراث الاجتماعى ٠

---

(١) علم اجتماع التنمية ص ١٦٧ مرجع سابق ٠

(٢) دراسات فى التنمية ص ١٠١ مرجع سابق ٠

(٣) د/ محمد محمود الجوهرى : التراث الشعبى بين الفلكلور وعلم الاجتماع مقال فى مجلة عالم الفكر المجلد الثالث العدد الاول ١٩٧١ م ص ١٠٩ ٠

فهى قد تهملها فيهملهـا وقد تستفزه فيرفضها ويقاومها ، خصوصا عندما تكون هذه التغييرات فى غير صالح المجتمع ولصالح فئة أو طبقة معينة ، ويتخذ منه مجرد وسيلة وأداة لتحقيق تلك المصالح ، وقد تعمل هذه التغييرات والتجديدات على فهم المجتمع وعناصر التراث المنظم لحياته وتعمل على تكيفه وتعديل مواقفه لصالحها فتنجح وبالذات حينما تكون هذه التغييرات والتحولات فى صالح المجتمع ومن أجله وليست موجهة ضده فانه حتما سيستجيب لها ويسهم فى انجازها لانها نابعة منه وتخصه بالدرجة الاولى (١) ٠

فالعمال قد يحطمون الآلة كما حدث ابان الثورة الصناعية فى أوربا لا لانهم يكفرون بها كحقيقة علمية وانجاز انسانى كبير ولكن لأنها قد تسببت فى بؤسهم واستغلالهم وصارت حركتها وانتاجها فى مصلحة القلة ممن يملكونها وضد مصلحتهم هم ،والفلاحون قد يحرقون المحاصيل ويسيئون استخدام المبيدات والمخصبات ٠٠ الخ ٠ اذا كان وجودهم على الارض الزراعية مجرد اجراء بعيشهم الضرورى، والعكس بالعكس صحيح حينما تكون علاقات الانتاج منطابقة مع ادوات الانتاج على اساس الملكية العامة التى تتطابق مع شكل العمل الجماعى فى المصنع والمزرعة فان المجتمع وقوى الانتاج فيه ستتقبل وتستوعب كل منجزات العلم والتكنولوجيا ونظمها وتطويرها ، لانها هى التى تملكها ولا تعيش معها فى تناقض ٠٠

ونحن لا نشك فى أن تجربة العمل التعاونى فى بلادنا رغم حداثتها هى المدخل الاجتماعى الامثل والاداة الحقيقية الناجحة لتحقيق اعداد المجتمع اليمنى وتكيفه واستيعابه السريع لكل مفاهيم ومضامين التنمية الحديثة ووسائلها الفنية والعلمية لأن ما تبادر الجماهير لعمله من أجل تطوير حياتها نحو الافضل لا يمكن ان تكفر به أو ترفض كل ما من شأنه مساعدتها على تحقيقه ٠٠

---

(١) عد الى ص ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ من هذه الدراسة ٠

الفصل السابع

الابعاد الاقتصادية والسياسية للعمل التعاوني

ان الابعاد الاجتماعية للتنمية والتى سبق الحديث عنها وعن ضرورة انطلاق التنمية من خلالهاوارتباطها بها باعتبار ذلك هو الاساس الذى لا غنى عنه لنجاح التنميـــة وتحقيق أهدافها فى التغيير والتقدم الاقتصادى والاجتمـــاعى فان التنمية فى حد ذاتها هى فى التحليل الاخير عملية انجـــاز اقتصادى واجتماعى ملموس على طريق التقدم الشامل لأى شعب من الشعوب النامية والمتخلفة ٠

فالتنميـــة بكل مســـاراتها ومداخلهـــا وأبعـــادها المختلفـــة مهما تنوعت بتنوع المجتمعـــات والظروف فان القاســم المشترك فيمـــا بينها جميعا هو البعد الاقتصادى البحت والارتبـــاط بعملية الانتـــاج وأدواته وعـــلاقاته التى تشكل فى النهاية المقياس الحاسم لمدى نجاح التنميـــة فى ذاتها كانجاز اقتصادى ملموس لصالح المجتمع ، فليس المهم فى الامر أن تنجح التنمية فى كسب المواقف الاجتماعية ومناصرتها وتعلن عن ارتباطها بمصلحة الجماهير وتعمـــل على تغيير مفاهيم الناس السلبية وتحويلهـــا الى مفاهيـــم ايجابية ٠٠٠ الخ ٠

لأن كل هذه الاجراءات ما لم ترتبط جوهريا بعمليـــة الانتـــاج وتحولاته الاقتصادية الجذرية والانجـــاز المباشر للمشاريع فانها (أى التنمية) تكون قد فقدت أهم مقومات وجودها ان لم يكن وجودها الحقيقى فعـــلا ، وتحولت الى عملية فجة ـ أشبه بعملية تربوية أو مفهوم دينى وأخـــلاقى مثالى قوامه النصح والارشـــاد والشرح والتفسير والتنظير للواقع من أماكن بعيدة ومتعالية عنه دون أن تعمل شيئا من

أجل تغييره ، وهذا ما تؤكده المقولة التاريخية المعروفه (بأن ليس المهم شرح هذا العالم وتفسيره بقدر ما أن المهمهوتغييره نحو الافضل) فالتنمية ليست تغييرا قيميا بقدر ماهي تغيير جذرى لاساسيات البناء الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع المتخلف(١) ٠٠ كما أن التخلف فى الاساس هو نتيجة لسيادة نمط انتاج متخلف « فتخلف قوى الانتاج كما يؤكد الدكتور الحسينى : يؤدى الى تخلف علاقات الانتاج تلك التى تحـد بدورها من التطور الممكن لقوى الانتاج ومن ثم تفرض علاقات اجتماعية ووعيا اجتماعيا متخلفين ، وهكذا يصبح التخلف نتيجة لسيادة نمط انتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتمـاعى متخلف »(٢) ٠٠ كما يؤكد « رونالد روبنسن» بأنه ما لم يتحرر البنيان الاجتماعى والسياسى فعلا فان زيادة المعونات الخارجية لن تسهم الا فى زيادة التفاوت بين الناس وفى القلق السياسى دون أن تشد أزر القوى الداخلية العاملة فى سبيـــل النمو الاقتصادى » (٣) ٠٠ فالى أى مدى استطاعت تجربة العمل التعاونى فى بلادنا أن تحقق هذا البعد الاقتصادى الاساسى فى وجودها كحركة تنموية حديثة فى بلد متخلف ؟

ان البديهية المسلمة التى لايختلف حولها اثنان فى مجتمعنا هى أن التجربة التعاونية قد انطلقت من هذا البعد نفسه وأنجزت من المشاريع الخدمية والاقتصادية رغم عمرها القصير الذى لم يتجاوز حتى الآن السنة الثالثة من البداية الحقيقية للعمـــل التعاونى أنجزت ما فاق كل التوقعات تماما سواء من حيث الامتداد وتغطية كل مناطق الجمهورية بالنشاط التعاونى ، أو من حيث انجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فى قلب مناطق الريف ، وفى مقدمتها طرق المواصلات وبناء المدارس ومشاريع مياه الشرب النقية والمستوصفات والمستشفيـــات الطبية كمرحلة أولى والاستعـــداد الآن للدخول فى المرحلة الثانية المتعلقة بالمشاريع الانتاجية المباشرة ٠

---

(١) علم اجتماع التنمية ص ١٦٧ مرجع سابق ٠

(٢) الحسينى وآخرون : دراسات فى التنمية ص ١١٩ مرجع سابق٠

(٣) ص ٧٩ رونالد روبنسون تنمية العالم الثالث مرجع سابق ٠

فتجربة العمل التعاونى التى تغطى الآن جميع مناطق الجمهورية تقريبا من خلال وجود ما يزيد على مائة وأربعين هيئة تطوير فى مختلف المناطق رغم أن هـذا الرقم لم يكن يتجاوز **الثلاثة وعشرين** هيئة عند تأسيس الاتحاد العـام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير فى ٢٤ مارس ١٩٠٣ م(١) وتضم هذه الهيئات فى عضويتها المفتوحة(٢) كل أبناء الريف تقريبا من عمال وفلاحين ، ولا تقل دائرة نشاط أى هيئة عن حجم دائرة المركز الحكومى للناحية وفق ما تنص عليـه القوانين واللوائح المنظمة للعمل التعاونى ، وقد استطاعت هذه الهيئات أن تنجز خلال مدة لا تتجاوز الثـلاث سنوات شق ما يزيد على ٧٠٠ خط طريق فرعى للسيارات الىمختلف المناطق الريفية والجبلية الصعبة يتجاوز مجموع طولهـا ٦٠٠٠ كيلو متر كما استطاعت انجـاز بنـاء وتشغيـل أكثر من ٦٨٠ مدرسـة ابتدائية وأكثر من ٨٥٠ مشروع ميـاه ما بين حفر آبار وترميم سـدود ونقـل منابع ميـاه سطحية لتمويل القـرى بمياه الشرب النقيـة ، ومن بين ثلاثة وعشرين مشروع مياه رئيسى فى المدن الرئيسية لثمان محافظات قام التعاون بتنفيذ ثمانية عشر منها بمفرده وشارك الدولة فى ثلاثة منها وانفردت الدولة باثنين منها هما مشروع مدينة تعز ومدينة الحديدة حيث نفذ هذان المشروعان قبل بداية التجربة التعاونية وتشكيل هيئات التطوير فى هاتين المدينتين (٣) ..

اضافة الى انجاز ما لا يقل عن سبعين مرفقا للصحـة العـامة ما بين اقامة مستشفى متكامل الى بنـاء مراكز ومستوصفات صحية وترميم واصلاح مرافق صحية موجودة وتشغيلها ، بالاضافة الى انجاز العديد من المشاريع الاخرى المتعلقة بحملات التشجير ومحو الامية ونشر الوعى التعاونى

---

(١) وثائق المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام وثيقة رقم (٢) .

(٢) انظر الجديد فى التنمية ص ١٠٠ وما بعدها مرجع سابق .

(٣) كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ م الصادر عن الجهـاز المركزى للتخطيط ص ٧٣ .

والصحى والثقافى والتى تعرف بالمشاريع المتنوعة بمساعدة واشراف الاجهزة المركزية للتعاون فى الاتحاد العام ومجالس التنسيق فى المحافظات ٠

وميزة هذه المشاريع وأهميتها لاتتوقف عند مجرد حجمها وعددها كما هو واضح بقدر ما تتوقف أيضا على نوع المردود الاقتصادى والاجتماعى الضخم منها ، كونها تنتشر فى مناطق بأعماق الريف ما كان مقدرا لأى جهود رسمية أو فردية أن تصل اليها فى المدى القريب أو البعيد ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان انجازها قد تم بحد أدنى لا يصدق من التكاليف الفعلية لاسباب كثيرة يأتى فى مقدمتها المشاركة فى الجهد الجماعى والتطوعى فى العمل والاستفادة من كل الامكانيات البيئية المحلية المتاحة الى أقصى حد من توفير مواد البناء والتجهيزات والحصول عليها فى معظم الحالات بدون مقابل ، كحملات التبرع بالاخشاب والاحجار ووسائل النقل والتفجير التقليدية التى ما تزال تصنع محليا من بارود وغيره ٠٠

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن هذه البيانات والمعلومات الاحصائية عن المشاريع التعاونية هى بيانات أولية وأقل مما هو متحقق بالفعل لانه لم تتمكن الاجهزة الفنية فى الاتحاد والهيئات من تنظيم واحصاء المشاريع التعاونية نظرا لتخلف هذا الجانب فى ادارة العمل التعاونى من ناحية ولان المشاريع تقوم على أساس المبادرات الشعبية للهيئات والمواطنين ولاتخضع للتوجيه أو التحديد المركزى لأى جهة رسمية فى الدولة بما فى ذلك الاجهزة المركزية للعمل التعاونى نفسها كالاتحاد العام ومجالس التنسيق التى يقتصر دورها على التنسيق والتقييم الفنى للمشاريع وتقديم الدعم المالى والمشورة الفنية ٠

وتوضح الجداول والبيانات الاحصائية التالية والتى استطاعت الادارة العامة للتخطيط فى الاتحاد العام أن تتوصل

اليها مؤخرا الملامح العامة لحجم الانجاز الاقتصادى والاجتماعى للعمل التعاونى فى الفترة الماضية والمؤشرات البارزة لامكانيات هذه التجربة فى المستقبل ، ومن الاهمية بمكان أن يلاحظ القارىء أو الدارس وهو يراجع هذه الاحصاءات ويقيمها الآتى :

(ا) أن ما يقرب من ٥٠٪ من عدد الهيئات فى مختلف المحافظات لم يتاتى ادراج منجزانها ضمن هذه الاحصاءات ، لا لأنه لا يوجد لديها انجازات أومشاريع بل هو عدم الوعى الاحصائى وعدم تقدير أهمية الاهتمام بهذا الجانب وتقديم المعلومات والبيانات التى تطلب منهم الى الاتحاد العام فى المواعيد المطلوبة والمواصفات السليمة ٠

(ب) أن تقدير التكاليف الموضحة للمشاريع قد تم وضعها من قبل الادارة العامة للتخطيط على أساس متوسط التكلفة للمشاريع المماثلة التى تنفذها أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط وليس على أساس التكلفة الفعلية لمشاريع التعاون التى تقل كثيرا عن اجمالى التكلفة المشار اليها ، حيث تشكل الارقام فى العمود الاول تحت بيان الجهات المساهمة والذى يشير الى الانفاق النقدى الحقيقى من الاموال المركزية للهيئات التعاونية والاتحاد فى المشاريع ، أما العمود الثانى الذى يشير الىمساهمة المواطنين فهويشير الىقيمةالجهد العينى الذى يقدمه المواطنون فى تنفيذ المشاريع والذى يتجسد فى العمل اليدوى الجماعى الذى يقوم به المواطنون فى كل المشاريع التعاونية فى مناطقهم من طرقات ومدارس وغيرها اضافة الى المساهمات العينية الممكنة فى المواد المحلية ووسائل النقلوالمرافق والادوات والاموال اذا لزم الامر ٠

جدول رقم (١)

منجزات هيئات التعاون في مجال الطرقات

اسم المحافظة	عدد الهيئات في االلواء			حجم المشاريع	
	الهيئات التى أرسلت منجزاتها	الهيئات التى لم ترسل منجزاتها	اجمالى الهيئات	عـــدد المشاريع	أجمالى الطول بالكم
صنعاء	٩	٢٢	٣١	٣٠	٤٧٦
تعز	١	٧	١٨	٨٤	٧٥٥ر٠٢
الحديدة	٤	١٢	١٦	٥	٤٩
اب	١٨	—	١٨	٢٣٩	١٥٠٢
ذمار	٦	—	٦	٤٠	٩٩٢
حجه	١٥	١٠	٢٨	٤٥	٤١٩
البيضاء	٣	٤	٧	١٥	٢٢٧
المحويت	٦	١	٧	٣٢	٢٤٢
صعده	٨	٢	١٠	٢٩	٤٢٤
مأرب	—	٤	٤		
المجموع	٨٠	٦٢	١٤٥	٥١٩	٥١٠٦ر٠٢

تابع جدول رقم (١)

اجمالى التكاليف بالريال	الجهات المساهمة			مشاريع لم تقيم تكاليفها بعد
	التعاون	المواطنون	الدولة	
١٢ر٢٥٩ر٣٦٠	٢ر٩٩٢ر٠٧٩	٩ر٢٦٧ر٢٨١	—	٩
١٨ر٨٧٩ر٦٢٥	٩ر١٥٥ر٩٤٣	٩ر٧٢٣ر٦٨٢	—	١
١ر٢٢٥ر٠٠٠	٤٢٥ر٠٠٠	٨٠٠ر٠٠٠	—	١
٣ر٥٥٠ر٠٠٠	٨ر١٩١ر٣٣٧	٢٩ر٣٥٨ر٦٦١	—	٢٩
٢٤ر٤٨٠ر٠٠٠	٤ر٥٢٣ر٣٤٧	٢٠ر٢٧٦ر٦٥٣	—	٢
١٠ر٥٢٧ر٣٤٦	٣ر٥٤٤ر٠١٣	٦ر٩٨٣ر٣٣٣	—	٥
٥ر٦٧٥ر٠٠١	١ر٨٩١ر٦٦٧	٣ر٧٨٣ر٣٣٤	—	٠
٦ر٢٣٦ر٠٠٠	٩٦٤ر٥٨١	٥ر٢٧١ر٤١٩	—	٨
١١ر١٠٠ر٠٠٠	٣ر٧٠٠ر٠٠٠	٧ر٤٠٠ر٠٠٠	—	٥
١٢٨ر٢٥٢ر٣٣٢	٣٥ر٣٨٧ر٩٦٧	٩٢ر٨٦٤ر٣٦٣	—	٦٠

جدول رقم (٢)

منجزات هيئات التعاون الاهلى للتطوير
فى مجــال التعـليم

اسم المحافظة	عدد الهيئات فى اللواء			حجم المشاريع		
	الهيئات التى أرسلت منجزاتها	الهيئات التى لم ترسل منجزاتها	اجمالى الهيئات	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد المرافق
صنعاء	٨	٢٣	٣١	٨٢	٢١٢	٨
تعز	١٢	٦	١٨	١١٦	٢٣٩	
الحديده	٨	٨	١٦	٥٦	٩١	١٤
اب	١٤	٤	١٨	١٢٥	٣٩٩	
ذمار	٦	—	٦	٧٨	٢٦٣	١٧
حجه	١٦	١٢	٢٨	٤٥	٧١	١٤
البيضاء	٤	٣	٧	٦٠	٢٨٦	٤٧
المحويت	٢	٥	٧	١١	٢٣	
صعده	٤	٦	١٠	٧	١٢	
مأرب	—	٤	٤			
المجموع	٧٤	٧١	١٤٥	٥٨٠	١٥٩٦	١٠٠

تابع جدول رقم (٢)

اجمالي التكاليف بالريال	الجهات المساهمة: التعاون	الجهات المساهمة: المواطنون	الجهات المساهمة: الدولة	مشاريع لم يتم تكاليفها
٤ر٢٤٠ر٠٠٠	٢ر١٢٠ر٠٠٠	٢ر١٢٠ر٠٠٠		٩
٤ر٧٨٠ر٠٠٠	٢ر٠٦٦ر٤٤٧	٢ر٧١٣ر٥٥٣		٥
٣ر٦٠٦ر٠٠٠	٢ر٧٣٩ر٢٣٣	٨٦٦ر٧٦٧		٣
٧ر٨٧٠ر٠٠٠	٢ر٨٩٥ر٠٠١	٤ر٧٦١ر٢٠٩	٢١٣ر٦٩٠	١٨
٥ر٢٦٠ر٠٠٠	١ر٣٦٦ر٥٠٠	٣ر٨٥٦ر٠٠٠	٣٧ر٥٠٠	٢
٢ر٠٨٣ر٧٢٢	١ر١٥٧ر٠٥٥	٧٨٦ر٦٦٧	١٤٠ر٠٠٠	
٥ر٧٢٠ر٠٠٠	٢ر٩١٩ر٩٩٩	٢ر٧٦٠ر٠٠١	٤٠ر٠٠٠	١
٤٦٠ر٠٠٠	١٥٣ر٣٣٣	٣٠٦ر٦٦٧		٢
٢٤٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠		٦
٣٤ر٢٩٥ر٧٢٢	١٥ر٤٩٧ر٥٦٨	١٨ر٣٣٠ر٩٦٤	٤٣١ر١٩٠	٤٦

جدول رقم (٣)
منجزات هيئات التعاون الاهلى
فى مجال الميـــاه

اسم المحافظة	عدد الهيئات فى اللواء			عدد المشاريع
	الهيئات التى أرسلت منجزاتها	الهيئات التى لم ترسل منجزاتها	اجمالى الهيئات	
صنعاء	٨	٢٣	٣١	٢٢٣
تعز	١٠	٨	١٨	٣٤
الحديدة	٩	٧	١٦	٢٦
اب	١٤	٤	١٨	٢١٨
ذمار	٦	—	٦	٩٤
حجه	٨	٢٠	٢٨	٧١
البيضاء	٥	٢	٧	١٦٨
المحويت	١	٦	٧	٦
صعده	٢	٨	١٠	١٢
مأرب	—	٤	٤	
	٦٣	٨٢	١٤٥	٨٥٢

تابع جدول رقم (٣)

اجمالى التكاليف بالريال	الجهات المساهمة: التعاون	الجهات المساهمة: المواطنون	الجهات المساهمة: الدولة	مشاريع لم يتم تكاليفها بعد
٦٧٨ر١٧٦	٣٨١ر٠٦٢	٢٩٧ر١١٤	—	
٢ر٣٦٠ر٠٣١	١ر٥٧٨ر٢٩٨	٧٨١ر٧٣٣	—	١٠
٣٤٢ر٤٠٠	١٨٢ر٠٠٠	١٦٠ر٤٠٠	—	٢٢
٣ر٦١٩ر٨٣٨	٣ر٠٥٩ر٣٥٩	٨٥٢ر٤٤٣	٨ر٠٠٠	٤٥
٨٨٣ر٥٠٠	٥٩٨ر٥٠٠	٢٨٥ر٠٠٠	—	٩
١ر٤٠١ر٨٤٢	١ر٠٢٩ر٩٨٠	٣٧١ر٨٥٧	—	٢٥
٨٥٥ر٠٠٠	٢٨٥ر٠٠٠	٥٧٠ر٠٠٠	—	٩
٥١ر٥٢٥	٤ر٥٢٥	٣٧ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٣
١٠ر٤٩٢ر٣١٢	٧ر١١٨ر٧٦٥	٣ر٣٥٥ر٥٤٧	١٨ر٠٠٠	١٢٣

جدول رقم (٤)
منجزات هيئات التعاون الاهلى
فى مجال الصحـــة

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء: اليهئات التى أرسلت منجزاتها	الهيئات التى لم ترسل منجزاتها	اجمالى الهيئات	حجم المشاريع: عدد المشاريع	عدد الاقسام	عدد المرافق
صنعاء	١	٣٠	٣١	٢		
تعز	٨	١٠	١٨	١٥		
الحديده	٤	١٢	١٦	٥		
اب	١	١٨	١٩	١		
ذمار	٣	٣	٦	٣		
حجه	٤	٢٤	٢٨	٤	١٠	٨
البيضاء	٤	٣	٧	٧		
المحويت	١	٦	٧	١		
صعده	١	٩	١٠	١		
مأرب			٤			
المجموع	٢٧	١١٩	١٤٦	٣٩	١٠	٨

تابع جدول رقم (٤)

اجمالى التكاليف بالريال	الجهات المساهمة: التعاون	الجهات المساهمة: المواطنون	الجهات المساهمة: الدولة	مشاريع لم تقيم تكاليفها بعد
٩٦٩ر٩٣٠	٥٠٥ر٩٣٠	٤٦٤ر٠٠٠		
١٩٤ر٦٧٠	١٩٤ر٦٧٠			٢
				—
٣١٧ر٠٠٠	٣١٧ر٦٠٠			١
				١
				٤
				٧
				١
				١
١ر٤٨٢ر٢٠٠	١ر٠١٨ر٢٠٠	٤٦٤ر٠٠٠		١٧

جدول رقم (٥)
منجزات هيئات التعاون الاهلى
فى مجال المشاريع المتنوعة

اسم المحافظة	عدد الهيئات فى اللواء			عــــدد المشاريع
	الهيئات التى أرسلت منجزاتها	الهيئات التى لم ترسل منجزاتها	اجمــــالى الهيئات	
صنعاء	١	٣٠	٣١	١٠
تعز	٤	١٤	١٨	٥٠
الحديدة	٥	١١	١٦	٢٥
اب	٤	١٥	١٩	١٧
ذمار	٣	٣	٦	١٠
حجه	—	—		٢٨
البيضاء				٧
المحويت	١	٦	٧	٣
صعده	٣	٧	١٠	٤
مأرب				
المجموع	٢١	٨٦	١٠٧	١٥٤

تابع جدول رقم (٥)

اجمالى التكاليف بالريال	الجهات المساهمة: التعاون	المواطنون	الدولة	الاتحاد العام	مشاريع لم تقيم تكاليفها بعد
٥ر٢٧٧ر١١٢	٣ر٩٠٠ر٠٠٠		١٠٣ر٠٥٥	٢٠٠ر٠٠٠	
٧١٨ر٨٥٧	٧١٨ر٨٥٧				٥
٢٢٠ر٧٩٦	٢١٤ر٢٩٦	٦ر٥٠٠			١
					١٠
					٣
٦ر٢١٦ر٧٦٦	٤ر٨٣٣ر١٥٣	٦ر٥٠٠	١٠٣ر٠٥٥	٢٠٠ر٠٠٠	١٩

واذا كانت تلك هى ملامح الانجاز الذى حققته التجربة التعاونية فى الفترة الماضية فان ملامح المستقبل تبشر بما هو أهم وأكبر حيث يتبنى التعاونيون خطة طموحة للخمس السنوات القادمة والتى لا نريد أن نستبق الزمن فى تحليلها حيث سنكتفى بمجرد الاشارة الى خطوطها العريضة حيث، يطمح التعاونيون فى شق ما يزيد على ثمانية آلف كيلومترا من الطرقات الفرعية وبناء أكثر من ألف وخمسمائة مدرسة ابتدائية متكاملة وأكثر من ألف ومائتين مرفقا صحيا ومايزيد على ثلاثة آلف وسبعمائة مشروع مياه اضافة الى العديد من المشاريع المتنوعة ٠

كما يتبنى الاتحاد العام مجموعة من المشاريع التعاونية المركزية خلال الخمس السنوات القادمة تتمثل فى تكوين خمس وحدات ميكانيكية متكاملة لاعمال الحفر ، وخمس وحدات مماثلة لاعمال الشق لخدمة المشاريع التعاونية للهيئات ومشاريع التنمية بشكل عام ، اضافة الى اقامة دار تعاونية للطباعة والنشر واقامة خمسين جمعيةتعاونيةزراعية « مزارع تعاونية » واثنا عشر مشتلا مركزيا فى المحافظات لزراعة الغابات والاشجار الاقتصادية ، واقامة مركز للدراسات والبحوث التعاونية وغير ذلك مما يتبناه الاتحاد من المشاريع التعاونية ذات الطابع المركزى ، وفى مايلى أهم البيانات الاحصائية لخطط هيئات التعاون المستقبلةومشاريعها وتكاليفها ٠٠ الخ وكذلك الاتحاد العام والمتضمنة فى الخطة الخمسية القادمة ٠

جدول رقم (٦)

خلاصة الخطة الخمسية لهيئات التعاون الاهلى للتطوير

« فى مجـــال الطرقات »

اسم المحافظة	حجم المشروعات: من ١ــ٢٠ كم — عدد المشاريع	من ١ــ٢٠ كم — الطول بكم	من ٢٠ــ٣٠ كم — عدد المشاريع	من ٢٠ــ٣٠ كم — الطول بكم	أكثر من ٣٠ كم — عدد المشاريع	أكثر من ٣٠ كم — الطول بكم	اجمالى عدد المشاريع	اجمالى الطول بـ/كم
صنعاء	١٠٥	٧٩١	١٠	٢١٧	٩	٣٩٢	١٢٤	١٤٠٠
تعز	٨٠	٦٢٣	١٩	٤٧٦	١٦	١٫٠١٥	١١٥	٢١١٤
الحديدة	٣٥	٢٦٧	٦	٥٠	٣	١٤٣	٤٤	٤٦٠
اب	١٢٤	٦٨٩	٣	٦٣	٤	١٦١	١٣٢	٩١٣
ذمار	١٨	٢٠٤	٥	١٤٣	٩	٥٤٦	٣٢	٨٩٣
حجه	٣	٣٦			٣	١١٠	٦	١٤٦
صعده	١٨	٢١٠	٩	٢٣٥	٦	٢٠٣	٣٣	٦٤٨
البيضاء	٣	١٩	٨	١٩٠	٥	٢٥٥	١٦	٤٦٤
المحويت	٣٩	٣٠٤	٤	٩٢	٣	١١٠	٤٦	٥٠٦
مأرب			٢	٥٧	٣	٢٥٩	٥	٢١٦
المجموع	٤٢٥	٣٫١٤٣	٦٧	١٫٥٥٣	٦١	٣٫٠٩٤	٥٥٣	٧٫٧٦٠

تابع جدول رقم (٦)

الهيئات التي أرسلت خططها	الهيئات التي لم ترسل	اجمالي عدد الهيئات	اجمالي التكاليف	الجهات المساهمة		
				المواطنون	التعاون	الدولة
٢٠	١١	٣١	١١٥ر٧٠٧ر٥٠٠	٤٦ر٨٢٢ر٨١٢	٤٦ر٨٢٢ر٨١٢	٢١ر٨٩٦ر٨٧٥
١٦	٢	١٨	١٧٨ر٨٣٧ر٥٠٠	٦٦ر٥٣٥ر٩٣٧	٦٦ر٥٣٥ر٩٣٧	٥٠ر٨٣١ر٢٥٠
١٠	٦	١٦	٤٠ر١٩٧ر٥٠٠	١٦ر٤٣٦ر٨٧٥	١٦ر٤٣٦ر٨٧٥	٧ر٣٢٣ر٧٥٠
١٢	٧	١٩	٧٦ر٨٨٧ر٦٠٠	٣٥ر٧٣٢ر٨٦٢	٣٥ر٧٣٢ر٨٦٢	٨ر٤٢١ر٨٧٥
٦	—	٦	٧٧ر٨٤٥ر٠٠٠	٢٥ر٥٦٠ر٩٣٧	٢٥ر٥٦٠ر٩٣٧	٢٧ر٠١٥ر٦٢٥
٢١	٧	٢٨	٧٩ر١٨٧ر٥٠٠	٣١ر٤٠١ر٥٦٥	٣١ر٤٠١ر٥٦٥	١٦ر٣٨٤ر٣٧٥
٧	٣	١٠	٥٦ر٧٠٠ر٠٠٠	٢١ر٣٣٩ر٠٦٢	٢١ر٣٣٩ر٠٦٢	١٤ر٠٢١ر٨٧٥
٤	٤	٨	٤٣ر٣٢٥ر٠٠٠	١٣ر٦٢٨ر١٢٥	١٣ر٦٢٨ر١٢٥	١٥ر٩٦٨ر٧٥٠
٦	١	٧	٤٤ر٢٧٥ر٥٠٠	١٨ر٧٢٥ر٠٠٠	١٨ر٧٢٥ر٠٠٠	٦ر٨٢٥ر٠٠٠
٢	٢	٤	١٨ر٩٠٠ر٠٠٠	٥ر٣٤٨ر٣٨٧	٥ر٣٤٨ر٢٨٧	٨ر٢٠٣ر١٢٥
١٠٤	٤٣	١٤٧	٧٣١ر٨٦٢ر٦٠٠	٢٨١ر٥٣١ر٥٦٢	٢٨١ر٥٣١ر٥٦٢	١٦٨ر٧٩٩ر٤٧٦

جدول رقم (٧)

خلاصة الخطة الخمسية لهيئات التعاون الاهلى للتطوير
« فى مجال التعليم »

اسم المحافظة	حجم المشروع بعدد الفصول						اجمالى عدد المرافق	اجمالى عدد الفصول	اجمالى عدد المدارس	
	١	٢	٣	٤	٥	٦			عدد الفصول	عدد المدارس
صنعاء	١١	٥٩	٢٠٥	٣٧	٥	٩	١٣٢	١٠١١	٥	١٦٨
تعز	١٨٠	٦٩	٨٩	٥٨	١٧	٤٩	٣٣٦	١١٩٦	٣	١٩٩
الحديدة	٤	٥٠	٦٤	١١	١	٢٩	١٤٣	٥١٨	٢	٨٦
اب	٤٢	٨٨	١٦٢	٣٤	٢	٥٨	٧٠	١١٤٤	٤	١٩٠
ذمار	٥	٤	١٠٠	١١		٨	١١٣	٤٠٦	٥	٦٧
حجه	٦٢	١٨١	٣٩	٢٣	١	٧٠	٩٠	١٠٥٥	٥	١٧٥
صعده		٤٧	١٣				٧٥	١٢٣	٣	٢٠
البيضاء	٣	.	٢٤	٢٣	٢	٢٨	١٠	٣٤٥	٥	٥٧
المحويت	٢	٥٩	٢٩	١٥		٣	٩٠	٣٢٠	٢	٥٣
مأرب			١٨			٥		٨٤		١٤
المجموع	٣٠٩	٥٥٧	٧٤٣	٢١٢	٢٨	٢٥٩	١٠٥٩	٦٢٠٢	٣٤	١٠٣٤

تابع جدول رقم (٧)

الدولـــة	التعـاون	المواطنون	التكلفة الاجمـالية	إجمالي المباني	المباني التي لم تسلم	المباني التي تم تسليمها
		الجهـــات المسـاهمة				
١٧ر٢٧٢ر٥٠٠	١٧ر٢٧٢ر٥٠٠	١٧ر٢٧٢ر٥٠٠	٥١ر٨١٧ر٥٠٠٠	٣١	٨	٢٢
٢١ر٢٦٢ر٥٠٠	٢١ر٢٦٢ر٥٠٠	٢١ر٢٦٢ر٥٠٠	٦٣ر٧٨٧ر٥٠٠	١٨	٢٨	١٦
٩ر٠٦٥ر٠٠٠	٩ر٠٦٥ر٠٠٠	٩ر٠٦٥ر٠٠٠	٢٧ر١٩٥ر٠٠٠	١٦	٢	١٤
١٨ر٦٦٢ر٦٥٢	١٨ر٦٦٢ر٦٥٢	١٨ر٦٦٢ر٦٥٢	٦١ر٩٨٧ر٩٥٧	١٩	٣	١٦
٧ر١٢٢ر٥٠٠	٧ر١٢٢ر٥٠٠	٧ر١٢٢ر٥٠٠	٢١ر٣٦٧ر٥٠٠	٦	—	٦
١٨ر٤٦٢ر٥٠٠	١٨ر٤٦٢ر٥٠٠	١٨ر٤٦٢ر٥٠٠	٥٥ر٣٨٧ر٥٠٠	٢٨	٥	٢٣
٢ر٣٢٧ر٥٠٠	٢ر٣٢٧ر٥٠٠	٢ر٣٢٧ر٥٠٠	٦ر٩٨٢ر٥٠٠	١٠	٣٠	٧
٦ر٠٣١ر٦٦٦	٦ر٠٣١ر٦٦٦	٦ر٠٣١ر٦٦٦	١٨ر٠٣٥ر٠٠٠	٨	٢	٨
٥ر٦٠٠ر٠٠٠	٥ر٦٠٠ر٠٠٠	٥ر٦٠٠ر٠٠٠	١٦ر٨٠٠ر٠٠٠	٧	١	٦
١ر٤٧٠ر٠٠٠	١ر٤٧٠ر٠٠٠	١ر٤٧٠ر٠٠٠	٤ر٤١٠ر٠٠٠	٤	٢	٢
١٠٩ر٢٧٧ر٣١٨	١٠٩ر٢٧٧ر٣١٨	١٠٩ر٢٧٧ر٣١٨	٣٢٧ر٨٣٠ر٤٥٧	١٤٧	٢٦	١٢١

جدول رقم (٨)

خلاصة الخطة الخمسية لهيئات التعـــاون الاهلى للتطوير
« فى مجال الصحة »

اسم المحافظة	حجم المشروع: عدد مستوصفات	عدد أقسام	عدد المصحات	عدد أقسام	الهيئات التي أرسلت خططها	الهيئات التي لم ترسل	اجمالي عدد الهيئات
صنعاء	٤	٢٦	٣٧	١١٤	١٧	١٤	٣١
تعز	١٦	٩٦	٩١	٢٨٦	١٥	٣	١٨
الحديدة	٢٠	٨٤	—	—	١١	٥	١٦
اب	١٣	٨٧	٧	١٣	٩	١٠	١٩
ذمار	٣	١٣	١٨	٥٦	٦	—	٦
حجه	١٢	٨٤	١٥	٣٤	١١	١٧	٢٨
صعده	—	—	٦	١٦	٤	٦	١٠
البيضاء	١١	٥٧	١	٣	٨	—	٨
المحويت	٦	٤٠	—	—	٦	١	٧
مأرب	١	٨	٣	١٢		٢	٤
	٨٦	٤٩٥	١٧٨	٥٣٤	٨٩	٥٨	١٤٧

تابع جدول رقم (٧)

اجمالى التكاليف	الجهات المساهمة		
	المواطنون	التعاون	الدولة
٦ر٢٧٣ر٧٥٠	٣ر١٣٦ر٨٧٥	١ر٥٦٨ر٤٣٧	١ر٥٦٨ر٤٣٧
١٥ر٨٤٦ر٢٥٠	٧ر٩٢٣ر١٢٥	٣ر٩٦١ر٥٦٢	٣ر٩٦١ر٥٦٢
٣ر٥٩١ر٠٠٠	١ر٧٩٥ر٥٠٠	٨٩٧ر٧٥٠	٨٩٧ر٧٥٠
٣ر٩٨٧ر٢٥٠	١ر٩٩٣ر٦٢٥	٩٩٦ر٨١٢	٩٩٦ر٨١٢
٢ر٤٥٠ر٠٠٠	١ر٢٢٥ر٠٠٠	٦١٢ر٥٠٠	٦١٢ر٥٠٠
٥ر٢٠٦ر٢٥٠	٢ر٦٠٣ر١٢٥	١ر٣٠١ر٥٦٢	١ر٣٠١ر٥٦٢
٧٠٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠	١٧٥ر٠٠٠	١٧٥ر٠٠٠
٢ر٦٢٥ر٠٠٠	١ر٣١٢ر٥٠٠	٦٥٦ر٢٥٠	٦٥٦ر٢٥٠
١ر٨٣٧ر٥٠٠	٩١٨ر٧٥٠	٤٥٩ر٣٧٥	٤٥٩ر٣٧٥
٧١٧ر٠٠٠	٣٥٨ر٥٠٠		١٧٩ر٢٥٠
٤٣ر٢٣٤ر٠٠٠	٢٢ر٠١٧ر٠٠٠	١١ر٠٠٨ر٥٠٠	١١ر٠٠٨ر٥٠٠

جدول رقم (٩)

خلاصة الخطة الخمسية لهيئات التعاون الاهلى للتطوير

« فى مجال المياه

اسم المحافظة	حجم المشروع: آبار ارتوازية	آبار عادية	خزانات	سدود وبرك	اجمالى المشاريع	الهيئات التى أرسلت خططها	الهيئات التى لم ترسل	اجمالى عدد الهيئات
صنعاء	٥٧	١٨٢	١٩	٦٥٦	١٩٤٩	١٩	١٢	٣١
تعز	٤٣	٢٣٣	٣٠	١٣١	٤٣٧	١٥	٣	١٨
الحديدة	٤٠	٢٦	١٤	١٩	٩٩	١٤	٢	١٦
اب	٤١	٧٦	٣٧٧	١٥٣	٦٢١	١٧	٢	١٩
ذمار	١١	٧٨	٦	٩٩	١٩٤	٦	—	٦
حجه	٢٠	١٠٥	٢٨	٤٣	٢٤٨	٢٢	٦	٢٨
صعده		١٦		١٨	٣٢	٦	٤	١٠
البيضاء	١٢	٢	١٤	١	٢٦	٨	—	٨
المحويت	٨		٤	٨٨	١٠٠	٦	١	٧
مأرب			١١		١١	١	١	٢
المجموع	٢٣٢	٧١٨	٥٠٣	١٣٠٨	٣٫٧١٧	١١٤	٣١	١٤٥

تابع جدول رقم (٩)

التكلفة الاجمالية	الجهات المساهمة: المواطنون	التعاون	الدولة
٢٠ر٣٩٥ر٧٢٥	١٠ر١٩٧ر٨٦٢	٥ر٠٩٨ر٩٣١	٥ر٠٩٨ر٩٣١
١٧ر٨٨٨ر٧٤٥	٨ر٩٤٤ر١٧٢	٤ر٤٧٢ر١٨٦	٤ر٤٧٢ر١٨٦
٩ر٢٦٣ر٢٩٥	٤ر٦٣١ر٣٤٧	٢ر٣١٥ر٨٢٣	٢ر٣١٥ر٨٢٣
١٩ر٧٦٤ر٦٦٦	٩ر٨٨٢ر٣٣٣	٤ر٩٤١ر١٦٦	٤ر٩٤١ر١٦٦
٣ر٤١٦ر٥٠٠	١ر٧٠٨ر٢٥٠	٨٥٤ر١٢٥	٨٥٤ر١٢٥
٥ر٣١٢ر٢٢٧	٢ر٦٥٦ر١١٣	١ر٣٢٨ر٠٥٦	١ر٣٢٨ر٠٥٦
١ر٢٩١ر٥٠٠	٦٤٥ر٧٥٠	٣٢٢ر٨٧٥	٣٢٢ر٨٧٥
٧ر٠٣٥ر٠٠٠	٣ر٥١٧ر٥٠٠	١ر٧٥٨ر٧٥٠	١ر٧٥٨ر٧٥٠
٨ر٤٩٥ر٦٢٠	٤ر٢٤٧ر٨١٠	٢ر١٢٣ر٩٠٥	٢ر١٢٣ر٩٠٥
	٣٦٣ر١٢٥	١٨١ر٨٦٢	١٨١ر٨٦٢
٩٣ر٥٨٩ر٥٢٨	٤٦ر٧٩٤ر٧٦٢	٢٣ر٣٩٧ر٢٧٩	٢٣ر٣٩٧ر٣٧٩

جدول رسم (١٠)

خلاصة اجمالى الخطة الخمسية للاتحاد العام وتكاليفها بالريال اليمنى

النـــوع	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧	١٩٧٧ ـ ١٩٧٨
وحدات حفر		٢ر١٩٢ر٠٠٠
وحدات شق		٣ر٥٢٧ر٥٠٠
قطع غيار وحدات الحفر		٧٠ر٥٥٠
قطع غيار وحدات الشق		٤٣ر٨٤٠
مرتبات عمال الحفر		٢٥٢ر٠٠٠
مرتبات عمال الشق		٣٧٣ر٦٠٠
المبانى والاراضى	٢ر٨٠٠ر٠٠٠	١ر١٠٠ر٠٠٠
دراسات وتصميمات	٣٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
جمعيات زراعية ومشاتل للتشجير		١ر٦٠٠ر٠٠٠
دراسات وأبحاث تعاونية	٦٠ر٠٠٠	٣١٥ر٠٠٠
وسائل نقـــل	٢٢٠ر٠٠٠	٢٢٠ر٠٠٠
مفروشات وأثاث وتجهيزات أخرى	٨٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠
مطـــــابع		١ر٥٠٠ر٠٠٠
تدريب فى الداخل والخارج	١٥٠ر٠٠٠	٥٦٠ر٠٠٠
آلات ومستلزمات فنية أخرى	٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
مصروفات عامة	١ر٤٢٢ر١٠٠	١ر٩٤٩ر٢٥٠
مصروفات تحويلية	٥٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
المرتبات وما فى حكمها	١ر٥٣٨ر٢٩٤	٢ر٧٩٦ر٨٣٧
مواد بترولية لوحدات الشـــق والحفـــر		٣٤٦ر٢٣٧
يضاف ٥٪ فارق احتياطى طـــــوارىء	٣٤٢ر٥١٩	٩٢٧ر٣٤٥
اجمـــــالى	٧ر١٩٢ر٩١٣	١٩ر٤٧٤ر٢٥٩

تابع جدول رقم (١٠)

تابع جدول رقم (١٠)

١٩٧٨ ـ ١٩٧٩	١٩٧٩ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨١	اجمـــالى
٤ر٣٨٤ر٠٠٠	٢ر١٩٢ر٠٠٠	٢ر١٩٢ر٠٠٠	١٠ر٩٦٠ر٠٠٠
٣ر٥٢٧ر٥٠٠	٧ر٠٥٥ر٠٠٠	٣ر٥٢٧ر٥٠٠	١٧ر٦٣٧ر٥٠٠
	٧٩٨ر٦٠٠	٦٧٠ر٢٢٥	١ر٧٨٦ر٢٠٠
١٥٣ر٤٤٠	٢٩٢ر٠٤٠	٤١٦ر٤٨٠	٩٠٥ر٨٠٠
٥٥ر٤٠٠	٨٦٩ر٤٠٠	١ر٥١٢ر٠٠٠	٣ر١٨٧ر٤٠٠
١ر٢٣٢ر٨٨٠	١ر٧١٨ر٥٦٠	٢ر١٤١ر٦٠٠	٥ر٤٦٦ر٦٤٠
٩٠٠ر٠٠٠	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠	١٢ر٣٠٠ر٠٠٠
٦٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٢٩٠ر٠٠٠
٧٨٠ر٠٠٠	٨٤٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤ر٢٢٠ر٠٠٠
٣٥٣ر٠٠٠	٣٥٣ر٠٠٠	٣٩٨ر٦٠٠	١ر٤٧٩ر٦٠٠
١٢٥ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠	١ر٢١٥ر٠٠٠
١٢٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
			١ر٥٠٠ر٠٠٠
٦٠٠ر٠٠٠	٧٥٠ر٠٠٠	٨٥٠ر٠٠٠	٢ر٨٦٠ر٠٠٠
١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٧٥٠ر٠٠٠
٢ر٢١٠ر٣٦٤	٢ر٤٢٥ر٥١٥	٢ر٧٧٦ر٤٠٠	١٠ر٧٨٣ر٧٢٩
١ر٥٠٠ر٠٠٠	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٥٠٠ر٠٠٠	٧ر٥٠٠ر٠٠٠
٣ر٢٧٤ر١٣٩	٤ر٥٦١ر٦١٦	٥ر٦٩٦ر٣٧٢	١٧ر٩٦٧ر٢٥٨
٨٣٣ر٦٠٠	١ر٣٧٤ر٤٥٠	١ر٧٧٥ر٦٤٤	٤ر٣٢٩ر٩٣١
١ر٠٥٢ر٧٤٢	١ر٣٦٦ر٥٠٩	١ر٦٢٠ر٣٤١	٥ر٣٠٩ر٤٥٦
٢٢ر١٠٧ر٥٩٠	٢٨ر٦٩٦ر٦٩٠	٣٤ر٠٢٧ر١٦٢	١١١ر٤٩٨ر٦١٤

وبالرغم من كل هذه الجوانب المشرقة والمضيئة للعمل التعاونى فى مجال الانجاز الاقتصادى والاجتماعى الا أن التوقف عند هذه الحدود لا يجعل التجربة واقفة على قدم واحدة في هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل أن له مخاطره التي قد تهدد هذه التجربة بالانتكاس والوصول الى طريق مسدود ، ففيما يبدو بوضوح أن التعاونيين قد ركزوا (جهودهم حتى الآن فى مجالات محددة أو فى مجال محدد على الاصح هو مجال الخدمات الغير انتاجية بصورة مباشرة اذا ما استثنينا بعض المشاريع المركزية فى الخطة الخمسية للمستقبل ، خدمات شق الطرق وبنـاء المدارس والمستوصفات ومشروعات المياه) •

ورغـم ما تتمتع به هـذه الخدمات من الاهميـة الكبرى والارتبـاط الوثيق بجوهر العمـل التعـاونى وما استطاع التعاونيون أن يحققوه من نجاح ملحوظ فى توفير هذه الخدمات لمناطقهم الا أنها ليست كل شىء فى العمـل التعاونى الحديث ، فالعمل التعاونى بمفهومه الحديث ليس مقيدا بمجال محدد أو تقديم خدمات بعينها ولكن اهتماماته وأنشطته يجب أن تتسع وتتنوع باتساع وتنوع حاجات المجتمع نفسها ، والمجتمع القومى بشكل عام وما يرنو اليه من عمليات التغيير والنمو فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية سواء ماكان يرتبط منها بالخدمات أو الصناعات والصنـاعات الحرفية والزراعية واستصلاح الاراضى أو التعليم والثقافة بما فى ذلك القيام بمهام واختصاصات المجـالس المحلية وادارة الحكم المحلى نفسه على أساس الفهم التعـاونى والديمقراطى الشعبى المباشر (١) •

والتجربة التعاونية بما قد وصلت اليه من الاتسـاع ووضوح الهدف والرؤية والوعى الشعبى وتوفر رؤوس الاموال المعقولة لم يعد هناك أى مبرر للتباطؤ أو التردد فى الدخول بامكانياتها وجهودها مجال الصناعات الوطنيـة والمشاريع

---

(١) عد الى ص ٧١ من هذه الدراسة للاستيضاح •

الزراعية وتنظيم وادارة الحكم المحلى على أساس ديمقراطى شعبى ، الى جانب اهتمامها بمجال منشآت الصحة والتعليم والمياه والمواصلات ٠

ذلك أن دخول التجربة التعاونية اليمنية هذه المجالات الانتاجية لهو الاساس الاستراتيجى الاول لبقاء وديمومة وتطور هذه التجربة الرائدة وازدهارها أكثر فأكثر. لانها بذلك سوف تتحول من مجرد جهاز خدمات يقف على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويستهلك نفسه باستمرار بلا عائد ، سوف يتحول الى جهاز انتاجى قادر على الامساك والتحكم بجذور القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وتوجيهها جملة وتفصيلا وفق المفهوم التعاونى الشامل ، وعلى مدى سرعة التجربة ومبادرتها الجديدة لأداء هذه المهمة تتوقف كل الضمانات الاستراتيجية لنجاح هذه التجربة وأدائها لدورها التاريخى فى التغيير والتنمية الشاملة ٠

ومن المهام الاقتصادية الرئيسية المكملة للمهام الانتاجية والمرتبطة بمستقبل التجربة التعاونية ضرورة مشاركة التعاونيين فى وضع خطط التنمية وتوجيهها وتنفيذها ذلك ان مثل هذا الامر الى جانب كونه شرطا جوهريا ومفهوما أساسيا من مفاهيم التعاون الحديث فانه ضرورى جدا بالنسبة للتجربة التعاونية اليمنية فى الوقت الحاضر ٠

فاذا علمنا بأن التعاونيين صاروا يحصلون على ما يقرب من نصف الدخل القومى ممثلا فى نصف زكاة الاطيان وربع دخل البلدية وجزء أساسى من المعونات الاخرى التى تقدمها الدولة أو الدول الاخرى والمؤسسات والهيئات العالمية اضافة الى ما يسهم به المواطنون من الاموال والجهود المباشرة فانه ازاء كل ذلك لا يمكن أن نتصور وضع خطة للتنمية أو برنامج تنموى فى البلاد من أى نوع دون أن يكون للتعاونيين رأى فيه ودون أن يكون لهم مهمة واضحة فى تنفيذه (١) ٠

---

(١) عد الى ص ٧٣ من هذه الدراسة للاستنتاج ٠

وتوفير مثل هذا الشرط الملح للتجربة التعاونية من شأنه أن يوفر التكامل والتنسيق الضرورى بين التعاونيين وبين الاجهزة والقطاعات الاخرى المشاركة فى وضع وتنفيذ خطة التنمية سواء ما يتعلق منها بالقطاع العام أو المختلط أو القطاع الخاص اضافة الى أجهزة الخدمات الانتاجية الغير مباشرة الاخرى فى الدولة كالصحة والتربية والتعليم والشئون البلدية والاجتماعية ، ويمنع الاختناقات والتداخل والازدواج واتكال طرف معين على الاطراف الاخرى حينما تتشابه معه فى الاهتمامات كما هو حادث الآن ، حيث صار التعاون يقوم بمهام وأعباء فى التنميـــة قد لا تكون بالضرورة من صلب اهتمامه ، مثل رصف شوارع المدن الرئيسية وتشجيرها وبناء المدارس والمستوصفات الخ ٠ ٠

اضافة الى أن مشاركة التعاونيين فى وضع وتوجيه خطط وبرامج التنمية سيكون له أثره الفعال فى حماية الاقتصاد الوطنى وتدعيمه والانتاج المحلى والسوق المحلية من المنافسة الغير متكافئة مع المستوردات الاجنبية ، ويؤثر بالتالى على توجيه خطة التنمية فى المسار الحقيقى لخدمة المجتمع وتقدمه وتوجيه رؤوس الاموال المحلية والاســـتثمارات والقروض الاجنبية الى المجال الانتاجى بدلا من مجالات الخـــدمات الاستهلاكية التجارية والمضاربات العقارية الفظيعـــة التى تسببت فى تحطيم الاقتصاد الوطنى وتشويهه وتبعيته للسوق العالمية ، والتدهور الكبير للانتاج المحلى والاضطراب المخيف فى الاسعار والعبث والتنكيد بمعيشة المواطنين ٠٠

وسيكون التعاونيون حتما هم أكثر الاطراف جرأة وقدرة من القطاع العام والمختلط وأجهزة الدولة نفسها على حـل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعيـــة واستعادة استقلال الاقتصاد الوطنى وتنميته وتخليصه من التبعيـــة والقضاء على المضاربات الغير مشروعة ، والتى ان لم يتقدم التعاونيون لمواجهتها من خلال المشاركة فى وضع وتوجيـه وتنفيذ خطة التنمية والاقتصاد الوطنى برمته فانهم وتجربتهم

سيكونون أحد الضحايا الجديدة ولن يقوو أبدا على حماية أنفسهم وتجربتهم من السقوط بالمقارعة من خارج الحلبة(١)٠

البعد السياسى لتجربة العمل التعاونى :

يقول (رونالد روبنسون) أن الريف يلعب الدور الحاسم فى سياسات التحديث فان دعم نظام الحكم كان النظام ذاته حصينا من (خطر الثورة) وان كان الريف فى صف المعارضة كان النظام السياسى والحكومة كلاهما مهددين بالاطاحة)(٢)٠

وبالرغم من الموقف اللبرالى المتضمن فى هــذا النص والمعادى للثورة باعتبارها خطرا على النظام ، فانه يؤكد من زاوية أخرى الاعتراف الواضح بدور الريف وطبقة الفلاحين فى الوقت الحــاضر فى التأثير الحاسم على الاوضـاع والتوجهات السياسية ، وهو اعتراف قل ما تقره الفئـات والطبقات البرجوازية والاقطاعية واللبرالية الاصلاحيـة والحق ما شهدت به الاعداء كما يقول المثل اليمنى المعروف٠

فمع تقدم وسائل الاعلام والثقافة والاتصال على المستوى المحلى والدولى وزيادة روابط الريف بالمدينة وسهولتهــا وانتشار التعليم والكلمة المقروئة والمسموعة والمرئية وتطور علاقات الانتاج ووسائله ومفاهيمه فى كثير من الحــالات إزدادت أهمية دور الريف فى الاوضاع السياسية والاقتصادية فى البلدان النامية والمتخلفة وبدأ الثقل الهائل لعمال وفلاحى الريف يفرض نفسه فى كثير من الاحوال ، خصوصا وأن هذا القطاع الواسع من المجتمع هو الذى تستهدفه السلطــات الوطنية فى خططها وبرامجها الخاصة بالتغيير والتنميــة والخدمات المختلفة الامر الذى ينعكس على تحريك هذا القطاع من حالة الجمود والسلبية الى حالة الحركة الايجابية والمشاركة الفعالة فى مسار التغييرات السياسية والاقتصادية ٠٠

---

(١) نص مقتبس من كتاب الجديد فى التنمية من ص ١٢٧ ـ ١٢٩ ٠

(٢) رونالد روبنسون تنمية العالم الثالث ص ٢٥ مرجع سابق ٠

ولقد عكست تجربة العمل التعاونى فى بلادنا التى انطلقت من الريف وثبتت جذورها فيه ظلها الواضح تجاه الاوضاع السياسية وسلطة الدولة وادارتها فى مختلف الخصوص والتى ظلت تعانى من الضعف وسوء التنظيم وتعدد الولاءات العشائرية والقبلية والاسرية ... الخ .

فلقد عززت هذه التجربة بصورة مباشرة وغير مباشرة الشعور بأهمية الولاء العام للدولة والارتباط بها وتجاوز مشاعر العزلة الاقليمية والقبلية الى مشاعر الانتماء الوطنى والقومى الى حد ملحوظ ، ففى بعض المناطق التى تقلصت فيها سلطة الدولة وادارتها بسبب ظروف الحرب ونزعات التسلط الاقليمى والقبلى لسبب او لآخر ، وجد العمل التعاونى مؤكدا منذ البداية أهمية ارتباطه بالاجهزة المركزية للعمل التعاونى دون قيد او شرط فالتعاون لا تنتشر هيئاته ومؤسساته فى جميع المناطق بلا استثناء فحسب ولكن أجهزته المركزية المنتخبة تملك القدرة الكاملة على التصرف والادارة والاشراف المباشر حيثما وجد العمل التعاونى ، غير متأثرة بأية اعتبارات جانبية تتعلق بالعلاقات المباشرة لاجهزة الدولة بالمواطنين سلبا أو ايجابا .

فالتعاونيات كمؤسسات شعبية والتى كونت أجهزتها المركزية فى مجالس التنسيق فى المحافظات والاتحاد العام فى العاصمة بطريقة ديمقراطية وشعبية أيضا تعطى ولاءها الكامل لهذه الاجهزة وبالتالى الولاء الشامل للوطن والدولة المركزية كما أن كل التقاليد الديمقراطية التى تمخضت عنها التجربة التعاونية قد عملت وما زالت تعمل على ازالة الولاءات الشخصية ذات الطابع القبلى والاقطاعى والاسرى الموروث وابدالها بتقاليد المواطنة الحقة لكل فرد وتعويده على ممارسة حقوقه المدنية والسياسية بعيدا عن كل المؤثرات التقليدية السالبة ، وتنمية روح النقد البناء والاحساس بالمسئولية والمشاركة فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياة المجتمع والمتعلقة بمصالحه ومستقبله .

وما من شك أنه سيتمخض عن هذه التجربة فى المستقبل عن هذا الجانب الكثير والكثير عن حقائق

شعبنـــا وأصالته الحضــارية فى حبه للحرية وقدرته على ممارسة الديمقراطية الحقة ورفضه للظلم والتسلط والقهر وقدرته على صنع التقدم ··

خاتمــــة :

فى خاتمة هذا البحث أود أن أؤكد بأن ما تضمنه من تحليلات وتفاصيل حول التجربة التعاونية اليمنيـــة هى من الامور التى ما تزال مطروحة للنقاش والحوار ولم تصل بعد الى حدود المسلمات الغير قابلة للمناقشة بما فى ذلك التجربة نفسها والتى لم تتضح بعد كل أبعادها ومساراتها كدولة ولم يتبلور بعد أيضا اطارها النظرى والايديولوجى التى لا بد لها منه والذى بدونه قد تتعثر وقد تتوه بها المسالك وبدونه أيضا لن تستطيع أن تحتل مكانها التاريخى على المدى البعيـــد كتجربة انسانية متميزة واضافة حقيقية الى تاريخ النضال البشرى ضد عوامل القهر والظلم والتخلف لكن الامر الذى لا شك فيه هو أن كل البدايات والمنطلقات والمفاهيم التى بدأت منها هذه التجربة وسارت فى اطارها حتى الآن قادرة على أن تمكنها من استكمال شروطها التاريخية كتجربة تقدميـــة وثورية ، والمطلوب هو المزيد من البحث والحوار العلمى حول هذه التجربة الحية والقائمة فى صميم الواقع ، فهذه التجربة كما يقول الاخ المقدم ابراهيم محمد الحمدى رئس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير (هذه التجربة تدعونا قيادة ومثقفين وطنيين وعلماء مستنيرين الى أن نكون فى مستواها فنكرس من أجل مسايرتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صرامتنا لمعايشتها واغنائها بالفكر) (١) ·

حمود العودى
قسم الفلسفة والاجتماع
جامعة صنعاء

صنعاء ١١/٥/١٩٧٧ ·

---

(١) البيان التاريخى الذى ألقى فى مساء العيد الرابع عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر·

أهم المراجع التى يمكن للقارىء العودة اليها بالنسبة لهذه الدراسة وبالنسبه لهذا المجال من التخصص بصفة عامة

١ ـ **محمد الجوهرى وآخرون :**
دراسات فى التنمية الاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .

٢ ـ **رونالد روبنسون .**
تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد الحسن منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧٣ .

٣ ـ **عدد من العلماء السوفييت :**
التركيب الطبقى للبلدان النامية ترجمة د/ داود حيدر ومصطفى الدباس منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢ .

٤ ـ **د/ سيد عويس :**
حديث عن الثقافة مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٠ .

٥ ـ **د/ أحمد أبو زيد وآخرون :**
دراسات فى الفلكلور دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٢ .

٦ ـ **د/ ح . م . البرتينى :**
التخلف والتنمية فى العالم الثالث نقله الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٩ .

٧ ـ **د/ محمود عوده :**
أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى دار المعارف القاهرة ١٩٧١ .

٨ ـ **الفيتونى :**
البلدان النامية وسياسة الغرب الاقتصادية دار التقدم موسكو ١٩٧١ .

٩ ـ **عدد من الباحثين السوفيت :**
الاقتصاد السياسى للاشتراكية دار التقدم موسكو ٠

١٠ـ **محمد انعم غالب :**
نظام الحكم والتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ٠

١١ـ **حمود العودى :**
المنظور العلمى للثقافة دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣ ٠

١٢ـ **اناطولى اغارتيف :**
على بن زايد دار العلم للنشر قسم الادب الشرقى موسكو ١٩٦٨ ٠

١٣ـ **وثائق ومطبوعات :**
لفرق الشيعة والاسماعيلية والقرامطة فى اليمن والعالم الاسلامى مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ودار الكتب ٠

١٤ـ **وثائق ومطبوعات :**
عن الاعراف والعادات القبلية فى اليمن مكتوبة وغير مكتوبة ٠

١٥ـ **د/ زكى نجيب محمود :**
تجديد الفكر العربى دار الشروق بيروت ١٩٧١ ٠

١٦ـ **فرانك اندر :**
علم اجتماع التنمية ٠ ترجمة الدكتور السيد محمد الحسينى ٠

١٧ـ **روجيه جارودى :**
النظرية المادية فى المعرفة ، تعريب ابراهيم قريط دار دمشق للطباعة والنشر ٠

١٨ـ **هربرت ماركوس :**
عن هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية للطباعة والنشر دار الكتاب العربى ١٩٧١ ٠

١٩ـ د/ أحمد الخشاب :
دراسات انثروبولوجية ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ ٠

٢٠ـ بوتومورو :
الصفوة والمجتمع ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهرى وآخرون دار الكتب الجامعية القاهرة ١٩٧٢ ٠

٢١ـ بيير جاله :
نهب العالم الثالث ترجمة يوسف شقراء وأديب اللجمى الطبعة الثانية منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧١ ٠

٢٢ـ رينيه ديمون ، ومارسيل مزواييه :
مشاكل التنمية مكتبة العالم الثالث دار الحقيقة بيروت ١٩٧٠ ٠ نقله الى العربية رشيد حسن وحسن قبيس الطبعة الاولى ٠

٢٣ـ بوك باروك :
مأزق العالم الثالث ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٣ « لم يرد اسم المترجم » ٠

٢٤ـ رودولفوستافنها :
عن الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة بيروت ، نقله الى العربيــة ناجى أبو خليل الطبعة الاولى ١٩٧٢ ٠

٢٥ـ مكسيم رونسن :
الماركسية والعالم الاسلامى ، دار الحقيقة بيروتترجمة كميل داغر يناير كانون ثانى ١٩٧٤ ٠

٢٦ـ بول باران :
الاقتصاد السياسى للتنمية ، المكتبة الاشتراكيــة ، دار الحقيقة بيروت ترجمة أحمد فؤاد بليغ مراجعة الدكتور حامد ربيع ، الطبعة الثانية ايلول سبتمبر ١٩٧١ ٠

٢٧ـ س ٠ ى ٠ بوبوف :
نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر ، ترجمــة نزار عيون السود دار دمشق للطباعة والنشر « لم يرد تاريخ النشر » ٠

٢٨ـ ايف بينوت :
ما هى التنمية ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة بيروت ترجمة سعيد أبو الحسن ١٩٧٢ .
٢٩ـ س . اى . تولبانوف :
الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، ترجمة الدكتور مطاينوس حبيب دار التقدم العربى مكتبة الزهراء الحديثة دمشق ١٩٧٤ .
٣٠ـ ميلفيل . ج هرسكوفتز :
أسس الانثروبولوجيا الثقافية تعريب د/ رباح النفاخ منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ .
٣١ـ د/ أحمد شلبى :
مقارنة الاديان الاسلام والمسيحية واليهودية والبوذية من أربعة أجزاء ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الرابعة ١٩٧٣ .
٣٢ـ صلاح مصطفى الفوال :
البداوة العربية والتنمية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الاولى ١٩٦٧ .
٣٣ـ فتحى عبد الفتاح :
القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ .
٣٤ـ موريس دوفرجيه :
مدخل الى علم السياسة ترجمة الدكتور جمال الاتاسى والدكتور سامى الدروبى دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٦٥ .
٣٥ـ د/ عبد الحميد لطفى :
الانثروبولوجيا الاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
٣٦ـ محمد رضا المظفر :
عقائد الامامية الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٣ .

فهـرس

القسم لاول

الفصل الاول

الفصل الثانى

القسم الثانى

الفصـــل الرابع

الفصل الخامس

القسم الثالث

الفصل السادس

الفصل الســابع

كلمة هامة للغـــد

ان مجلة الغد اذ يسرها أن تقدم للقارىء والبـــاحث اليمنى والعربى هذه الدراسة عن « التنمية وتجربة العمـل التعاونى فى اليمن » ضمن مسلسلها « كتاب الغد » والذى تطمح من خلاله أن تقدم مستقبلا وبصفة مستمرة كل ما هو جاد وجديد فى مجال الدراســات والبحـــوث العلميـــة والاكاديمية عن قضايا وهموم المجتمع اليمنى خاصة والمجتمع العربى ومجتمعات العالم الثالث بصفة عامة فى نضـــالها من أجل التنمية والتحرر الاقتصادى والاجتماعى والقضاء على كل أشكال التخلف ...

فان المجلة لا تؤكد بذلك التزامها التام بقضايا تجربة العمل التعاونى فحسب كواحدة من أبرز قضايا التنميـــة والتحرر الاقتصادى والاجتماعى فى بلادنا ، بقدر ما تؤكد أيضا التزامها وايمانها الغير محدود بقضايا الثورة اليمنية بعامة .. وهموم وتطلعات جمـاهير شـــعبنا ونضـــالاته وتضحياته فى الماضى والحاضر والمستقبل من أجل تحقيق يمن تقدمى وتعاونى موحد .

والغد اذ تؤكد كل ذلك لتؤكد من باب أولى على حقيقة كونها مجلة فكرية واكاديمية علمية بحته ، وتستمد حريتهـا واستقلالها من حرية البحث العلمى واستقلال الحقيقة العلمية أولا وأخيرا .

وهى بذلك تفتح صدرها بغير تحفظ وبغير تحديد لكل عمل أو مساهمة جادة ومسئولة سواء من خـلال صفحات اعدادها أو مسلسل ابحاثها ودراساتها المتكاملة .

ويسر اسرة المجلة أن تعـلن عن بعض الدراســـات والابحاث التى هى تحت الطبع وفى طريقها الى الظهور ضمن مسلسل « كتاب الغد » بعد هذه الدراسة وما قبلها وهى :

١ ـ رواية يمنية للاخ محمد حنيبر ، والتي تصدر في حوالي ٤٠٠ صفحة من الحجم المتوسط ، وتعتبر بحق أول عمل روائي يمني أدبي ووطني متكامل وهي « تحت الطبع » .

٢ ـ دراسة « منجزات وطموحات تجربة العمل التعاوني في اليمن » وذلك في شكل دراسة اقتصادية وتخطيطية واحصائية بحتة وشاملة لاول مرة ، تصدر بالتعاون مع الادارات المختصة في الاتحاد العام .

٣ ـ دراسة علمية في الاستراتيجية بعنوان « البحر الاحمر وسيادة اليمن على باب المندب للاخ محمد محمد الفضلي ، يقدم فيها لاول مرة دراسة تاريخية سياسية وجغرافية واستراتيجية دقيقة حول هذه المنطقة اليمنية واهميتها الدولية والصراع القائم حولها في الوقت الحاضر « ماثلة للطبع » .

والغد ترحب بنشر أي مساهمة علمية جادة وجديدة في هذا الاطار ومن أجل خدمة قضايا التحرر والتقدم والتنمية في بلادنا .

(الغـد)

دار الهنا للطباعة ت : ٩٧١٣٢٧

- يجب أن نعرف أن الثورة لم تصل الى غالبية شعبنا وهم الفلاحون والعمال فى القرى النائية والذين يشكلون أربعة أخماس السكان وهم أثمن وأغلى ما فى وجودنا ·

- يجب أن نركز الاهتمام على الريف ونوزع بالعدل مشاريع الخدمات على كل المناطق الريفية وأن نجعل من هيئات التعاون الاهلى للتطوير التى قامت بمبادرات ذاتية من قبل الفلاحين والعمال فى الارياف بصفة خاصة مدخلا لوصول الثورة اليهم · عدلا وتعليما وصحة ومواصلات ومشاريع مياه وتنمية زراعية ·

- لقد اكتسب شعبنا هذه التجربة وخاضها كوسيلة لتطويره والقضاء على تخلفه ، فعلينا أن نتعلم من شعبنا الحرص عليها ، وعلينا أن نضعها فى المكان الثانى فى ترتيب مكاسبنا الوطنية بعد النظام الجمهورى ·

- هـذه التجربة تدعونا قيادة ومثقفين وطنيين وعلمـاء مستنيرين الى أن نكون فى مستواها فنكرس من أ... مسايرتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صوامعنا ... واغنائها بالفكر ···

ابراهيم الحمـ...



٦٠٠ فلس يمنى
أو ما يعادلها